دراسات

حول

تمثيل قوى الشعب العامل في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى

بقلم على صبرى

الجزء الأول

دراسات
حول

تمثيل قوى الشعب العامل في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي

الجزء الأول

بقلم علي صبري

توقيت تشكيل اللجنة المركزية

حينما نتناول المرحلة القادمة بالحديث ، ونلقى عليها مزيدا من الضـوء ، تتضح لنا اهمية التنظيم السياسى ، والدور الذى يلزم أن يقوم به فى جميـع المجـالات .

ان تأكيد قوة الجبهة الداخلية ، وحماسها فى معركة التحدى الحاليـة ، لصنع المجتمع القادر على مواجهة الضغوط ، يلقى بتبعـات ومسئوليات مباشرة على التنظيم السياسى .

كذلك العمل على زيادة الانتـــاج بكفاءة ، أو توفير المدخرات ، أو تقليـــل الاستهلاك ، أو محاربة الاسراف ، أو تنظيم الأسرة ، أو خلق القيادات الادارية السليمة التى تعمل بعقلية سياســـية واعية وتؤدى عملها بالذمة والشرف والأمانة . . . والوصول بهذه القيادات الى المراكز الرئيسية فى مجـــالات الانتاج .. كل هذا يلقى بتبعات ومسئوليات مباشرة على التنظيم السياسى .

ولقد بدأت التنظيمات السياسية تأخذ مراكزها . فتم تشكيلها على مستوى المحافظات والأقسام ، وشكلت الجماعات القيادية فى وحدات الانتاج .

ولكننا نعلم أن حلقة هامة من حلقات التنظيم الســـياسى ، لم يتم تشكيلها بعد ... وهى اللجنة المركزية .

وهناك من يتساءل : كيف لاتشكل اللجنة المركزية حتى الآن . وهى من أهم حلقات التنظيم السياسى ان لم تكن أهمها ، حيث انها اللجنـة المنبثقة من المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى هو أعلى سلطة فى الدولة .

والجواب على هذا التساؤل ، هو ان تأجيل تشكيل اللجنة المركزية ، كان بسبب أهميتها ، وأهمية الواجبات التى ستلقى على عاتقها .

ولكن الوقت قد حان ... فبعد اعلان تشكيل اللجنة التنفيذية العليا . وبدئها العمل ، أصبح تشكيل اللجنة المركزية خطوة قادمة وقريبة .

وهذا أمر طبيعى ، لأن اللجنة التنفيذية العليا هى فى الواقع التشكيـــل القيادى الأعلى المنبثق عن اللجنـــة المركزية .

وهنا يأتي تساؤل آخر :

كيف تتكون اللجنة المركزية ؟

وممن تتكون ؟

من رأيي ان الجواب على مثل هذا التساؤل يجب أن نتبينه من خـــلال دراستنا لنقطتين هما :

*** مسئوليات اللجنة المركزية .**

*** واختصاصات اللجنة المركزية .**

وبعد ذلك نستطيع أن نجيب على السؤال : ممن تتكون اللجنة المركزية ؟

مسئوليات واختصاصات
اللجنـــــة المركزية

وقبل ان نمضي في الحديث عن اللجنة المركزية التى لم يتم تشكيلها بعد أريد أن أقول أنهذا الحديث عن المستقبل هو دعوة للتفكير ، وللمشـــاركة فى الاستعراض المنطقى الذى يؤدى الى تشكيل هذه الحلقة الهـــامة من حلقات التنظيم السياسى .

بحيث يتم تشكيل اللجنة المركزية ــ وهو خطـوة قادمة وقريبـة ــ ويكون الرأى العام على بصيرة بدوافع هذا القرار واسبابه وأهدافه .

ولقد تساءلت : ممن تتكون اللجنة المركزية . وقلت ان الاجـــابة عـلى هذا السؤال ترتبط بمعرفة مسئوليات هذه اللجنة واختصاصاتها .. وهذا أمر طبيعى ، لولا أن البعض قد اعتاد ان يعطى الأهمية للاشخاص أولا .. فيسأل عن أسماء المرشحين لعضوية اللجنة المركزية قبل أن يسأل عما سوف يقوم به أعضاء اللجنة من أعمال .

وهناك ثلاثة أسس هى بمثابة المؤشر أو الدليل لمعرفة ممن تتكون اللجنـــة المركزية ، وذلك من خلال بحث مسئولياتها واختصاصاتها : ــ

أولا) ان اللجنة المركزية نابعة من المؤتمر الوطنى العـــام . فهى بالتـــالى سوفتقوم بأعمال هذا المؤتمر وتتولى مسئولياته فى فترات ما بين انعقاده .

ونحن نعلم أن المؤتمرالوطنى ، هو أعلى سلطة فى الدولة . لأنه مؤتمر الشعب العامل.. ويمثل تحالف قوى الشعب العامل ــ ومعنى ذلك ، أنه لابد أن تكون اللجنة المركـــزية ممثلـة لتحالف قوى الشعب العامل .. هذه نقطة بداية لا ريب فيها .

ثانيا) بما أن المؤتمر الوطني – كما ذكرت – هو أعلى سلطة في الدولة ، فهو ايضا صاحب أكبر مسئولية في الدولة . ويترتب على ذلك أن اللجنة المركزية التي تتولى أعمال المؤتمر وتتحمل مسئولياته في فترة عدم انعقاده . لابد أن يكون اعضاؤها من القادرين على تولى هذه الأعمال وتحمل هذه المسئوليات الكبرى .

ثالثا) ندرك ايضا – مما سبق ذكره – ان اللجنة المركزية ستحدد اختصاصاتها ، باختصاصات المؤتمر الوطني في فترات عدم انعقاده .

ونتساءل : ماهي اختصاصات المؤتمر الوطني العام ؟

والجواب : هو ان هذا المؤتمر الذى يمثل تحالف قوى الشعب العامل والذى هو أعلى سلطة في الدولة ، يختص بأمور الدولة كلها . التي هي في الواقع أمور المجتمع ككل .. لأن الدولة من المجتمع ذاته ، من الشعب العامل ولا تناقض بينهما . فكل نشاط للدولة ، وكل عمل تؤديه ، هو أولا وأخيرا في خدمة الشعب . وهذا ينطبق على كل المجالات التي ينشط فيها المجتمع .

* **مجال التخطيط لتحقيق أهداف المجتمع وتحديد الوسائل التي تحقق هذه الأهداف .**
* **مجال الانتاج بكافة صوره المادية والثقافية والمعنوية .**
* **مجال الخدمات العامة . كالأمن والتعليم والصحة وغيرها .**

كل هذه المجالات هي في الواقع من اختصاص الدولة والمجتمع .. حيث لاتناقض بين الدولة والمجتمع ... انهما اسمان لحقيقة واحدة هي : مجتمع تحالف قوى الشعب العامل .

وهكذا يتحدد لنا بصورة أوضح ، أن اللجنة المركزية التي تباشر اختصاصات المؤتمر الوطني ، الذى هو مؤتمر تحالف قوى الشعب العامل ، لا بد أن تكون قادرة على العمل في كل مجالات نشاط المجتمع ، سواء كانت مجالات التخطيط ، أو الانتاج ، أو الخدمات العامة .

اذن يجب أن تضم اللجنة المركزية أفرادا على مستوى القيادات ، يستطيعون تولى هذه الأمور . قيادات في التخطيط والاقتصاد والانتاج ، سواء كان ذلك في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات . أو في مجالاتها المتفرعة المختلفة .

ان من رأيي ، أن يكون أعضاء اللجنة المركزية ، من الذين تتوفر فيهم كفاءة قيادة أمور المجتمع من ممثلي تحالف قوى الشعب العامل .

ولكن يبقى بعد ذلك سؤال هام .

هو : **كيف نختار هذه القيادات لعضوية اللجنة المركزية ؟**

ان هناك عدة احتمالات علينا ان نتعرف عليها ، قبل الاجابة على هذا السؤال .

تمثيل فئـــات قوى الشعب العاملة على هدى التجربة والممارسة المـاضية

نسبة الـ ٥٠ ٪ ليست

ضرورية فى اللجنة المركزية

كيف نختار القيادات التى تشكل أعضاء اللجنة المركزية ؟

هذا هو السؤال الذى يحتاج الى اجابة شافية ، وأقول ان هناك عدة احتمالات علينا ان نتعرف عليها قبل الاجابة على هذا السؤال .

* احتمال اختيار أعضاء اللجنة المركزية بحيث تضم اللجنة كل من يتولى المراكز الادارية العليا . كان نقول ــ مثلا ــ ان كل الوزراء ، اعضاء فى اللجنة المركزية .

* واحتمال آخر . هو أن نقول ، بما أن أعضاء اللجنة المركزية ، يمثلون المؤتمر الوطنى لتحالف قوى الشعب العامل ، وبما أن هذا المؤتمر يضم الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية . اذن ، فمن السهل جدا أن يتم اختيار أعضاء اللجنة من بين ممثلى هذه الفئات .

ان الاخذ باحد هذين الاحتمالين ، يصل بنا الى تمثيل شكلى فى عضوية اللجنة المركزية .

لايصح اختيار عضو اللجنة ، لمجرد أنه من بين الفلاحين أو المثقفين ،ونكتفى بهذا التمثيل الشكلى ، الذى قد يحافظ على المظهر ، ولكنه من ناحية أخرى قد لا يقدم لنا احسن العناصر القادرة على قيادة العمل فى مجال اللجنة المركزية .

بل يجب ان يكون تشكيل اللجنة المركزية . هو تشكيل موضوعى . واعنى بهذا انه ..

*** ليس شرطا محتما لعضوية اللجنة ، أن تضم كل من يتولون المراكز الادارية أو التنفيذية والفنية العليا .**

*** وليس شرطا محتما لعضوية اللجنة ، أن تضم مندوبين عن فئات تحالف قوى الشعب ، بأسلوب شكلى أو مظهرى ... انه ليس شرطا محتما ان تضم اللجنة المركزية ممثلين عن العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ فى المائة .**

وقد يتساءل البعض : الا يتناقض هذا الرأى مع الميثاق ، الذى يحتم تشكيل المجالس الشعبية والنيابية ، بحيث تضم ٥٠ فى المائة على الاقل من العمال والفلاحين ؟

قد يبدو لأول وهلة ، أن هذا التساؤل ، أو الاعتراض ، صحيح . ولكن اللجنة المركزية ، وهى اللجنة النابعة من المؤتمر الوطنى ، لاتشكل فى الواقع تنظيما ينطبق عليه نص الميثاق • لأن اللجنـــة المركزية ــ كمـا ذكـرت ــ لاتستمد سلطتها الا من المؤتمر ، ولا تتحدد مسئولياتها واختصاصاتها الا من المؤتمر ، فهى نابعة منه ، وتابعة له ، تمارس أعمال المؤتمر فى فترة عدم انعقاده• وتتولى مسئولياته واختصاصاته فى كل مجالات نشاط المجتمع ، بحيث نستطيع أن نقول فى تعريفها انها (لجنة فنية للمؤتمر) •

اذن يكون تطبيـــق نص الميثاق بتحديد نسبة ٥٠ فى المائة من العمال والفلاحين على الأقل ، فى تشكيل المؤتمر الوطنى ، لا فى تشكيل اللجنـــة المركزية .

تماما كما يحـدث ، عند تشكيل لجنة من لجان مجلس الأمة • ان مجلس الأمة لابد أن يضم بين أعضائه ، ٥٠ فى المائة من العمـــال والفلاحين بنص الميثاق ، ولكن اللجنة التى يشكلها مجلس الامة ــ وله لجان عديدة ــ ليس من المحتم ان تضم ٥٠ فى المائة من العمال والفلاحين .

ان مجلس الأمة هو السلطة النهائية العليا بالنسبة للجان التى يشكلها • وهذه السلطة النهائية ، هى التى تضم النسبة المطلوبة من العمال والفلاحين. كذلك بالنسبة للمـؤتمر الوطنى ، فهو السلطة النهائية العليـا ، واللجنـــة المركزية جهاز تابع منه • اذن ، فالمؤتمر الوطنى هو الـذى يضم النسبـة التى يحتمها الميثاق من الفلاحين والعمال ، أما اللجنة المركزية ، فلا يتحتم ان تضم هذه النسبة •

ومع ذلك ، يجب الا يفوتنا فى هذا المجال • أن نؤكد معنى اســاسيا • فاذا كنا نقول ، ليس من الضرورى الاهتمـــام بالشـــكليات • وليس من الضرورى اختيـــار القيادات الادارية والتنفيذية العليا ، وليس من الضرورى أن تكون النسبة العددية وهى ٥٠ فى المائة على الاقل من الفلاحين والعمال بين اعضاء اللجنة المركزية ، هى الهدف •• فانه من الضرورى ان يكون أعضاء اللجنة المركزية ، من الذين يؤمنون باذابة الفوارق بين الطبقات ، بصرف النظر عن الفئـة أو الطبقـــة التى ينتمون اليها •

ومن الضرورى ــ أيضا ــ أن يكون أعضاء اللجنة ، من أصحاب الطاقات الثورية ، ومن الذين يشعرون بالمسئولية الكاملة ، أمام أنفســـهم ، وأمام المجتمع ، لتحقيق أهداف الشعب •

وهنا يفتح المجال أمامنا لمناقشة اكثر اتساعا ••

لعل المناقشة تتسع جوانبها ، حينما يتضح لنا ان اللجنة المركـزية ، هى الجهاز الفنى ، النابع من المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة ، يمـــارس عمله لتحقيق قرارات المؤتمر وأهدافه ، بين فترات انعقاده ..

والزم ما يتوافر فى العضو المختار للجنة المركزية ، من أى فئــة لقوى الشعب العاملة :

*** ايمانه المطلق بضرورة اذابة الفوارق بين الطبقات .**

*** ايمانه المطلق ، وعمله الايجابى ، لتحقيق أهداف مجتمعنا الاشتراكى .**

بعد ذلك .. قد تكون الحصيلة المختارة لعضوية اللجنة المركزية ، تضم نسبة من ممثلى العمال والفلاحين ، أقل من نصف عدد أعضائها .

وقد تأتى نسبة العمال والفلاحين فى اللجنة أكثر من خمسين فى المائة.

وقد تظهـــر النسبة مناصفة ، بغير ما قصد ملزم ، الا الالتزام باختيار القيادات الصالحة ذات الكفاءة والقدرة لتحمل مسئوليات عضوية هـــذا الجهاز الهام من تنظيماتنا السياسية .

لكن الذى لاشك فيه ، أن اللجنة المركزية ، سوف تضم بين أعضـائها ، عددا كافيا وقادرا ، لتمثيل كل قوة من قوى الشعب العاملة .

ويأتى بعد ذلك ، تساؤل منطقى له أهميته ، لأنه صـــادر عن تقييم فترة النضال الوطنى السابقة .

التساؤل هو :

هل مازالت بيننا طبقة مستغلة ، بعد ان اصبحت وسائل الانتـاج ملكـا للشعب ، وتحت سيطرته وادارته ؟ وبعد سنوات التحول الاشتراكى التى انقضت ؟

هل هناك فوارق قائمة وباقية بين الطبقات ؟

ويمضى التساؤل المنطقى فى القول والاستنتاج ، بان الطبقـة المستغلة اذا كانت لها بقايا ، فمما لا شك فيه أنها ستذوب تلقائيـــا مع التطور ، وفى اطار البناء الاشتراكى .

وأرى أن هذا التساؤل يحتاج الى رد وتحليل ، أرجو ان أعرض له منفصلا فيما بعـد .

لكن التساؤل الذى يفرض نفسه الآن بالحاح ، وتطرحه القواعد الشعبية وقياداتها كلما التقيت بها ، وفى تقاريرها الدورية الى الأمانة العامة للاتحاد الاشتـــراكى هو « من هو العـامل ؟ .. ومن هو الفلاح ؟ » .. واعتقد ان هذه القواعد الشعبية وقياداتها سوف تثير هذه القضية أمام المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة عام ١٩٧٠ ، عندما ينظر المؤتمر فيما قد يرى تعديله من جوانب التطبيق ، وكفاءة خطواته خلال التجربة السابقة لعام ١٩٧٠ .

لقد وضع المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة ، تعريفا وتحديدا للعامل والفلاح ، التزمت به أجهزة المجتمع وتنظيماته السياسية والشعبية .

وبعد التجربة والممارسة طوال سنوات ما بعد صدور الميثاق ، ثار الجدل حول واقعية هذا التعريف ، بين القواعد الشعبية وفى المؤتمرات العـامة النوعية والاقليمية .

هـل العـامل حقيقة ، هو كل من يستطيع الانضمام الى نقابة عمالية فى وحدة من وحدات الانتاج أو الخدمات مثلا ؟ . وبالتالى يستطيع المهندسـون ورجال الادارة العليا ، فيما عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين ، أن يمثلوا العمال فى المجالس الشعبية المختلفة ونعتبرهم من نسـبة العمـــال فى قوى الشعب العاملة ؟!

هل تجد القواعد الشعبية ـ بعد التجربة والممارسة ـ ان هذا التعريف والتحديد ، يعطى المفهوم الواقعى للعامل اليوم ؟

واستكمالا لهـــذا ، تساؤل يفرض نفســـه من القـــواعد الشعبية فى الريف ، وهى تقول : هل الفلاح حقيقة هو كل من يمتلك ٢٥ فدانا فأقل ؟

وبعد التجربة والممارسة طوال سنوات ما بعد صدور الميثـــاق ، يثور الجدل ـ كما ظهر فى مؤتمر التعاونيين مثلا ـ يقول ان مجتمع اليوم تتجزأ الملكية الزراعية فيه ، الى ملكيات صغيرة بالميراث ، وتوزع بالتمليك لمساحات محدودة .. حتى أصبحت ملكية ٢٥ فدانا ، تمثل اليوم حجم الملكية الزراعية الكبيرة فى المجتمـع الريفى .. فهـل يكون مالك الخمسة والعشرين فدانا ، ممثـلا لمصالح الفلاح الأجير ، أو المستأجر الصغير ؟

ذلك هو التساؤل الذى يفرض نفســـه ويتردد بالحاح من القـــواعد الشعبية فى قطاع العمال وقطاع الفلاحين ويدور حوله النقاش والرأى .

تمثيل فئات العمـــال

ثلاثة شروط لممثل العمال
في اللجنـــة المركزية

هـــكذا ... تتضح جوانب عديدة وهامة ، حول تمثيـل قوى الشعب العاملة عند تشـكيل اللجنة المركزية للاتحـــاد الاشتراكي ... وكانت هذه القضية الهامة ، موضع دراسات مستفيضة ، ومثار أبحاث طويلة ، مستمدة من التجربة والممارسة ، ومن الواقع الحي ، بهدف اكتشاف وتحديد اسلم الطرق واصلبها ، امام اللجنة المركزية وتشكيلها ...

ولعل هذه الدراسات والمناقشات ، كانت من اسباب تأجيــل تشكيل هذا الجهاز الهام في تنظيماتنا السياسية العليا ..

وبقدر ما يسمح المجال ، نبدأ بمحاولة القاء المزيد من الضـــوء ، عــلى الهدف الحقيقي من تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين بخمسين في المـائة على الأقل ، سواء في المجالس النيابية . أو المجالس الشعبية وكافة التنظيمات السياسية .

وبديهي أن هذا التحديد ، هو وسيلة وضمان للقوى الشعبية ، صاحبة الحق الشرعي والمصلحة الاكيدة في التحول الاشتراكي ، حتى تستطيع بهذه الوسيلة ، أن تملك مقاديرها في أيديها ، وأن تصنع حاضرها ، وتخطط لمستقبلها في اطار تحالف قوى الشعب العاملة .. وفوق ذلك ، فالعمـــال والفلاحون ، يمثلون الغالبية الكبرى من فئات الشعب العامل .

وكان لزاماً علينا ، أن نهتدي بالحقائق ، التي جسدتها التجربة والممارسة ولا نهملها ، حتى نحافظ على الهدف ، ولا نتجاوز عن الواقع الملمـوس ، اذا ما تمسكنا بتعريف عام أو شعار مطلق ..

فهل كل من ينتمي الى نقابة عمالية مثلا أو يستطيع الانضمام الى عضويتها — ليأخذ صفة « العامل » كوسيلة لتحقيق مصلحة ذاتية — يكون بحق ، ممثـلا للقاعدة العمالية ، أو يشعر بمشاعرها ، أو يحس بمشاكلها أو يتفاعل معها ..

وهل يكون مثل هذا ، أكفـــأ من يمثل مصالح العمال وأفضل من يخطط لمستقبلهم ومقاديرهم ؟!

ومن ناحية اخرى ، فان كل من نبع من القاعدة العمالية ، لا يكون تلقائيا ، هو اقدر من يمثل العمال في اللجنة المركزية ، اذا كانت له تطلعاته الفردية ،

حقق بعضها مثلا ويسعى الى المزيد منها ، فانعزل فى سلوكه وواقعه ، وفى حياته اليومية ، عن القاعدة العمالية وعن مشاكلها واحاسيسها ..

وكثيرون ممن يدخلون فى اطار التعريف العام للعامل ، استخدموا ماوفر لهم المجتمع من فرص العلم أو الفن ، وما وصلوا اليه من مراكز ادارية أو قيادية من أجل تحقيق المزيد من الامتيازات والمكاسب لاشخاصهم أو للفئة التى ينتمون اليها على حساب المجتمع .

وهؤلاء بمفهوم الحقيقة المجردة لا يمثلون مصلحة الجماهير العمالية بقدر ما يمثلون البيروقراطية والطبقية ، التى كثيرا ما نعانى منهما ..

وبعد ذلك نسأل انفسنا سؤالا واضحا وقاطعا ..

هل كل من يحمل جواز التعريف العام للعامل ، واستطاع أن يدخل به المجالس والتشكيلات المختلفة ــ وله الحق فى ذلك بالطبع ــ يكون هو الصفوة والقدوة ، لتمثيل العمال ومصالحهم ومشاكلهم ومستقبلهم فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ..؟

وهل يكون جميع الذين دخلوا الاطار العام لصفة « العامل » ، يمثلون بحق ، القواعد العمالية وأملها ، ويحسون آلامها ويقودون نضالها ؟

اعتقد ان السنوات التى مضت منذ البدء فى تطبيق هذا التعريف العام ، اكدت لنا أن مثل هذه العناصر ، لا يمكن ان تقود فى اللجنة المركزية ، حركة الجماهير العمالية ، ونضالها اليومى وترسم لمستقبلها بصدق وحماس ..

واذن فلابد عند تحديد العناصر القيادية ، التى تستطيع تمثيل القاعدة العمالية فى اللجنة المركزية أن تتوافر فيها شروط ثلاثة :

- **الارتباط الكامل بالقاعدة العمالية ، واقعا ومصيرا .**
- **النضال اليومى والعمل الدائب ، لاذابة الفوارق بين الطبقات ــ بعيدا عن تطلعات فردية ، أو رغبة فى تحقيق امتياز لفئة على غيرها من فئات الشعب .**
- **الايمان المطلق بتحالف قوى الشعب العاملة ــ بغير ما سيطرة أو استغلال من فئة لأخرى ، أو افراد من جماهير الشعب لغيرهم من المواطنين .**

مواطن الاســـــتغلال

بين فئـــات العـــاملين

في المجتمع الاشـــتراكي

قد يعتقد الكثيرون ، أنه ليس هنـــاك سبيل للاســـتغلال فى المجتمع الاشتراكى ، ولا مجال لظهور طبقـــة مستغلة ، فى مجتمع استطاع أن يحقق مرحلة التحول الاشتراكى ، وأصبحت وسائل الانتاج فيه ملكا للشعب ، سواء فى مجالات الصناعة ، أو القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى،حيث يشارك العمال فى الادارة والأرباح ، وهم دعامة الانتاج وروحه وطاقته ، ولم يعودوا مجرد آلات وتروس مسخرة فى المصانع وأجهزة الانتاج ..

وهؤلاء يظنون أن الاستغلال ، لايتأتى الا على يد الاحتكاريين والرأسمـــاليين المستغلين ، وملاك المصانع الكبرى والمؤســسات الاقتصادية ، الذين يسيطرون ويستغلون ما شاء لهم الاستغلال .

والحقيقة أن الاستغلال ، كثيرا ما يأخذ صورا وأشكالا عديدة ، ويسلك أساليب ومسالك خفيـــة ، لكن هدفهـــا كلهـــا واحـــد ، وهو الحصـــول على امتياز لفرد أو فئة ، تشكل دون شك ، نوعا من الاستغلال على حساب حق المجتمع وفئاته ...

ولقد مرت مجتمعات بهذه التجربة وعانت منها .. ولا نستطيع القول أن مجتمعنا فى رحلة التحول والبناء الاشتراكى ، لم يواجه مثل هذه المحاولات الاستغلالية ، وصور الاستفادة الشخصية ... الأمر الذى كاد يؤدى الى خلق طبقة جديدة ، تسعى الى أن ترث طبقة الملاك والمستغلين القدامى ...

ان بعضا من القيادات الفنيـــة أو عناصر من رجال الادارة — ولا نقول جميعهم — يسعون من خلال ادارتهم للانتاج ، وقيادتهم لوســائله ومن خلال تخصصهم الفنى والعلمى ، للحصول على مكاسب لأشخاصهم أو لفئـاتهم ، كأن يأخذوا نصيبا اكبر من العائد أو من الأجور ، على حساب جهد الجماهير العاملة وحق المجتمع ..

هؤلاء ولا شك ، انما يشكلون فئة مستغلة ويمثلون بصورة أو باخرى طبقة تتعالى ، بقيادتها الفكرية والعلمية أو تخصصها الفنى والادارى ، على العاملين ، ناسية أو متناسية ، أنها تنتمى الى « العمال » وتحتسب من فئات

العاملين فى مجتمع اشتراكى ، يقوم على تحالف لقوى الشعب العاملة،ولايمكن له أن يستكمل بنـاءه الاشتراكى ويحقق أهدافه الا بالعمل والايمان بضرورة اذابة الفوارق بين الطبقات ..

ان فئة أو عناصر ، تسلك هذا السبيل ، لا يمكن أن تكون مؤمنة بتذويب الفوارق بين الطبقات ولا يمكن أن تعمل على تحقيق هذا الهـدف ، بل أنهـا تعوقه وتحاول تناسيه ..

وقد تنسى مثل هذه العناصر والفئات ، إنها لم تصـل الى ماوصلت اليه ، ولم توضع فى مراكز القيادة ، الا لتعمل من أجل المجتمع الاشتراكى وفى خدمته ، وذلك دورها وواجبها الأصيل ...

ولذلك ، فاننا نرى هذه العناصر والفئات ، تحاول جاهدة ، أن تحمى نفسها دائما وبكل ما أوتيت من سلطة فنية وادارية ، من الرقابة الشعبية ، بالرغم من أن بعض هؤلاء ، ينضمون الى نقابات عمالية ، واستطاعوا أن يصلوا الى مراكز قيادية فى التنظيمات الشعبية تحت شعار التعريف العام للعامل ..

ويجدر بى أن أؤكد هنا ، ان هذه الفئات ــ التى انحـرفت أو تسعى الى طريق الانحراف ــ لا تشكل طبقة فى مجتمعنا ، لأن عناصرها قليلة اذا قيست بالمجتمعات الاخرى ، التى عانت أشد المعاناة خلال مراحل التحول والبنـــاء الاشتراكى ، بل ان الغالبية من القيادات الادارية المتخصصة ، والقيـادات الفنية ، أثبتت فى خطوات العمل الوطنى ، أنها ثورية ورائدة ، بكل مافى طاقة الانسان المخلص من نضال وثورة وصلابة .

ومهما يكن من شىء ، فاننا لا نستطيع أن نغفـــل هـذا البعض ممن استطاعوا أن يدخلوا الاطار العام لتعريف العامل ، خاصة وانهم أشد الناس ضررا بجماهير العاملين ، وبقيم المجتمع الاشتراكى ومسيرته وأهدافه ..بل انهم فئات وعناصر ، يحاولون أن يرثوا طبقة الرأسمالية القديمة ، بكل ماكان لها من امتيازات ومكاسب ذاتية ، وان كان أسلوبهم يختلف ، وانحرافهم يأتى من غير ملكية وسائل الانتاج كما كان يحدث من قبل ..

فهل من المقبول ، ان نسمح لهذه الفئة ، بدخول اللجنة المركزية للاتحـاد الاشتراكى بالذات ، لتمثل جماهير العمال ، وتقود نضالهم ، وتـكون مخلصة لمصالحهم أمينة على مستقبلهم ؟

لا أعتقد أن أحدا يقبل قيادة أحد من هؤلاء ، ولا تمثيل جماهير العمال عن طريق مثل هذه العناصر ، التى تنطوى تحت اطار « العمال » التعـريف المطلق « للعامل » ...

والذى لا اشك فيه أن « تعريف العامل » سيكون من التساؤلات التى تفرض نفسها عام ١٩٧٠ أمام المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة .

فهل يبقى هذا التعريف بعد عام ١٩٧٠ كما قرره المؤتمر الوطنى الاول لقوى الشعب العاملة ؟ أم أن التجربة والممارسة ، اكدت انه لابد من تعديله ؟

والآن فاولى بنا منذ اليوم ان نطرح هذا التساؤل « من هو العامل » .. من هو صاحب المصلحة ، ومن العنصر الذى يكون بالفعل والواقع ، بالنضال والعمل ، من بين العمال ممثلا للعمال ، ومن فئة هذه القوة من قوى الشعب العاملة ؟

تمثيل فئات الفلاحــين

ممثلو الفلاحين

في اللجنة المركزية

ننتقل من فئات العمال الى قطاع الريف .. لنعرف : من يكون اهلا ، لتمثيل القاعدة العريضة للفلاحين ، فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

وهى ــ كما قلت قبل ذلك ــ ليست تنظيما شعبيا كغيره من التنظيمات . ولا هى مجلس من المجالس التى ينطبق عليها الالتزام بنسبة ٥٠ فى المائة لممثلى العمال والفلاحين ــ يدخلون فى التعريف العام والاطار الذى حدده المؤتمر الوطنى ، لقوى الشعب العاملة ، لكل من العامل والفلاح .. وذلك ينفذ بالفعل وفقا لقرار المؤتمر فى هذه التنظيمات الشعبية والنيابية على مستوياتها المختلفة .. أما اللجنة المركزية كما عرفنا ، فهى الجهاز الفنى ، المنبثق عن المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة ــ أعلى سلطة سياسية فى المجتمع .

ولقد أعطى الميثاق أهمية خاصة ، لجماهير الفلاحين الذين يشكلون أكبر قاعدة ، فى قواعد القوى العاملة للشعب .. وهم فى الوقت نفسه ، أكثر الفئات، التى واجهت المعاناة والقهر والحرمان ، طوال عصور طويلة تتابعت قبل الثورة .

كانت صفة الفلاح فى تلك العصور الطويلة الممتدة ، سبة واهانة ، من اصحاب السلطة والسيادة عبر مئات السنين ... والفلاح الصابر المؤمن كان يبذل فى الأرض جهده وعرقه ودمه ، ولا يجنى من الأرض وثمارها بعد ذلك الا صنوف التحكم والاستغلال ..

وحين جاءت الثورة ، ووضعت الفلاح ــ منبع كل الخير ، ومنبت كل عناصر العمل والانتاج ــ فى مكانة التقدير والاعتزاز ، وحين سلمت جماهير الفلاحين ، حقها الشرعى ووضعتها فى موضعها الطبيعى ، كطليعة وقيادة فى مسيرة العمل الوطنى .. وجدنا كل الذين تنكروا للفلاح المنتج ، يتباهون ويتفاخرون بأنهم فلاحون ..

وحين نص الميثاق على ضرورة تمثيل الفلاحين والعمال فى جميع المجالس النيابية ، والشعبية والتنظيمات الجماهيرية بنسبة خمسين فى المائة ، كان يهدف ــ كما قلت ــ الى تمكين هذه الفئات صاحبة الحق الشرعى ، والمصلحة الاكيدة فى المجتمع الاشتراكى ، ان تملك مقاديرها فى أيديها ، وترى مشاكلها، وتصنع حاضرها ، وترسم طريق مستقبلها فى اطار من تحالف قوى الشعب العاملة ..

وقد وضع المؤتمر الوطنى العام لقوى الشعب العاملة حينئذ تعريفا لمن هو ((الفلاح)) ، وحدد وصفا للفـلاح ، أنه كل من يمتلك خمسة وعشرين فدانا فاقل ..

وعرضنامن قبل ، الى حقيقة واقعة ، وهى أن مالك هذه الأفدنة الخمسة والعشرين ، يعتبر اليوم من ذوى الملكيات المرتفعة فى الريف ، بعـد تمليك الأرض للمعدمين أو توزيعها بالميراث أو البيع الى صغار الملاك ٠

ولعل الأرقام والاحصائيات ، توضح لنا معالم الصورة فى الريف ، والذين يعيشون فى القطاع الزراعى بمصر ٠

يبلغ أصحاب الأرض الزراعية ، من الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ٣ ملايين و ٣٣ الف مالك ، حسب احصاء عام ١٩٦٥ .

هذا بينما يبلغ عدد من يملكون بين عشرين و ٢٥ فدانا ، ٢٩ ألف مالك فقط .. وعلى امتداد الارض الزراعية واراضى الاستصلاح والاستزراع ، التى يملكها الأفراد ، أو التى تستصلحها الدولة ، يعيش ١٢ مليونا بين عامل زراعى وبين مستأجر صغير ..

تلك هى الصورة فى قطاع الريف وجماهير الفلاحين .. فهل يكون مالك الافدنة الخمسة والعشرين ، هو أفضل وأجدر من يعبـر عن مشـاعر وآلام الملايين ، من ملاك الأفدنة الخمسة وأقل ، أو من العمال الزراعيين أو صـغار المستأجرين ؟!

وهل يكون منطقيا أو عدلا ، أن يمثل هذه القاعدة العريضة التى تزيد على ١٥ مليون مواطن فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، من الذين يمتلكون خمسة وعشرين فدانا وهم لا يزيدون فى الجمهورية كلها ، عن ٢٩ الف شخص ، ويدخلون فى التعريف العام للفلاح .. وتحت هـذا اللقب فتحت لهم أبواب المجالس النيابية والتنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها ، ولهم الحق فى هذا بالطبع ..

أما تمثيل فئة من قوى الشعب العاملة فى اللجنة المركزية ، فيلزم لهـا الالتحام بهذه القاعدة ، والتفاعل بها ومعها ، والاحساس بآمالها ، وآلامها . والكفاءة فى التعبير عن مصالحها ، والاخلاص فى رسم خطى مستقبلها والمشاركة الفعالة ، والايمان بتذويب الفوارق بين الطبقات ؟!

وقد يظن البعض ان المجتمع الاشتراكى ، لا يمكن أن ينفذ اليه الاستغلال فى القطاع الريفى ، بعد تحديد الملكية الزراعية ، وتحديد ايجار الأرض الزراعية ، وتنظيم علاقة المالك بالمستـأجر ، ورعـاية الدولة لمستلزمات الانتاج الزراعى وتحديد أسعار احتياجات الفلاحين ومنتجاتهم الزراعية ، وغير ذلك .. أملا

فى كفالة حق الفلاح والعامل الزراعى والمستاجر الصغير ، دون استغلال من احد ، بعد ان طالت وامتدت صنوف الاستغلال بهم ..

الا ان تجربة السنوات التى مرت منذ تطبيق الميثاق ، اكدت بالأحداث الواقعية ، أنه ما يزال هناك استغلال للفلاح ، بل واستغلال لبعض الاجهزة التى أقامتهـا الدولة لحماية هذا الفلاح الصغير ، والأجيـر ، والمستأجر البسيط .. ولا اتعدى الواقع الملموس اذا قلت ، ان الاستغـلال فى قطـاع الريف ، استطاع أن يمتد الى أبعد من ذلك بكثير فى بعض المواقع ، باساليب مختلفة ..

وتؤكد الشواهد والأحداث ، ان الاستغلال فى الريف ، لا يكون بواسطة الاقطاعى وحسب ، ولا بواسطة الملكية الكبيرة فقط . لكن الاستغلال برز فى صورة أخرى ، تحتاج أن نلقى عليها مزيدا من الضوء .

صور من الاسـتغلال فى الريف

خلال مرحلة التحـول الاشتراكى

اذا كانت هنـاك انحرافات ـ تسعى بطريق مباشر وغير مباشر ، الى أن تستغل وتطغى فى المجتمـع الاشتراكى الذى نقيمه ؛ على أساس من العلاقات الانسانية السليمة ـ فان صور الانحراف والاستغلال ، كانت دائما فى الريف وضـد الفلاح ، أكثر منها فى أى قطاع آخر وضد أى فئـة أخرى من قطاعات الشعب العامل .

لم تسلك عناصر الاستغلال فى الريف ، وسائل الاقطاع القديم فقط.. بل وحاولت كذلك أن تستحوذ على الاجهزة العديدةالتيأقامتها الدولة، لتوفير الأمان والعدل الاجتماعى للفلاحين ، وسخرت هذه العناصر كل هـذه الأجهزة لخدمة أطماعها وتطلعاتها الطبقية ..

كثيرون من هؤلاء ، سولت لهم نفوسهم ، أن يكونوا الوارثين ، لطبقـة الاقطاع ، بجاهها ، ونفوذها ... بل وحاولوا كذلك ، أن ينفذوا الى أجهـزة الدولة التنفيذية، ويجعلوها حامية لجرائمهم وانحرافاتهم وطبقتهم الجـديدة .. وظن هؤلاء أن المد الثورى ، لن يصل بعد ذلك اليهم ، ولن يتمكن من كشف انحرافاتهم ، وهم يتمادون فى الاستغـلال دون ما وازع من سلطة أو قـانون أو ضمير ...

واغلب هؤلاء ، حسبوا أن الثورة ، قامت ضد أشـخاص الاقطاعيين القدامى ، وأن الثورة لن تنال من تصرفاتهم .. ولم يدركوا ان الثورة قامت ،

لتزيل كل صور الاستغلال والاستبداد والسيطرة ، فى أى شكل من اشكالها ، وعلى يد أى شخص وأى فئة .. ولو كان هدف الثورة مقصورا على أفراد ، فما كان أسهل من مهمتها ، وما كان الأمر يحتاج الى كل هذا النضال المرير ...

حاولت بعض العناصر مثلا ، ان تسيطر على الجمعية التعاونية فى القرية، لتكون فى خدمتها ووفق هواها ...

استخدمت بعض العناصر مثلا ، أسلوب الارهاب والقتل والتعذيب .. لفرض نزواتها وأطماعها ، وأحكام سيطرتها على الفلاحين فى القرية ... وكانت سطوة البعض من هؤلاء ، تمتد لتشمل مركزا ، يضم العديد من القرى ، أو محافظة بكل ما فيها من مراكز ، وبكل من عليها من بشر ...

بعض العائلات ، أمكنها أن تحيل التنظيمات الشعبية للاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية ، الى تشكيل مقفل وشركة عائلية محدودة ، لا يدخلها الا افراد العائلة واعوانها ، ليفرض المستغلون مشيئتهم ، على كل الأجهزة والتنظيمات المختلفة .. ولم يقف هؤلاء عند حد التسلل والتشعب فى الأجهزة، بل لقد بلغت صور خداع المجتمع ، خلال مرحلة التحول الاشتراكى ، أن تمكن البعض من تزوير أوراق ومستندات رسمية ... والاستيلاء على أراضى طرح النهر .. وفرض اتاوات على الفلاحين .. والصاق التهم بكل من يحاول التصدى أو الاعتراض على تصرفاتهم .. تغيير فى الحيازات والملكيات .. وتهرب من القوانين .. حصول على امتيازات تجعل منهم طبقة متميزة .. طبقة تسود وتستعبد ، طبقة متسلقة ، لايمكن أن تقبل مبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات .

ان فردا واحدا من هؤلاء على سبيل المثال ، بلغت ديونه المتأخرة لبنك التسليف ومن الأموال الأميرية ١٥ ألفا و ٧٥١ جنيها و ٦٤٧ مليما ..

ومن المفارقات أن بعض هؤلاء : أمكنهم أن يتسللوا الى المناصب القيادية، فى التنظيمات الشعبية والسياسية ، التى هى الادوات والسند لقوى الشعب العاملة ، والتى تقود النضال ضد الاستغلال والانحراف ، والتى تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، وتسعى لاقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين جميع أفراد الشعب !!

ولم تكن الثورة غافلة عما يجرى ، من استغلال للفلاح ولأبناء القطاع الريفى ، على يد بقايا الاقطاع القديم وصور الاقطاع الحديث ...

ولم تكن الثورة قد توقفت عند حد اصدار القوانين الاشتراكية على ورق كما توهم هؤلاء ... فقد شاءت ارادة هذا الشعب الأصيل وشاءت

قيادته المؤمنة به وبنضاله وحقه ، ان يتم التصدى وعلى الفور ، لكل صور الانحراف والاستغلال والسيطرة والطبقية الجديدة فى مهدها وبأسلوب ثورى عادل .. حتى لا تقوم بيننا من جديد طبقة ، تستبد وتطغى من جديد ، وحينئذ .. تكون الثورة التى قامت عام ١٩٥٢ ، وثورة القوانين الاشتراكية التى صدرت عام ٦١ ، ٦٣ فى حاجة الى ثورة أخرى جديدة ـ كما قال السيد الرئيس ـ لتزيل سيطرة الطبقة الجديدة ، وتطهر المجتمع من كل رواسب العلاقات الاجتماعية الظالمة .

فكان القرار الثورى ، بتشكيل اللجنة العليا ، لتصفية بقايا الاقطاع والتى يمتد عملها وسلطتها ، الى كل صور السيطرة والانحراف ، من أجل التمكين للعلاقات الاجتماعية أن تسود مجتمعنا المصرى على أسس عادلة اشتراكية وانسانية سليمة ... واستطاعت اللجنة العليا أن تكشف عن حقائق مثيرة وخطيرة ، تمس دون شك المبادىء الأساسية والأهداف السامية للمجتمع الاشتراكى القائم على تحالف قوى الشعب العاملة .

الذين تسللوا تحت شعار

التعريف العام للفلاحين

تشدنى ، كما تشد غيرى ، عاطفة قوية عميقة ، الى الحديث عن القرية المصرية ، وعن الفلاحين ..

وكان أملا عزيزا فى وجدان القيادة الثورية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أن تعيد الثورة الى أبناء القطاع الريفى حقوقهم الشرعية ، بعد أن تتساقط قلاع الاقطاع وتنفتح أبواب القرية ، ليدخل اليها نور العلم وتيار التطور ، حتى تصل الى المستوى الحضارى الكريم ..

وقدمت الثورة ـ بكل الرضا والحماس ـ أقصى ما يمكن أن تقدمه من أجل القرية وأهلها . وما تزال الثورة تسعى جاهدة ، بنفس الرضا والحماس. رغم كل الظروف ، حتى تدعم المصلحة الحقيقية لهذه القاعدة العريضة من جماهير الشعب ...

لكن الأوضاع الجديدة ـ التى ظهرت فى الريف ، رغم كل ما حدث من اجراءات ثورية ، وما صدر من قوانين ـ استوجبت التأمل الواعى والحاسم ... وتحركت الثورة بالفعل ودون تردد ، من مراكز القوة والقدرة ، لتصحيح الانحرافات ، وتأكيد الاجراءات والقوانين على الطبيعة ، بما تحققه من أهداف

.. أولها وأهمها : اقرار العلاقات الاجتماعية السليمة والانسانية فى الريف ، واذابة الفوارق بين الطبقات ، وتدعيم التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة ..

وحين كشفت أجهزة اللجنة العليا لتصفية بقايا الاقطاع ، عن الحقائق المريرة ، **تبين لنا ان الملكيات الكبيرة والاقطاعيات الشاسعة ، ليست وحدها مصدر السيطرة والاستغلال .. لكن هناك بعض من الذين ركبوا قمة الفساد والانحراف فى الريف ، وتلاعبوا بالقوانين وهربوا الأراضى وسرقوا الحقوق ، هم من الذين انطبق عليهم التعريف العام للفلاح .. بل لقد وصل بعض هؤلاء الى مقاعد أعلى سلطة تشريعية فى الدولة ، ودخلوا مجلس الأمة ـ تحت ستار هذا التعريف العام وفى اطاره ـ كصفوة مختارة ، لتمثل مصلحة الفلاحين وأقدارهم ، وترفع صوت الفلاح المصرى ، من فوق أعلى منابر التنظيمات النيابية !!**

وأكدت الحقائق المرة ، أن بعض الذين يمثلون الفلاحين فى مجلس الامة ويدافعون باسمهم عن القيم الاشتراكية ؛ هم فى حقيقتهم اعدى اعداء الفلاح وأنهم هم الذين يغتصبون حق الفلاح ، وأنهم هم الذين يقفون ضد كل القيم الاشتراكية والانسانية والروحية ، وأنهم طبقة جديدة مستغلة للفلاح نفسه ...

وتبين للجنة العليا لتصفية بقايا الاقطاع مثلا . ان عائلة واحدة ـ كانت فى عهد الاقطاع القديم القريب ، وكانت تعمل فى خدمته ـ **قد بلغ ما استحوذت عليه واغتصبته ، أكثر من سبعمائة فدان ... ودخل مدبر هذه الجرائم ومرتكبها ، الى مجلس الأمة مع فئات الفلاحين ،** وضمن نسبة الممثلين القياديين للفلاح فى المجتمع الاشتراكى ، حين تسلل فى اطار من التعريف العام للفلاح ..

وثبت أن عضوا آخر كان يحوز بمفرده ٤٤٢ فدانا وتسعة قراريط وسهمين .. وثالثا أمكنه أن يحوز ٢٨٢ فدانا وواحدا وعشرين قيراطا وأربعة أسهم .. الى جانب أربعة غيرهم ، أكدت التحقيقات التى أجرتها الأجهزة المتعددة ، أن صفحاتهم طافحة بالانحرافات والجريمة ، وقلوبهم تملؤها عقد التعالى وحب السيطرة ، والتطلع الى الطبقية .. واسقطت عنهم العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لأنهم ليسوا أهلا لا للقيادة الشعبية ولا حتى للعضوية العادية للتنظيم الشعبى فى مجتمعنا الاشتراكى .

ولابد أن أشير هنا بكل اعتزاز وثقة ، الى أن كثيرا من ممثلى الفلاحين فى مجلس الامة ، وفى غيره من التنظيمات السياسية والشعبية وقياداتها ،كانوا

ـ وهم دائما ـ قدوة حسنة ، ومثالا أصيلا للنضال والقيادة فى المجتمع الاشتراكى ... **ولكن يجب ألا نهمل هذه الظواهر التى قد تبدو فى مسيرة نضالنا ، حتى يكون الأساس الذى نقيمه راسخا وقويا يحتمل حركة النضال المستمر ، دون أن نسمح بظهور طبقة أو فئة مستغلة ...**

ولقد كان السؤال الذى يتردد بالحاح ـ بعد تجارب سنوات ما بعد تطبيق الميثاق ـ وتطرحه القواعد الشعبية فى كثير من الندوات والمؤتمرات **« هل يظل مفهوم الفلاح فى هذا الاطار العام ، ويكون ممثلا للفلاحين ، كل من يمتلك خمسة وعشرين فدانا فاقل ؟..** وهى ملكية تعتبر اليوم من أعلى الملكيات الزراعية فى الريف ؟ .. وهل يستطيع أن يمثل القاعدة العريضة من ملايين الفلاحين من هم من كبار الملاك ، ونسبتهم الى الملايين من الفلاحين وصغار المستأجرين قلة قليلة ! »

هل نسمح بظهور طبقة جديدة ؟

اتضحت لنا اذن ، ظاهرة برزت خلال مرحلة التجربة السابقة ، وبعد تطبيق التعريف العام للفلاح والعامل ... ان دلائل طبقة جديدة مستغلة ، تريد أن تنفذ الى صفوف القيادة والسلطة فى المجتمع .

وظاهرة وجود فئة مهما قل عدد أفرادها ـ ووصولها الى أى مستوى من قيادة نضال الجماهير العمالية ، ضمن تحالف قوى الشعب العاملة ، وتتعارض مصلحتها وتتصادم ، مع المصلحة الحقيقية للقاعدة العمالية العريضة ـ أمر له دلالة خطيرة وآثار أخطر .. فهو نذير بأن طبقة جديدة قد تنمو ، وتسعى لتثبيت أقدامها ، فى التنظيمات السياسية والشعبية .. وهى تملك من الامكانيات المادية ، والسلطة الادارية والفنية ، ما يمكنها من الوصول الى غايتها .

وظهور فئة مهما قل عددها ـ فى أى مستوى من مستويات القيادة : باسم الفلاحين وفى مجتمع يسعى لاذابة الفوارق بين الطبقات ، بينما مصلحة هذه الفئة القليلة تتصادم مع المصلحة الحقيقية لجماهير الفلاحين ـ أمر له دلالة خطيرة ، وآثار أخطر .. وهو يشير الى بوادر طبقة جديدة ، تتحرك وتستخدم كل سبل الاستغلال والنفوذ العائلى والقبلى ، لتحقيق غايتها ..

ولست أعنى بذلك ، الدعوة لتخفيض الملكية الزراعية ، لملاك الأرض الى أقل من ٢٥ فدانا .. ذلك أمر يحدده المؤتمر الوطنى العام ، لقوى

الشعب العاملة ، عندما ينعقد عام ١٩٧٠ ، لبحث وتقييم المرحلة السابقة له ، وما يراه من تعديل فى جوانب التطبيق فى الميثاق الوطنى .

لكننى أضيف الى ذلك ـ وهذا رأيى شخصيا ـ أننا لو تركنا الباب مفتوحا هكذا ، أمام أصحاب أعلى الملكيات الزراعية ـ ليمثلوا الملايين من العمال الزراعيين وصغار المستاجرين ، والمنتفعين من المنتجين فى الأرض ، وليتصدروا نضال الجماهير من الفلاحين أو يقودوا خطى مستقبلهم ـ فان ذلك يعوق ولا شك ، خطى التطور والتقدم ، لمجتمع تحالف قوى الشعب العاملة .. بل انه يشكل خطرا يهدد أملنا الغالى ، فى اذابة الفوارق بين الطبقات .. وقد يتحول هذا الأمل بعد ذلك ، الى شعار أجوف ، تكتفى بترديده .. كلاما بعيدا عن الواقع ..

كذلك ، فلست أعنى من كل ما ذكرت ، أن أدعو الى حرمان القيادات الفنية والادارية الممتازة ، من مراكز السلطة والقيادة فى العمل التنفيذى والادارى أو الفنى والعلمى .. أبدا .. فالعكس هو الصحيح .. والباب لابد أن يزداد اتساعا ، أمام الطاقات المنتجة الخلاقة ، والقيادات المبدعة الواعية ، حتى تأخذ مكانتها اللائقة ، ونقدم لها الحوافز المادية والمعنوية ، بغير ما حدود أو قيود ، الا حدود القانون .. بعيدا عن الاستغلال والانحراف ..

لكننى أضيف ـ أننا لو تركنا الباب مفتوحا ، امام أصحاب ممثلى السلطات الادارية والقيادات الفنية العليا ، ممن لهم تطلعات طبقية ، لقيادة نضال الملايين من العمال فى التنظيمات الشعبية والسياسية .. فذلك يعوق بلا شك ، خطى التطور الثورى للمجتمع ، ويشكل خطرا محدقا ، على هدف اذابة الفوارق بين الطبقات ..

لا يعنينى بعد ذلك ، أن يوضع صاحب الملكية الزراعية العالية ، تحت أى فئة من فئات الشعب وأطارها .. الا أن يكون ممثلا للفلاحين .

ولا يعنينى بعد ذلك ، أن يوضع صاحب السلطة الادارية العليا والفنية ـ ممن لا يرتبطون واقعا ومصيرا ، بالقاعدة العمالية ـ تحت أى فئة من فئات الشعب ، لكنه لا يكون ممثلا لمصلحة العمال ولا يقود أملهم ونضالهم ، لمجرد أنه استطاع الانتماء الى عضوية نقابة عمالية ..

وفوق ذلك ، فاننى لا ادعو ان يكون ممثل الجماهير العمالية فى التنظيمات القيادية شعبيا وسياسيا ـ ممن كانوا يوما ما ، ينتمون الى القاعدة العمالية ـ ويرتدون حتى اليوم البدلة العمالية ، كمظهر من مظاهر التضليل ، والحقيقة انهم عزلوا انفسهم عن جماهير العمال ، وعزلتهم الانحرافات والتطلعات الطبقية عن الواقع العمالى الصحيح ..

ذلك يضمن لنا ، عدم السماح لطبقة جديدة مستغلة أن تبرز . لتأخذ في يدها وتملك السلطة الاقتصادية والادارية الى جانب السلطة الاجتماعية والسياسية والشعبية — في غيبة من الرقابة الشعبية وتوجيه قوى الشعب الاصيلة ، وبدون وصاية عليها ، الا وصاية نزواتها وتطلعاتها على نفسها .

لماذا نفرض هذه التساؤلات

نفسها قبل عام ١٩٧٠ ؟

لا يختلف اثنان ، في تحديد الهدف ، الذى من أجله نص الميثاق على ضرورة تمثيل العمال والفلاحين ، بنسبة خمسين في المائة ، في جميع المجالس والتنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها .. ويمكن تلخيص هذا الهدف في كلمات معدودة هى ((التمكين للغالبية العظمى من الجماهير ، أن تملك في يدها ، مقاديرها .. وأن تكون لها السلطة في تحديد مسيرتها وخطى نضالها ، داخل اطار التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة في مجتمعنا الاشتراكى الذى نقيمه)) .

ولا يختلف اثنان ، في أن تجربة السنوات الماضية ، اكدت أن هناك فئات وعناصر — وان قل عددها — قد انحرفت وحاولت الاستغلال والسيطرة .. وكانت مع الأسف الشديد داخلة ، وما تزال حتى اليوم تنطوى ، في اطار التعريف العام للفلاح والعامل .. بل ان هذه العناصر ذاتها، تمكنت بطريقة أو بأخرى ، من أن تتسلق مستويات التنظيمات السياسية والشعبية، حتى وصل بعضها الى تشكيلات في قمة السلطة الشعبية والسياسية، لا لتكون قدوة وقيادة اصيلة ، معبرة عن مصالح جماهير العمال والفلاحين ممن تمثلهم .. ولكن لتستخدم السلطة والنفوذ ، اداة لتحقيق مآربها الشخصية ، ونزواتها الطبقية ، في خط معاكس ومتصادم مع مصلحة الملايين من جماهير الشعب ، وضد أمل المجتمع في تذويب الفوارق بين الطبقات وفي الحفاظ على التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة .

واذن ، فقد وجب علينا — دون تردد — أن نعترف بالحقيقة التى تجسدت مع تجربة سنوات ما بعد الميثاق ، وهى أن التعريف العام ، الذى حدده المؤتمر الوطنى الأول لقوى الشعب العاملة ، لم يستطع ان يحقق الهدف الذى قصده الميثاق ، حينما نص على وجوب تمثيل قاعدة العمال والفلاحين بنسبة خمسين في المائة ، في جميع المجالس والتنظيمات الشعبية والسياسية .

ومنذ قامت الثورة عام ١٩٥٢ .. وعلى امتداد مراحل نضالها القومى، لم يكن سبيلها ولن يكون ، مجرد الاستمساك بالشكل المظهرى ·· ولا كـان اهتمامها ولن يكون ، منصبا على القالب الخارجى ، الذى قـد يظهر غير مـا يخفى .. لكن الثورة كانت وستظل مستمسكة بالهدف ومضمونه وغايته.. وهدفنا فى مضمونه وغايته ، هو ضمان تطوير المجتمع لمصلحة الجماهير من قوى الشعب العاملة ··· والعمل الايجابى من اجـل تذويب الفوارق بين الطبقات ، بأسلوب سلمى وانسانى بعيد عن التصفية الدموية التى لانقبلها·· ثم تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ·

وقد يتساءل البعض : ما دامت هذه التساؤلات التى تثيرها القواعد الشعبية فيما بينها ، سوف تفرض نفسها على المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة عام ١٩٧٠ ، بعد أن جسدتها التجربة السابقة .. الا يمكن أن تؤجل ابراز هذه التساؤلات على النطاق العام ، حتى سنة ١٩٧٠ ، أو حتى تنتهى مدة مجلس الامة الحالى ، وما يزال أمامه دورة سنة كاملة جديدة بخـلاف بقية الدورة الحالية ·

هذا التسـاؤل ينتفى .. اذا كنا على أبواب تشـكيل اللجنـة المركزية للاتحـاد الاشتراكى ·· وهى الجهاز القيادى ، الذى يحمـل من الواجبات الاساسية ، ويملك من الاختصاصات والمسئوليات ، ما يجعـل له التأثير الايجابى ، والتوجيه الفعال ، فى كل الخطى المقبلة للمجتمع ·

وليس حديثنا عن اختصـاصات ومسئوليات اللجنة المـركزية ·· فذلك موضوع قائم بذاته .. ولكن يمكن أن نشير اشارة عابرة .. الى أن اللجنة المركزية هى التى سـتمهد لانعقاد كل مؤتمرات الاتحاد الاشـتراكى القادمة .. وهى التى ستمهد للانتخابات الشعبية والنيابية القادمة سـواء بالنسبة للمجالس الشعبية التى ستتشكل على مستوى المحافظات وأشاراليها الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه ببورسعيد يوم عيد النصر .. أوبالنسبة لمجلس الامة القادم ، بعد عام وبعض العام ·

هكذا تتضح أهمية ابراز هذه القضية اليوم ، بكل جوانبها وظواهـرها التى تكشفت عنها تجربة الفترة الماضية ، خاصة ونحن مقبلون على تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ·

ولذلك ، يتأكد لدينا حتما أن تضم هذه اللجنة العنـاصر القيـادية ··· الملتزمة بأهداف المجتمع الاشتراكى .. المؤمنة بتحالف قوى الشعب العاملة .. الملتحمة واقعا ومصيرا بقطاعاتها ومتفاعلة بها ومعها .. المعبرة بصـدق عن احاسيس الجماهير الشعبية ومشاكلها وآمالها .. المناضلة من أجـل تذويب الفوارق بين الطبقات .. حتى تقود عملها وتحمل مسئولياتهابجدارة نحو الهدف الذى يتطلع اليه مجتمعنا ، ونحن نقيمه بالحق والعدل ·

فئات المثقفيـن

عبر الميثاق الوطنى عن الارادة الثــورية للشعب : حين قرر اسقاط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، ليقــدم مكانه ، ويتدعم بديلا عنـه ، التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة .. وحدد الميثاق هذه القوىالشعبية بفئات الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

ولقد تناولت من قبل ، حتمية تمثيل الفـلاحين والعمال فى اللجنـة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، بواسطة العناصر الثورية المرتبطة بهذهالقواعد، حتى تكون أهلا لقيادة نضال جماهير العمال والفلاحين بأمانة وكفاءة .

ويدور حديثنا الآن حول المثقفين فى مجتمعنا الاشتراكى ..

ان مفهوم المثقف عند البعض ، مايزال ضيقا ومحدودا ، حين يعرفـون المثقف بأنه كل من يحمل الدرجات العلمية العالية ، والشهادات الاكاديمية الرفيعة .. وان جهد هؤلاء ينتهى عند هذا الحد .. ونضالهم يقتصر على تخطى مراحل التعليم وحسب .. ويلزم بعد ذلك ، أن يجلس حملةالشهادات العالية الرفيعة ، فى ابراج عالية منعزلة ، وكفاهم جهدا ، ما جمعوا فىأذهانهم من حصيلة الكتب والمراجع .. يتعالون على بقية الناس ، ممن لم يصلوا الى مستوى درجاتهم العلمية .. ولا يعنيهم من قريب أو بعيد ، المجتمع الأم .. أو حركته ومشاكله وقضاياه .. فالعالم فى مفهومهم ليس سياسيا .

ومن ناحية أخرى ، فان مفهوم المثقف عند قلة باقية من عهود خلت ، لم يتغير عن المفهوم القديم للمثقف ... وانه الشخص الذى استطاع ان يعبر الحدود والبحار ، ويطوف بالمدن الاوربية والامريكية ويعيش لياليها ،ليلتقط من هنا وهناك شيئا من أسلوب المعيشــة الاوربية أو عبــارات التخاطب الامريكية .

وكثيرون غير هؤلاء وأولئك ، يعتقدون أن المثقف الحقيقى ، كل من تمكن بالجهد الشخصى ، والدراسة الذاتية ، أن يجمــع لنفســه وبنفسه ، حصيلة من العلم والثقافة تؤهله ان يكون فى عداد المثقفين رغم انه لم يحصل على شهادات جامعية عالية .

والواقع أن مفهوم المثقف فى المجتمع الاشتراكى ، ابعد من ذلك وأكثر عمقا وفعالية .. ان المثقف ليس هو كل من جمع الشهادات العالية أوحمل

الدرجات العلمية أو اكتسب الثقافة العامة الوفيرة وحسب .. كل ذلك لم يكن غاية المجتمع ، التى من أجلها ، قدم كل ما يستطيع بالرضا والحنان ووفر كل ما يمكن توفيره للذين يسعون الى تحصيل الثقافة والعلوم أو نيل الشهادات والدرجات العالية .

ان المثقف فى المجتمع الاشتراكى ، هو الذى يستطيع من خلال طاقات المعرفة ، التى تزود بها ومجالات العلوم التى نبغ فيها ، أن ينزل الى جماهير الشعب ، يتلمس مشاكلها وأحاسيسها ، ويتفاعل مع ما يعانيه الشعب من آلام وعقبات .. ثم يبذل كل ما أوتى من ثقافة وعلم ، فى خدمة هذا المجتمع ، ووضع الحلول العلمية الصحيحة لهذه المشاكل ..

وفى عصرنا الحالى ، ونحن نريد أن نلحق بصفوف الامم المتقدمة ، لا يمكننا بغير العلم أن نحقق أمانينا وأهدافنا ، ولن نستطيع أن نحل مشاكلنا أو نطور بلادنا .. فان أى تجربة ليست قائمة على أساس علمى ، تصبح نزعة اعتباطية ، قد تصيب مرة ، ولكنها يقينا ، سوف تتعثر مرات عديدة .

ان زاد العلم ، والحصول على الدرجات العلمية ، أمر لازم وأساسى ، كقاعدة ، ومنطلق ليكون العلم فى خدمة المجتمع ، حتى تنفتح أمام الجماهير ، آفاق العمل والنضال المثمر ، ويؤدى المثقف الاصيل دوره وواجبه فى المجتمع الاشتراكى ، دون ما تعال أو انعزال ، وبغير دخول فى متاهات من الجدل أو المقارنة بما يحدث فى بلاد غيرنا بالشرق أو الغرب ..

ومع ذلك ، فقد قام المثقفون فى كل من البلاد الاوربية ، بالدور الرئيسى والقيادى ، من أجل تطوير بلادهم وانتشالها من ظلام العصور الوسطى ، وحملوا العبء الاكبر فى مراحل التطور التى مرت بها مجتمعاتهم خلال القرنين الماضيين .

واذا كان المثقفون والعلماء فى تلك البلاد ، يعملون بهدف خدمة المصلحة الذاتية لاصحاب المؤسسات والشركات والمعامل أولا ، ثم لمصلحة الجماهير بعد ذلك .. فأكرم من ذلك وأسمى ، أن يجند المثقف نفسه وعلمه العالى ، لخدمة المجتمع ، الذى منحه من الحب والتقدير والتكريم كل ما يستطيع ... ونبع المثقف منه ، وما يزال أهله ومواطنوه يعيشون فيه ، تواجههم المشاكل وصور المعاناة .. ذلك دين واجب الاداء على كل من نال حظه من الثقافة وحصل على الشهادات العالية .

وليس شرطا أن يصل كل مثقف الى انتصار علمى عالمى أو اكتشاف جديد .. يكفى أن يؤدى دوره ، ويستخدم علمه أو حصيلته الوفيرة من الثقافة لخدمة المجتمع .. سواء فى القرية التى يعيش فيها .. أو فى وحدة

الانتاج التى ينتمى اليها .. أو فى جهاز الخدمات الذى يعمل له .. وقد يمتد أشعاع المثقف بعد ذلك ، الى حد التعرف على مشاكل المجتمع فى المحافظة ، ودراستها والتوصل الى حل علمى سليم لها .. وقد يتمكن العالم أو المثقف — وهو يلتحم بالجماهير الشعبية ويتحسس مشاكلها ويدرسها دراسة علمية — أن يصل الى حل لبعض المشاكل التى تواجه المجتمع المصرى كله والعالم العربى ، أو ما هو أوسع منهما على الصعيد الدولى .

ان كل من نال قسطا كافيا من الثقافة والعلم ، وجعل من هذه الحصيلة نقطة انطلاق ، لنضال المثقف فى خدمة المجتمع الصغير أو الكبير والتصدى لحل مشاكله ، هو بحق ، الجدير بأن يكون فى عداد المثقفين ، ضمن قوى الشعب العاملة ، فى مجتمعنا الاشتراكى ، الذى لا يقبل أن تكون فيه طبقة منعزلة ومتعالية على غيرها من فئات الشعب .

ومجتمعنا يواجه فى مراحل النمو والتطور ، العديد من المشاكل ، ويتطلع الى آمال عريضة لا يقدر على استكشافها ، وتمهيد الطريق العلمى السليم اليها غير المثقفين الثوريين .

قيادات المثقفين الثوريين

فى اللجنة المركزية

للاتحاد الاشتراكى

اود قبل ان نصل الى تحديد القيادات التى تستطيع أن تمثل المثقفين فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، أن أتوقف لحظة ، لأشير الى بعض الأحداث ، ذات الدلالة والأهمية فى هذه القضية ..

كانت الزيارة الاولى التى قام بها الرئيس جمال عبد الناصر — بعد قيام الثورة مباشرة — الى جامعة القاهرة .. حين تحدث أول ما تحدث ، الى طلاب العلم وأساتذتهم ، عن حاجة المجتمع الى علمهم وثقافتهم ونضالهم الثورى ، من أجل انتشال بلادنا من الظلام السحيق ، الذى فرض عليها عهودا طويلة... ويتمثل فى الاستعمار البريطانى والظلم الاجتماعى والتخلف المرير .

وكان اول لقاء يجرى فيه مناقشة وحوار — بعد قيام الثورة مباشرة — بين قيادة الثورة وبين أعضاء هيئات التدريس للجامعات ، حين اجتمع بهم الرئيس عبد الناصر بالاسكندرية وأكد لهم أن الشعب المصرى ، يتطلع الى القيادات العلمية والثقافية ، حتى تعينه على تحرير وطنه وتطوير مجتمعه وحل المشاكل العديدة المتراكمة ، واستكشاف طريق الحياة الكريمة لجماهير

الشعب .. والمجتمع فى كل يوم ، تزداد مطالبه وآماله واحتياجاته ،وتواجهه مشاكل عديدة متباينة ، تحتاج الى دراسة موضوعية ، وحلول علمية مدروسة على الواقع والطبيعة بواسطة القيادات العلمية والثقافية المؤمنة بالمجتمع واهداف ثورته ، دون تعال او انعزال .

وفى كل عام يلتقى الرئيس بأساتذة الجامعات مع احتفالات أعيادالثورة .. وفى كل عام تقيم الدولة مهرجانا رسميا لعيد العلم ، تكرم فيه العلماء والمثقفين .

وقد قطعت ثورة الشعب المصرى فى مسيرتها الكبرى المتصلة ، ما يقرب من خمسة عشر عاما .. انقضت فى نضال مستمر مع التخلف والفقر والجهل والمرض .. وفى معارك من أجل التنمية والتطور .. وفى جهد مضن من أجل تحقيق الكفاية والعدل .. الى جانب الكفاح المتواصل ضد أعداء الشعب فى الداخل والخارج .

وكانت هذه الفترة بسنواتها وأحداثها ، بمعاركها وانتصاراتها ، بأعمالها المشهودة ومنجزاتها ، بجوانب قصورها وأخطائها .. بمثابة اختبار ميدانى ، وتجربة عملية ، أظهرت لنا الكثير من المثقفين الثوريين ، الملتزمين بقيم المجتمع وأهدافه .. الذين تفاعلوا مع الشعب وبمشاكل الجماهير .. الذين قدموا الجهد والعرق ، متوجا بأكاليل العلم والثقافة لخدمة الشعب وحل مشاكله ، وفتح أبواب عديدة أمام عمله وانتاجه دون تعال أو استغلال أو انعزالية .

ان ما أقيم حتى اليوم وماتم انجازه فى مجالات العمل الوطنى .. وماهو فى طريق التنفيذ والتخطيط والدراسة العلمية ، ليس الا نتيجة عمل العاملين وجهد المخلصين، وعلى رأسهم المثقفون الثوريون ، ممن أمنوا بحق الشعب عليهم، ودورهم القيادى فى مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة ، فكانوا وما يزالون بحق ، مثالا وقدوة للوفاء بالمجتمع ، والولاء له .

لكن البعض من أصحاب الدرجات العلمية ، أو الذين حصلوا العلم لأنفسهم .. لم يخرجوا بعد من قوقعة العزلة .. وحسبوا أن الالتحام بجماهير الشعب وتلمس مشاكله وآلامه ، والتفاعل مع أمانيه وأحلامه ، أمر لا يليق بالمستوى الاكاديمى الرفيع الذى توصلوا اليه .. فعزلوا انفسهم ، ولم يكن هناك ما يشد انتباههم ، الا الانتفاع الشخصى المجزى ، نظير العلم والثقافة والشهادات العليا .. وكأن هذه الشهادات سلعة تباع للشعب .. وكأن ما حصلوا عليه من ثقافة ، هى ملكية خاصة مستقلة ، يفرضون ثمنا لهـا من سوق العرض والطلب .

والبعض الآخر .. كرمه المجتمع ووضعه فى قيادة العمل الفنى والثقافى والعلمى ، فى مرحلة البناء والعمل والنضال الوطنى والتحول الاشتراكى .. لكنه انحرف عن طريق النضال الاصيل .. وتطلع الى الاستفادة الذاتية

والاستغلال ، ليرث طبقة مستغلة سبقت ، من الانتهازيين والنفعيين فى العهود السابقة ، لفظهم المجتمع الاشتراكى ، ويعمل على الخلاص منهم ٠

ومع أن هذا البعض او ذاك ، كانوا اعددا قليلة .. الا اننا لانعتبرهمفى نظرة المجتمع الاشتراكى ، مثقفين .. ولا يمكن أن نسمح لمثل هؤلاء واولئك أن يقودوا نضال المثقفين الثوريين ، أو يمثلوهم فى اللجنة المركزية ٠

انما يجب أن يمثل المثقفين فى هذا الجهاز الهام ، المنبثقمن المؤتمر الوطنى لقوى الشعبالعاملة ــ أعلى سلطة سياسية فى الدولة ــ المثقفون الثوريون ، الذين يؤمنون بمجتمع تحالف قوى الشعب العاملة واقعا ومصيرا ..الذين اثبتت التجربة والممارسة فى الفترة الماضية ، أنهم يناضلون من أجل خدمة المجتمع ، بكل ما أوتوا من علم وحصلوا من ثقافة .. الذين يدركون أن العلم وحده ليس غاية ، ولكنه منطلق ، لعملعامى ونضال جماهيرى ، بغير ما حدود يقود الشعب فى مسيرته ويهديه ، ويفتح له آفاق الرفاهية والكفاية ويقتحم العقبات ، ويبدد الصعاب التى تواجه حركة الجماهير المتجددة ٠

المثقفون المتخصصون ..

بين المجتمع الرأسمالى

والمجتمع الاشتراكى

من فئات المثقفين ، مجموعات المتخصصين ، أصحاب الخبرات والمهارات الفنية والعلمية .. الذين يكرسون كل جهدهم ، لاتقان ناحية من نواحى التخصص فى المجالات العملية والفنية المختلفة .

بعض من هؤلاء ، ليست له اهتمامات أخرى ، أكثر من تنفيذ المهمة التى تسند اليه ، فى حدود مهنته وخبرته ، والوصول بعمله الفنى الى درجة الاتقان٠

وبعضهم لا يجد من وقته أو طاقته ، ما يوفره الا لما يسند اليه من عمل، يحدد له فى هذا التخصص ، الذى يعنيه ويجيده ٠

أين تقف هذه الفئة من المثقفين الفنيين أصحاب التخصصات والمهارات ، فى المجتمعات الرأسمالية ــ ومجتمع مصر قبل الثورة منها ــ وما هو موقعهم فى المجتمع الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا ؟ ..

ان المتخصصين فى مهنة أو فن بذاته ، يعملون فى المجتمع الرأسمالى عادة، لحساب ولمصلحة صاحب رأس المال .. يحدد لهم الأجر والمكافأة .. وهو لا يبغى من استخدام هذه الخبرة الفنية ، الا التوصل الى سبق فى نواحى الانتاج الخاص ، الذى لو باعه ، يدر عليه ربحا طائلا ، يحتكره ما شاء له الاحتكار والربح ..

وبالطبع فان المثقف صاحب الملكات الفنية – الذى يعتصر جهده وفنه وثقافته ، لتحقيق هدف صاحب رأس المال – يكون له نصيب من فائض هذه الأرباح ، يقل أو يزيد حسب تقدير سيد الانتاج وصاحب رأس المال .

والمجتمع بعد ذلك ، قد يستفيد من هذا الانتاج أو ذاك ، وهو فى أى الحالات ، لا يستفيد الا اذا اشتراه الناس بالثمن الذى يحدده المنتج أو المحتكر .

هكذا تأتى فائدة المجتمع هنا فى الدرجة الثالثة .. بعد أن تتوفر أولا وقبل كل شىء ، مصلحة رأس المال والمنفعة الشخصية لصاحبه .. وبعد أن ينال المثقف الفنى ، ما يجود به صاحب رأس المال ، جزاء ما اعتصره من جهده وفنه وخبرته .

فالخبراء والمثقفون فى المجتمعات الرأسمالية ، هم أدوات فى أيدى رأس المال المستغل ، يوضعون فى المكان الذى يريده لهم صاحب المؤسسة أو الشركة المستغلة وفق المصلحة والهوى

وفى مجتمع مصر قبل الثورة .. كان بعض رواد التخصص وأصحاب المهارات الفنية من المثقفين – رغم قلتهم – يلتحقون فى عمل مع بعض الشركات الاحتكارية الاجنبية ، أو لدى صاحب رأسمال مستغل ، يملك المصانع والمعامل أو شركات التجارة الاحتكارية .. ولم يكن الامر يفترق كثيرا فى مصر قبل الثورة ، عنه فى كل المجتمعات الرأسمالية الاخرى ، الا فى شىء واحد .. وهو ان المصرى المتخصص .. مهما كانت درجة تفوقه وكفاءته ، ومهما اظهر من ولاء لاصحاب رأس المال المستغل أو المغامر ، فانه دائما كان أقل مرتبة وادنى درجة ، من أى أجنبى ولو كان هذا الأجنبى نفاية لأصحاب هذه الخبرة الفنية .

أما المجتمع الاشتراكى الذى نبنيه ، فهو يفتح صدره لجهد كل العاملين ، ويرحب بالطبع بمشاركة هذه الفئة المثقفة الفنية فى الاعمال التنفيذية العديدة .. يضعهم موضع التقدير المادى والمعنوى .. ما داموا يساهمون فى تنفيذ المشروعات ، وعمال الانتاج والخدمات ، على خير وجه دون انحراف أو استغلال أو مناهضة لمسيرة المجتمع .. بل أن مجتمعنا الاشتراكى ، يعتبر مكافأة أصحاب الملكات والخبرات الفنية ، حقا لهم الى جانب الحوافز المعنوية التى يقدمها لكل من يؤدى مهمته على الوجه الاكمل .. والقوانين الاشتراكية التى التزم بها مجتمعنا ، لم تغفل اقرار هذه الحوافز ، للعاملين فى المجالات المختلفة .. الى جانب ما تقرره القرارات الثورية من الحوافز الفردية للكفاءات والخبرات الممتازة ..

ورغم أن هؤلاء لا يشاركون فى العمل السياسى ونضال المجتمع .. فان المجتمع الاشتراكى ، يعتبر كل مواطن يؤدى عمله ويتقن فنه باخلاص وأمانة، شريكا فى تحقيق الهدف بأسلوب أو بآخر .

لكن .. لا يكون المثقف الفنى ـ البعيد عن مشاكل الجماهير ـ البعيد عن التفاعل معها والالتحام بها ـ المتباعد عن نضال قوى الشعب العاملة ، قيادة ثورية مثقفة ، يمكن أن تمثل المثقفين في اللجنة المركزية أو فى مثلها من التنظيمات السياسية القيادية . فان هذه القيادة السياسية ، وتمثيل فئات المثقفين فى التنظيمات السياسية ، يلزمها أساسا ، أن تنزل الى جماهير الشعب وتتلمس مشاكلها ، فهى أقدر على دراستها وهى أقدر على وضع الحلول العلمية السليمة لها .

ويلزم للقيادة السياسية التى تمثل فئات المثقفين فى التنظيمات السياسية، ان تؤمن بأهداف المجتمع وتقود حركة الجماهير وتجاهد نحو أمالها ، وتناضل من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات وتدعيم تحالف قوى الشعب العاملة .

آن الاوان أن تزول الطبقية

من النقابات المهنية للمثقفين

ما دمنا فى مجال الحديث عن المثقفين من أصحاب التخصصات الفنية ، ومكانتهم فى المجتمع الاشتراكى ، فأجد لزاما على ، أن أتحدث ، عن نقابات المثقفين المهنيين فى مصر ، باعتبار أنها تجمعات لأعداد وفيرة من المثقفين ، ومراكز اشعاع فنية وثقافية واجتماعية ..

بدأت النقابات المهنية للمثقفين فى مصر ، منذ عهود ما قبل الثورة ، حين سمحت الدولة بتشكيلها واحدة بعد الأخرى ، لتقوم بدور الدفاع عن حقوق اعضائها ، ضد صور التعسف والتشريد ، التى كان يلقاها أبناء المهنة الواحدة، على يد المهيمنين على الأقدار والثروات ، فى المجتمعات القديمة أو من رؤساء الدواوين الحكومية ، طوال عصور القيادات الحزبية .

وحين قامت الثورة ، كانت هناك الوف القضايا المتراكمة منذ عشرات السنين ، تجسدت فيها حكايات الظلم الصارخ ، والاضطهاد الرهيب ، ضد أبناء هذه الفئات المهنية من المثقفين ... وقيادات النقابات غير عابئة بها ..

ذلك يكشف جانبا واحدا من جوانب التواطؤ المشين ، الذى كان بين قيادات هذه النقابات المهنية للمثقفين ، وبين كل من الشركات الاحتكارية وأصحاب رؤوس الأموال المستغلة من جهة ، والقيادات الحزبية المختلفة فى المجتمعات السابقة من جهة أخرى ...

كانت النقابات ، كمراكز ثقل لجماهير الناخبين ، تباع وتشترى فى سوق المساومات الحزبية والانتخابية ـ وفقا لهوى المسيطرين على كل نقابة ...

هذا بينما كان الآلاف من المثقفين وصفوة الشباب فى المجتمع ، يعيشون فى ضياع وسط هذه القيادات المتناحرة ..

أصحاب المهنة الواحدة ، قسموهم داخل نقاباتهم ، الى طبقات متباينة فى فرص الحياة والرزق ... أعلى طبقة بالطبع وأكثرها استفادة وانتفاعا ، هى القيادة المحترفة ... أما أصحاب الشهادات الجامعية العالية من الشباب ، فليس لهم حق الوصول الى مستوى هذه الطبقة ، قبل انقضــاء السنوات الطويلة ، حتى يسمح لهم بالدخول عبر الأبواب الموصدة .. هذا اذا تمكنوا أن ينفذوا خلالهــا ..

وأصحاب الشهادات المتوسطة من الفنيين فى نفس المهنة ، لم يكن لهم فى كثير من الأحيان حق العضوية العاملة ، ولا حتى حق حمل اللقب ، الذى تملك قيادة النقابة وحدها حق منحه او سلبه . ويبقى حامل الشهادة المتوسطة مهما كانت كفاءته الفنية فى المهنة ، منتسبا الى نقابته ، ثم لا يعد بعد ذلك مؤهلا فى نظر ابناء مهنته ، للوصول الى الطبقات الاعلى درجة ..

والقيادات الفنية المحترفة والمستغلة للنقــابات المهنية ، كانت تفتح المكاتب العديدة والفروع ، فى البلاد المختلفة ، تحمل اسمها فقط ، بينما يعمل فيها الشباب ، حملة الشهادات الجــامعية والمتوسطة ... وتدر هذه المكاتب الأموال الطائلة لحساب صاحب الاسم الكبير ، بينما الشباب الجامعى والمتوسط ، عليه أن يكتفى بشرف العمل فى مكتب صاحب السيادة والقيادة ، لعله يتعلم فى مكتبه كيف يقف على قدميه فى المهنة !!

ومن المفارقات المخزية ، ان اكثر اعضاء النقابات المهنيــة ، حصولا عــلى الامتيازات الشخصية ، كانوا من الذين يتولون المراكز القيادية فى النقابة... وأكثر السلفيات النقدية ، المقدمة من أموال النقابة ، كانت معطــاة الى نفس هذه القيادات ...

ولقد ظلت النقابات المهنية ، بتشكيلاتها الطبقية ، وصور الاقطاع المهنى بين أعضائها ، قائمة لا تتغير حتى بعــد قيام الثــورة بسنوات عديدة ، وبعد وضوح الطريق الاشتراكى ، الذى ينبذ الطبقية والاقطاع والاستغلال بكل صوره.

وكثيرون من القيادات المهنيــة الطبقية ، استطاعوا بطــرق عديدة ، أن يحصلوا على مغانم كثيرة ، بعد قيــام الثورة ، بل وفى ســنوات التحول الاشتراكى ، حتى يوم ليس ببعيد ..

فهل يعقل أن تتمكن مثل هذه النقابات ، بتشكيلاتها القديمة ، وقوانينها الطبقية ومفاهيم قياداتها المستغلة ، أن تساهم فى اذابة الفوارق بين الطبقات فى المجتمع الكبير .. وهى نفسها تقيم وتثبت الطبقية بين أبناء المهنة الواحدة من أعضائها ؟ ..

لكنى أقول من ناحية أخرى .. ان كثيرا من المثقفين الثوريين ، فى هذه النقابات المهنية ، ناضلوا ويناضلون بايمان واصرار ، ضد هذه الطبقية فى المهنة الواحدة ، واستطاعوا أن ينتصروا لنقاباتهم ، ولزملائهم ، وأن يغيروا من وجه هذه التشكيلات البالية ، ومن مفهوم النقابة المهنية فى المجتمع الاشتراكى ، حتى تكون نقاباتهم ، تنظيما سليما ، يعبر عن أصحاب المهنـــة الواحدة ... تحمى حقوقهم ، وتعمل على ازالة كل صور التباعد بين أعضائها ، وتساهم ايجابيا فى تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى ، وترفع من مستوى المهنة ، وكفاءة العاملين فيها ، وتؤكد تحالف قوى الشعب العاملة وتناضل من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات ... وهؤلاء المثقفـــون المناضـــلون ، هم طليعة فى صـــفوف المثقفين الثوريين ..

ان الصورة اليوم — فى كثير من النقابات المهنية للمثقفين — تختلف تماما عن الصورة القديمة ، بل وعن صورة الأمس القريب .. رغم أنها لم تستكمل بعد اطـارها الثورى الكامل ... الذى سوف تحققه القيادات المثقفة الثورية ان عاجلا أو آجلا ...

الواقع المصرى بين المثقفين الثوريين

وأصحاب القوالب والنظريات المنقولة

من المثقفين طائفة ، توصلت بالجهد والمثابرة والتحصـــيل ، الى حمل الشهادات الجامعية والعالية ... وحباها المجتمع المصرى برعايته ، فأوفدها فى البعثات الخارجية .. حتى تقف على مدى ما وصل اليـــه غيرنا من مستوى حضـــارى فى هذا الميدان أو ذاك ، وليدرســـوا الوسائل التى مكنت الشعوب المتقدمة ، أن تحرز درجات التقدم ، وليعودوا بعد ذلك الى وطنهم ، وقد تزودوا بخبرة جديدة وثقافة عصرية عالية ، ليعملوا فى خـــدمة بلادهم وتطويرها الى الأفضل ، نحو أملها وخيرها ..

وفى عصور السيطرة الاستعمارية ، كانت نظم التعليم عندنا ، توضـــع وترسم لها الأساليب والأهداف ، بواســـطة أدوات الاســـتعمار .. وهؤلاء لا يقبلون بالطبع ، أن تقوم فى مصر وعلى يد أبناء مصر ، نهضة وطنية أصيلة ، الا أن تكون ظواهر وظلالا لنهضة مستوردة من بلادهم هم .. ولا يرضـــون بالطبع أن تكون مصر ذات ثقافة وطنية بمعناها العميق والواسع — لا تغلق على نفسها الأبواب ، ولكنها تطل على كل الثقافات ، وتتأثر بها وتؤثر فيها ، وتحتفظ فى الوقت نفسه باصالتها وطابعها ، المستمد من الواقع المصرى والعربى ومن التراث المصرى .

واستطاع الكثيرون من شبابنا فى الرعيل الأول ، ان يقاوموا التيـــار الاستعمارى ، الذى أراد محـــو الشخصية المصرية من كل لـــون من الوان الحضارة والثقافة ... وجاهد هؤلاء المصريون لتاكيــد الشخصية المصرية ، وعملوا على تطوير الحياة ما استطاعوا الى ذلك من سبيل ، رغم كل العقبات التى وضعت فى طريقهم ..

انهم آمنوا أن التطور المصرى فى كل ميادين الحياة ، ينبع أولا وأخيرا من هذه الأرض الطيبة أصيلا ، وليس مستوردا بنصه وقوالبه ومضـــمونه ، انما ينمو التطور ، على أساس من أروفنا وتاريخنا وعقائدنا الروحية وطبيعــة شعبنا ...

والبعض ممن سافروا الى الغرب أو الشرق ، عانوا يحملـــون النظريات والآراء فى مختلف فروع العلم والمعرفة والفلسفة ، ويريدون أن يطبقوا هنا فى مصر ، وأن ينطبق عليهم ، ما رأوه مطبقا فى البلاد التى قضوا فيها بعثاتهم ..

وتحضرنى هنا كلمة مما قاله الرئيس جمال عبد الناصر ، للشباب من الدارسين والعائدين خلال المؤتمر الأول للمبعوثين فى شهر أغسطس الماضى ، « لسنا انجلترا ولا نحن روســيا أو تشيكوسلوفاكيا.ومصر. ليست المانيا أو أمريكا .. أن بلادنا هى مصر .. وشعبها هو أهلنا .. وريفنا ما يزال هو الريف المصرى الذى يحتاج الى كل جهد ونضال ، وخاصة نضال المثقفين الثوريين الذين أخذوا الفرصة ، ولم ينل مثل هذه الفرصة الملايين من أبناء وطنهم ... ان لنا تقاليدنا وظروفنا وتاريخنا وقوميتنا وعقائدنا السماوية التى نستمسك ونعتز بها ... أن التطور المنشود يتحقق حينما تعودون الى وطنكم الأم ، وتنزلون الى قواعده وتلتحمون بالجماهير، لتتعرفوا على اموره واحواله ، وتتفاعلوا معه ، وتجدوا الحلول السليمة لحل مشاكله بما أوتيتم من قدرة ومعرفة .. ونحن لا ننقل نظما ولا نطبق نظريات الآخرين ، فان كل مجتمع يختلف عن غيره ولا بد أن تنبع حضارته من ضميره ... »

ومع ذلك ، فما يزال فى مجتمعنا البعض من المثقفين والجامعيين ـ وان كانوا قلة ـ حفظوا الكتب والابحاث الأجنبية واستوعبوا صفحاتها ، فتملكت على قلوبهم وفكرهم لدرجة التشبع ... هؤلاء يحسبون أن مهمتهم فى الحياة ورســـالاتهم كقيـــادات مثقفة ، تقتصر على ترديد ما اســـتوعبوه من الكتب المطبوعة ، والأبحاث والنظريات فى الفلسفة والعلوم الأجنبية وحسب ..

ولو كانت غاية المجتمع، هى تجميع وترديد ما فى الكتب الأجنبية، لأستعاض المجتمع عن ارسال البعثات ، باستيراد الكتب والمجلدات ، وذلك يحــــدث بالفعل ... لا فرق اذن بين محاضرات وآراء مكتوبة فى الكتب ، ومحاضرات وآراء يرددها هؤلاء مسموعة ـ كما هى فى صفحات المجلدات الأجنبية .

البعض يظن أن ما حدث فى الشرق ويحدث فيه ، مما تعلمــــه وشاهده وانبهر به ، يلزم أن يحدث هنا بنفس الأسلوب والقالب والمضمون .

والبعض يحسب أن ما حدث فى الغرب ويحدث فيه ، مما تعلمه وشاهده وانبهر به ، يلزم أن يحدث هنا بنفس الأسلوب والقالب والمضمون .

أولئك ليسوا – فى المجتمع الاشتراكى – أكثر من حاملى نظريات ، وحفاظ كتب ، يرتلونها كما حفظوها وحسب .. لكن ليس لهم دور خلاق فىالمجتمع الاشتراكى ونضاله ، واستكشاف طريق الحياة أمام الجماهير .

وبديهى أن مثل هؤلاء ، لا يمكن أن يمثلوا المثقفين الثوريين، فى التنظيمات القيادية السياسية وعلى رأسها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

لقد استطاع الكثيرون ، ان يحققوا امل امتهم ، وهم فى مصر اليــــوم يؤلفون قاعدة عريضة وطاقات مبدعة ، ينتشرون فى كل المجـــــالات النظرية والعلمية ، ويستحقون عن جدارة أن يكونوا فى مقدمة المثقفين الثوريين ، وهم اهل لتمثيل المثقفين فى كل مستويات التنظيمات السياسية والفكرية والثقافية فى المجتمع الاشتراكى ، القائم على تحالف قوى الشعب العاملة ، المناضل من أجل اهدافه العليا ومثله الانسانية ..

رسالة الادب والفن

فى مجتمعنا الاشتراكى

مرت على بلادنا ، عصور متتالية ، كانت الآداب والفنون الشائعة والمذاعة فيها ، تصور – فى اغلبها – القيم الراسمالية ، والأساطير المضللة ، وتخـدم الأهداف الاســـتغلالية .. فاذا ما كشف أحد الأدباء مرة – ولو بطريق غير مباشر – عن موطن من مواطن الاستغلال ، واذاالقى فنان بصـيصا من النور على حقوق الجماهير المنهوبة ، فانه لا يلقى الا التشريد والعنت والضياع ..

كانت معظم القصص ، وقصائد الشـعر ، والمؤلفات الأدبية ، تعدد – فى نفاق ظاهر – مآثر السلطان وعدله .. وتمجد – فى زيف – صاحب الجـاه وحكمته وجوده ... وتنضح بالسموم والتحقير « للرعية والدهماء من عـامة الشعب » وذلك أساس لكى تروج بضاعة الأدب والفن فى هذه العهود ، ويلقى أصحابها الرضا ، وينالوا الجزاء السخى .. كانت أغلب الآداب والفنون – ولا اقول كلها – تحاول تثبيت القيم الطبقية ، وكادت أن تقدسهــــا ... فتخص السادة بمميزات تكاد تصل بهم الى حد أصحاب المعجزات ... ثم هى تخفض من قدر الناس وتستخف بقيمتهم وكرامتهم .

وبلغ الأمر أن فرض على الأدباء والفنانين ، فى عهود السيطرة والاقطاع والملكية الفاسدة ، أن يشيدوا فى آدابهم وفنونهم ، بمن خانوا مصر وأوصلوها الى الخراب ، وعاثوا فى مقدراتها بالفساد والهوى ... ورفض البعض من الوطنيين ... فنالوا عذابهم ... ورضى البعض، مع الأسف الشديد، أن يزوروا التاريخ المصرى ويطمسوا حقائقه ، كما أملى عليهم ذلك ، الحكام وأدوات الاستعمار ، مغفلين فى ادبهم وفنهم ومؤلفاتهم ، نضال الشعب المصرى ضد الغزاة والدخلاء والمستغلين ..

وبعد قيام الثورة ضد كل قوى السيطرة ... انطلقت الأقلام الحرة ، وكانت حبيسة مختنقة ، لتعبر بصدق عن آمال الشعب الثائر وآلامه ... وتصور ألوان الفن ، مشاكل المجتمع وأحاسيسه فى عمق وحيوية دافقة ، بعيدة عن الملق والرياء والزيف ، وبدات تزول اساطير الأولين من اذهان الناس ..

كذلك انطلق الفن الأصيل المعبر ، يردد أناشيده الوطنية ، ويحيى انتصار الحرية على يد الانسان المصرى ، ويزكى فى قلوب أبناء الشعب روح الحماس، ويؤكد ثقته بأنفسهم وبقوميتهم وانسانيتهم .

وعبرت الصورة الفنية ، والرسم التعبيرى ، والقصة المصرية ، والزجل الأصيل ، والمسرحية النابعة من الواقع الحى ، عن مشاعر المجتمع وأمانيه ، وحركته الثورية ؛ وصورت آلامه وساهمت فى حل مشاكله .. وأعطته قوة دفع هائلة فى معركة السلاح ضد الغزاة ، الى جانب معارك النضال المستمرة ، التى مر بها مجتمعنا منذ قيام ثورته .. وهذه الألوان من الآداب والفنون ، ماتزال تؤدى رسالتها القيادية الثورية فى المجتمع الاشتراكى ..

الا أن فئة قليلة من الأدباء والفنانين ، ما زالت متعلقة بالقول « الأدب للادب ، والفن للفن » سواء جاء معبرا عن قيم اشتراكية أو عن اهداف استغلالية .. سواء كان عن واقع القرية المصرية أو عن ليالى فينيسيا ، أو عن الحياة فى كوكب المريخ ودنيا العفاريت ، حسبما ينساق الأدب أو الفن !!

هؤلاء المثقفون من بين الادباء والفنانين ، يناقضون الحقيقة الدامغة « ان الفنان والأديب ، مرآة صافية ، تعكس نبض الحياة من حولها ، وتنقل روعة الواقع ... وهى فى بعض الأحيان ، تعطيك صورة وان بدت من الخيال ، الا أن الفنان أو الأديب يكشف بها عن مواقع الألم ، أو آفاق المنى فى نفسه وفى مجتمعه وأسرته البشرية » ..

ان الأدب والفن فى المجتمع ، من امضى الأسلحة ، التى تعين الشعوب على تدعيم قيمها ومثلها العليا ، وتضىء الطريق لحياتها .

أما الادب للادب والفن للفن بالنسبة لمجتمعنا ، فمعناهما أن الأديب أو الفنان ، لا يحس بما حوله من حركة ونضال ، وما يواجه مجتمعه من مشاكل

وتيارات وما يحتاجه من قيادات فى كل الميادين •

ومجتمعنا يواجه ألوانا عديدة من التيارات المعادية ، والمحاولات اليائسة، والدعايات المحمومة •• والأديب أو الفنان قدوة وقيادة فى المجتمع •• كل منهما يصور المشاعر والانفعالات ويعطى للشعب نفس الاهتمام والتقدير، الذى يلقاه من الجماهير ومن المجتمع •••

لـكن الذين يتعالون وينعزلون عن مجتمعاتهم وعن وجـــدان النـــاس والالتحام بهم والتفاعل معهم ، فان أدبهم أو فنهم فى نظرة المجتمع الاشتراكى، ليس الا لونا من التجارة بالأدب والفن ، ولا شىء غير ذلك ••

ان المثقفيـــن من الأدباء والفنـــانين ، أوتـــوا من الملـكات والمواهب ، ما يستطيعون بها أن يقودوا حركة الجماهير ، وأن يضيئوا لها نورا أمام خطاها وأن يشاركوا فى تدعيم القيـــم الانسانية والمبـــادىء الأساسـية للمجتمع الاشـــتراكى ، الذى يضع هؤلاء موضع التقدير ويعتبرهم قيادات مثقفة ثورية وروادا فى نضال الشـــعب وتحقيق أهـدافه •• وهم أهل لتمثيل المثقفين الثوريين فى الأجهزة السياسية والشعبية ، التى تلتزم ايمانا ، بتحالف قوى الشعب العاملة ، وتأخذ على عاتقها نضالا ، أمل اذابة الفوارق بين الطبقات ، والتمكين للقيم العادلة والمثل العليا فى مجتمعنا الاشتراكى ••

من الفلاحين •• قيادات ثورية مثقفة

ليس حتما ان يكون المثقف ــ كما سبق أن ذكرت فى معرض الحـديث عن المثقفين فى المجتمع الاشتراكى ــ هو كل من حصل على شـهادة جامعية ودرجة أكاديمية عالية ، أو درس بنفسه النظريات الفلسفية ، وتعمق فى ألوان العلوم المختلفة •

واضيف هنا ، ان هناك الكثيرين ممن لم ينالوا درجات علميـة ، ولم يحصلوا على قدر عال من الثقافة المدرسية ، يعتبرون فى عـداد المثـقفين والقيادات الثورية فى المجتمع الاشتراكى •

والمثقف فى كلمة عامة ، هو كل من أوتى من المعرفة الذاتية ما يمكنه من دراسة مجتمعه المحيط به دراسة واعية ، والالمام بأحواله وظروفه ، وتلمس مشاكله ، فيكرس جهده وما أوتى من خبرة ومعرفة ، لخدمة هـذا المجتمع ، والمساهمة فى تطويره ، ودفع خطى تقدمه نحو أهدافه •

والفلاح المصرى بالذات ــ رغم انه لم يحصل على شهادات فى عـلوم الزراعة الرى أو تربية الحيوان مثلا •• الا انه استطاع أن يلم الماما عميقا

بالمعرفة والخبرة الكافية عن شئون الزراعة والرى وتربية الحيوان والمجتمع الريفى ·

وقد أثبت الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل أن كفاءته النــــادرة المزودة بالخبرات المكتسبة من التجربة · وصلت الى حد استغلال الأرض على مستوى متقدم، وتوصل بالزراعة المصرية الى حلول صحيحة ، لاعقدمشاكلها، وفى مقدمتها الرى والصرف .

ومن الفلاحين ، من سعى للحصول على قدر من الثقافة العامة المحدودة، أضافها الى خبرته الاصيلة ، ومعرفته بضمير المجتمع الريفى الذى يعيش فيه، وبذل من الجهد والاخلاص، حتى أمكنه أن يزيد فى الانتاج، وأن يمنع الاستغلال وان يساهم فى اقرار عدالة التوزيع ، بل وأن يساعد على تطوير المجتمــع ، والبيئة التى يعيش فيها .

بينما عمل بعض المثقفين من حملة الشهادات العليا والثقافات المختلفة فى الريف فترات طويلة ، فلم يتمكوا من خدمة المجتمع الريفى ، ولم يكونوا أكثر من موظفين فى المكاتب ، يمارسون السلطة وعقدة التعالى ·· هذا فى الوقت الذى استطاعت القيادات الريفية المخلصة – التى لا تحمل الشهادات العليا او المتوسطة – ان تحل كثيرا من المشاكل ذاتيا ، بعد دراستها دراسة علمية واقعية ···

والامثلة العديدة من هذه الحـــلول الذاتية ، تنتشر فى كل المحافظات ومعظم المراكز والقرى ، تؤكد أن من بين الفلاحين ، قيادات ثورية ، استطاعت أن تؤدى لمجتمعاتها ، خدمات فى نواحى الحياة المختلفة ، لم تستطع الاجهــزة التنفيذية بامكانياتها وسلطاتها أن تحققها على مر السنين .. وهذه الاجهزة تضم أعدادا كثيرة من حملة الشهادات العليا من الموظفين ·· وكنت فى متابعتى لمشروعات الحلول الذاتية – التى أشرفت عليها قيادات من الفلاحين ، وحمست الجماهير لتنفيذها – ألمس تقديرا واقعيا للموقف وللمشكلة ·· وأجد خطة محددة ، وضعت على أساس الامكانيات المحدودة وفى توقيت معين ، وأشاهد أسلوبا ثوريا فى حمـــاس الجماهير واقناعهم وتوعيتهم بالمصلحة ·· الأمر الذى وفر عشرات الالوف من الجنيهات، وقضى على مشاكل كانت مستعصية، وزاد من ثقة الجماهير فى قدرتها على قيادة نفسها وتطوير مجتمعها .

ان طرقا عبدت ·· وقرى أعيد بناؤها من جديد ·· ومستنقعات ردمت · وترعا طهرت.. وتجارب لزيادة الانتاج الزراعى وتنظيمه نجحت ..ومؤسسات للخدمات أقيمت ، ومشروعات للاسر المنتجة انتشرت .. وبرامج للادخار آتت ثمراتها .. ودعوات للحد من الاستهلاك جاءت بنتائج مرضية .. كل ذلك

وغيره الكثير ، تم ويتم على يد قيادات ثورية من الفلاحين المثقفين ليسوا من حملة الشهادات ولا ممن حصلوا العلوم ودرسوا فى الجامعات .

استطاعت هذه القيادات أن تساهم ايجابيا فى تطوير البيئة وخدمة الجماهيروحل مشاكلها ، وهى تقود حركة النضال الشعبى فى القرية ، وتوضح الرؤية أمام ابناء الريف عن ظروف المجتمع وأحواله وآماله ..

ولست أنسى ، جهد هذه القيادات الثورية من الفلاحين ، فى معركة مقاومة دودة القطن عام ١٩٦٦ .. فلولا يقظة هؤلاء الفلاحين ووعيهم واخلاصهم وما بذلوا من جهد طواعية ، لكانت خسائرنا فى القطن فادحة .

هذه القيادات الثورية من الفلاحين ، يعتبرهم المجتمع الاشتراكى من بين المثقفين الثوريين ، بغير شك ، فهم افضل وانفع للمجتمع الاشتراكى وأهدافه ، من بعض المثقفين حملة الشهادات والدرجات العلمية الذين يقفون من نضال مجتمعهم ومشاكله ، موقف المتفرجين .

بين العمال قيادات ثورية مثقفة

اذا كان العمال هم عماد الانتاج وروحه — وعلى قدر جهدهم ووعيهم ومعرفتهم بدورهم فى المجتمع الاشتراكى لتحقيق أهداف الانتاج — فان كثيرا من القيادات العمالية ، استطاعوا أن يتخطوا آفاق العمل والانتاج المقررة لهم ، واندفعوا فى اخلاص وايمان يستزيدون من خبرتهم ، ويحققون لمؤسساتهم نجاحا باهرا ، بدافع الوطنية دون ما طمع فى جزاء أو مكافأة .

وكم من عامل لا يحمل شهادة فى الهندسة والميكانيكا أو فن الآلات ،أمكنه بالمثابرة والخبرة والدافع الوطنى ، أن يدخل تطويرا على الآلة التى يعمل عليها .. وحقق بذلك وفرا فى الخامات المستخدمة ، أو قلل من مصروفات الانتاج ، أو اقتصد فى الوقود والطاقة المستخدمة ، أو زاد من حصيلة الانتاج ..

أكثر من ذلك .. أن بعض المصانع كادت أن تتوقف ، لعدم وجود قطع للغيار ، كان لابد أن تستورد من الخارج بالعملة الصعبة .. وقد عكف بعض العمال من أصحاب الخبرة الماهرة والاخلاص الثورى ، على تدبير وصنع بدائل لقطع الغيار من الخامات المصرية ، لاتقل عن الأجزاء المستوردة فى جودتها واتقانها ..

وأحد المصانع ، قضى سنوات ، يستخدم أطوالا محددة من الأقمشة ، لترسل الى المعامل .. ولم يثر ذلك انتباه أحد من المهندسين وحملة الشهادات،

لكن عاملا قياديا ، ادرك أن المعامل ، لا تستخدم الا ثلث هذه الأطوال... ويمكن توفير الثلثين .. وبعمليـــة حسابية بسيطة ، أمكن أن يوفر المصنع اكثر من عشرة آلاف جنيه سنويا .

وحين عكف العامل على دراسة هذا الأمر ، لم يكن طامعـــا فى مكافاة او زيادة فى الاجر . ولكنه كان حريصا على انتاج مصنعه ، يريد ان يوفر له كل سبل النجاح .

ان مثل هذا العامل، يعتبر فى نظر المجتمع الاشتراكى ، قيادة ثورية مثقفة فى مجاله ، الذى يخدم عن طريقه العاملين فى مصنعه ، ويخدم المجتمع عن طريق زيادة الانتاج .

وبنفس هذا الاحساس بالمسئولية الوطنية تجاه المجتمـــع ، يسعى الكثيرون من العمال ، للالتحاق بمعاهد التدريب المهنى والسياسى فى غير اوقات عملهم ، حتى يستزيدوا خبرة وعلما وفنـا فى تخصصهـم ، وحتى يحيطوا بظروف مجتمعهم ومبادئه وأهدافه ويتعمقوا فى فهمها ، ويتصـدوا لكل من ينحرف عن المبادىء الاشتراكية السليمة والقيم العليا للمجتمع .

وحين تنتهى دراسة هؤلاء العمال ، تتضاعف ثقتهم بأنفسهم ، ويقومون بدور قيادى فى الوحدة الانتاجية، التى يعملون فيها، وفى البيئة التى يعيشون معها .. لقدقام ويقوم الكثير من قيادات العمال فى وحدات الانتاج والخدمات، بنشر الوعى الانتاجى ، يستقطبون العناصر الصالحة ، ويدعونها بالاقنـــاع الى عدم الاهمال أو التأخير والتغيب ... بل ويضعون لأنفسهم برامج محددة لزيادة الانتاج بنسب محددة فى مدى وقت معين .. وبالحماس والاحساس بالمسئولية ، أمكن للكثيرين منهم أن يتخطوا حتى هذه الأرقام .

وكثيرون من العمـــال ـ فى أوقات فراغهم ـ نظموا انفسهم ، لبحث العوادم الملقاة فى مصانعهم .. وبالفكر والوعى والاحساس بالمسئولية ،أمكنهم أن يحولوا هذه العوادم الى منتجات ، تدر على المصنع دخلا كبيرا ..

مثـل هؤلاء هم قيادات ثورية مثقفة .. والمجتمع الاشتراكى الذى نبنيه فى حاجة الى ثوريتهم وتفانيهم واخلاصهم ، وهو أحـوج الى مثل هؤلاء من حاجته الى أحد المثقفين من حملة الشهادات العليا ، الذى لا أمل له الا فى وظيفة يجلس بها على مكتب وثير وله سلطات ونفوذ ، ولا يلتحم بجمـاهير العاملين أو يزيد من وعيهم وينظم جهودهم ويضاعف من انتـاجهم أو يحـل مشاكلهم ويطور من حياتهم .

هؤلاء يقفون من نضال المجتمع واحتياجاته ، موقفا سلبيا وكأن المجتمع لا يعنيهم فى قليل او كثير .. والمجتمع بدوره لا يضعهم فى عـــداد المثقفين

الثوريين ولا يقبل أن يمثلوا القيادات الثورية المثقفة ... فى الوقت الذى يسعد بوضع العامل المنتج ، المخلص ، الثورى ، فى مكانة القيادات الثورية المثقفة الواعية ، المؤمنة بأهداف المجتمع ومبادئه ، المناضلة مع حركة الجماهير العاملة ..

تمثيل فئات المثقفين الثوريين فى اللجنة المركزية

عرضت لكل فئة ، من جماعات المثقفين ، المتباينة فى مستوياتها ، واتجاهاتها ، وطبيعتها ، وميادين نشاطها .. حتى تتضح أهمية الدور الذى يضطلع به المثقفون ، فى الحياة العامة للمجتمع الاشتراكى ، من أجل تطويره وخدمته ..

ولا شك أن هذا الدور الطليعى ، تزداد أهميته وخطورته ، بالنسبة للقيادات المثقفة ، التى ستحمل مسئولية تمثيل فئات المثقفين فى التنظيمات السياسية ، والأجهزة الشعبية .. فهنا ، لا تنحصر مسئولية المثقف ، عند مجرد التعبير عن سلوك فردى ، او نضال شخصى وحسب .. انما يكون ممثل المثقفين — فوق ذلك — بمثابة طاقة ثورية ، تعبر عن آمال الملايين ، ودليل قيادى ، يستكشف طريق الحياة امام خطواتها ، ويتعمق فى مشاكل الجماهير بكل فئاتها ، ويسعى لوضع الحلول العلمية الصحيحة والواقعية لها ..

ولذلك ، فان ممثلى فئات المثقفين ، فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى — وهى أحد المستويات الهامة فى التنظيمات السياسية العليا — يلزم أن يكونوا أولا : من بين المثقفين الثوريين .. وأن يكونوا ثانيا من بين هذه المجموعات المتباينة فى اتجاهاتها ومستوياتها ، وطبيعتها ، وميادين نشاطها ..

فلا يكون أهلا لتمثيل المثقفين فى اللجنة المركزية ، سوى المثقف الثورى ، الذى يؤمن — عقيدة ونضالا — أن ثقافته أو تخصصه الفنى .. وأن علمه .. أو ملكاته الأدبية ومواهبه الفنية ، هى — قبل أى شى آخر — أدوات النصر الثورى ، لنضال الجماهير .. وهى سلاح لخدمة المجتمع ومصلحته .. وهى حماية للتحول الاشتراكى ودرعه .. وهى ذخيرة تعين قوى الشعب العاملة أن ترتفع بالبناء الذى تقيمه فوق أرضها بالحق والعدل .

فليس من المنطق ولا هو مقبول ، فى مرحلة نضالنا الحالية ، أن تكون الثقافة للثقافة أو الفن للفن ، وأن يكون الأدب للادب ، أو العلم للعلم .. قبل

أن تحقق القيادات الثقافية ــ فى جميع مجالاتها ــ رسالتها الاولى والاسمى، لخدمة المجتمع الذى تعيش فيه .. والمجتمع فوق ذلك ، فى أشد الحاجة الى كل امكانياتها ، وعقلها وطاقتها ، وملكاتها .. والا فانها تكون المراهقة الفكرية، ويكون المثقف مجرد حامل للاسفار والاساطير ، لاتسمع آذانه هدير الجماهير ، ولا يحس بتيار الثورة المندفع من حوله ومن أمامه .

وأستطيع القول هنا ، أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، سوف تجمع فى عضويتها :

*** المثقف الثورى .. من الجامعيين .. الذى يعيش واقع مجتمعه ، ويعمل من أجل تطويره ، ويستخدم ثقافته وعلمه ، لخدمة الجماهير ، وتطوير المجتمع ... كل المجتمع .**

*** المثقف الثورى : من بين المتخصصين الفنيين .. الذى يلتحم بالجماهير وبحياتهم اليومية ، وتساهم مهارته الفنية ، فى تطوير الانتاج ، وفتح آفاق جديدة أمام حياة الجماهير وأملهم ..**

*** المثقف الثورى .. من بين الباحثين والعلماء .. الذى يسمى جاهدا، لمعرفة مشاكل الجماهير وآلامهم ، ويضع الحلول العلمية لها ، ويحيل ضعفها قوة ، وآلامها أملا ، ينتقل بها الى درجة من الحياة أفضل .**

*** المثقف الثورى .. من بين الادباء .. الذى يكرس موهبته الخلاقة ، لابراز القيم الحقيقية للمجتمع المصرى،وتأكيد المثل العليا لطريقه الاشتراكى، وتدعيم العلاقات الاجتماعية السليمة والأصيلة ، بين فئات الشعب وقواعده ..**

*** المثقف الثورى : . .من الفنانين .. الذى يعطى من ملكاته ، انعكاسا صادقا ومبدعا ، لمشاعر الجماهير وأحاسيسها ، ويرسم لها طريق الأمل والنضال ، بكل ما منحته العناية الآلهية من مقدرة وكفاءة .**

*** المثقف الثورى : .. من بين العمال والفلاحين المثقفين .. الملتزمين بأهداف المجتمع وطريقه ..**

سوف تجمع اللجنة المركزية ، عناصر ثورية ، من قوى الشعب العاملة المثقفة القادرة على القيادة ، القادرة على توضيح الرؤية أمام الجماهير بثقافتها وتخصصاتها ، بعلمها وأدبها ، بفنها وتجاربها الواقعية ، وخبرتها الأصيلة .. بالتحامها وتفاعلها مع القواعد الشعبية .. باعطاء القدوة والمثل، فى النضال من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات ، واقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع تسود فيه العلاقات الانسانية والاجتماعية السليمة..مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

الرأسمالية الوطنيـــة

السؤال الذى يعتبر قاسما مشتركا ، فى كل الندوات التى سعدت فيها بلقاء القواعد الشعبية ، أو عقـدتها مع المواطنين .. بل وفى مناقشـات الدارسين بالمعاهد الاشتراكية على اختلاف مستوياتها .. كان يدور حـول « الرأسمالية الوطنية » .. موقفها ، ومكانتها فى المجتمع الاشتراكى ..

وفى أغلب الاحاديث التى دارت بيننا ، وبين ممثلى التنظيمات السياسية الخارجية ، طوال سنوات التحول الاشتراكى التى مضت ، كانوا ــ فى بداية مناقشاتهم معنا ، وبالدافع النظرى الأيديولوجى ــ يثيرون الشـك حـول مانص عليه الميثاق الوطنى ، ان « الرأسمالية الوطنية » هى فى عداد قوى الشعب العاملة الخمس ، لمجتمعنا الاشتراكى .

وأكرر أنهم ــ فى بداية المناقشات وتبادل وجهات النظر ــ كانوا فى كثير من الاحيان ينتقـدون ان تكون « الرأسمالية الوطنية » من بين القـوى الشعبية العاملة .. وأن تكون قياداتها بالتالى ، شريكة فى قيادة نضال قوى الشعب العاملة ، فى مجتمع اشتراكى .

مثل هذا الحكم التلقائى ، يقطع أن هناك تناقضا ، بين الاشـتراكية ، وبين الرأسمالية الوطنية ، فى نظرة هؤلاء الفلاسفة ، أو الذين حفظوا ولقنوا نظرياتهم الايديولوجيـة ممن سبقوهم .. وعلى أسـاس من هذه النظرة الايديولوجية التلقائية ، فانهم لا يترددون فى ابداء عجبهم من امكان قيـام تحالف لقوى الشعب العاملة ، والتمكين له فى مجتمع مصر الاشتراكى ، بينما نحن نضم الى هذا التحالف ، قطاع « الرأسمالية الوطنية » ، بل ونعتبره احدى دعامات التحالف الشرعى لجماهير الشعب .

ان الواقع العملى ، يؤكد ان دعاة هذه الفلسفة ــ النظرية والايديولوجيات المتشـككة ، ينقصهم أمران ، حتى يلمسوا الحقيقة بأيديهم ، وتحس بهـا عقـولهم :

*** الأمر الأول : أنهم لم يتعمقوا فى مفهوم « الرأسمالية الوطنية » .. ماذا تعنى ؟ .. ومن هم الذين يشـكلون القاعدة العريضة للرأسـمالية الوطنية ؟ ..**

اما نحن ، فنؤكد وبالتحديد ، وجـــود الرأسمالية الوطنية فى مصر ، ونعرف بالواقع ، دورها واداءها لوظيفتها الحيوية ، الموجودة بالفعل ، ولهـا اهميتها فى المجتمع الاشتراكى ..

*** والأمر الثانى : الذى ينقص الفلاسفة النظريين ، انهم لم يعرفوا واقع المجتمع المصرى وحقيقته ، ولم يدرسوه بالعمق والوضوح اللازم ، ولم يتعرفوا على جماهيره الشعبية ، وفئاته المختلفة ..**

أن الرأسمالية الوطنية فى المجتمع المصرى اليوم ، ليست ــ كما يتصورها البعض ــ صـورة منسوخـة للرأسمالية القـديمة ، تضم عناصر رأسماليـة مستغلة ، على غرار الذين استغلوا المجتمع المصرى ، طوال عصور ما قبـــل الثورة .

ولا هى الرأسمالية التى تجمع تلك الفئة المستغلة ، التى سـلكت من الوسائل ــ ما ظهر منها وما استتر ــ حتى استطاعت ان تسلب المجتمع ، الكثير من ماله ، بعد قيام الثورة ، بل وفى فترة التحول الاشتراكى العظيم ، التى شهدتها بلادنا مع صدور قوانين يوليو المجيدة .

وأبعد من ذلك ، فالرأسمالية الوطنية ، فى مجتمعنا الاشتراكى ، ليست ــ كما يتصور البعض الآخر ــ تلك الفئة القليلة من كبـــار التجار ، الذين استحوذوا ، ومازالوا يستحوذون ، على بعض أوجه النشاط الفنى والتجارى فى المجتمع .. فراحوا يصنعون من السراديب الخفية والجانبية ، صـورا جديدة للاستغلال ، لا تختلف فى هدفها ومضمونها ، عن صور الاســـتغلال القديم ، وان تغيرت أشكالها الظاهرة والمستترة ..

كذلك فان الرأسمالية الوطنية ، فى مفهوم المجتمع الاشـتراكى ، الذى نرفع بنيانه على هذه الارض الطيبة ، ليست مطلقا ، هى المجموعة القليـــلة المستغلة من تجار الجملة .. ولا هى بالقطع فى نظرتنا طائفة مقاولى الباطن ، ممن أغرتهم شهوة الاستغلال ، حينما أحسوا بحاجات التنمية الشاملة ، الى كل جهد ونشاط ، فظنوا أن أبواب الاستغلال قد فتحت أمامهم واسعة .. وراحوا يستمرئون الكسب الحرام ، وينسجون الحيل وأساليب التلاعب العديدة ، حتى يستأثروا بالاموال الطائلة ، لا يضيرهم أن تستقطع من حقوق هذا الشعب ، ومن جهده وعرقه وأمواله ..

لكن الرأسمالية الوطنية فى مصر ــ احدى الدعامات الخمس فى تحالف قوى الشعب العاملة ــ أعمق من هذا كله ، وأبقى من طوائف المستغلين ، ومن جماعات المتلاعبين بأقدار الجماهير وأموالهم وجهودهم ..

ان الرأسمالية الوطنية فى مصر ، تستمد معانيها الأصيلة ومضمونهـــا الحقيقى ، من عبارة رددها الرئيس جمال عبد الناصر فى جلسته مع أمنـــاء

المكاتب التنفيذية للمحافظات ، فى المؤتمر الاول لهم « ان الراسمالية الوطنية، تستمد مضمونها وحقيقتها من كلمة « الوطنية الأصيلة الصادقة » ، وكذلك تستمدها من « المشاركة الايجابية ، مع بقية قوى الشعب العاملة » ، فى تيار التطور والتقدم الاشتراكى للمجتمع ، وفى النضال الشعبى ، دون مااستغلال أو تطلع طبقى أو تمييز » .

ان الرأسمالية الوطنية ، التى نعنيها ، والتى وردت فى الميثاق ، ضمن اطار التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة ، هى قاعدة عريضة ، تتألف من قطاعات ضخمة من الجماهير الشعبية العاملة ، صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى ، وهى شريكة فى النضال ، وفى المعاناة ، وفى الأمل ، مع بقيةقواعد الشعب العامل ، وهى تسعى معها ، الى تحقيق الكفاية والعدل ، وهىتتطلع الى منع استغلال الانسان للانسان ، وتتمنى ـ كما تتمنى الجماهير الشعبية الأخرى ـ أن تذوب الفوارق بين الطبقات .

هذه القطاعات الضخمة للراسمالية الوطنية فى مصر ، لم تستطع النظريات السطحية والفلسفية المنقولة ، والأحكام التلقائية ، ان تحددها ، او أن تبلغ الى أعماقها وحقيقتها ، ولا ان تلمس واقعها .

وسوف أحاول ، أن اتناول اهم المواقع التى تعمل فيها قطاعات الراسمالية الوطنية فى مصر ، ونشاطها ، ودورها الوطنى الكبير ، كما يحدده ويفرضه ، واقع مجتمعنا الاشتراكى ،وطبيعته الأصيلة واهدافه ومثله العليا ..

الراسمالية الوطنية

بين الواقع العملى

والخيال النظرى

كثيرون من اصحاب المذاهب ، حينما صاغوا نظرياتهم ، اودعوا فى وثائقهم ، الأسس الكفيلة باقامة مجتمع الكفاية والعدل ، واستبعدوا « الراسمالية الوطنية » كقاعدة من القواعد الجماهيرية صاحبة المصلحة فى التطور الاشتراكى .. بل لقد أنكروا أن يكون لها دور ايجابى أو مكانة فى المجتمع الاشتراكى .. فهم يعتقدون أن « وجود الرأسمالية الوطنية » يخلق تناقضات داخل مجتمع قوى الشعب العاملة .

وحين ذكرت ، ان هذه النظرية التلقائية ، لم تقم على دراسة عميقة وواقعية ، كانت فى ذهنى صورة مجتمعنا المصرى الاصيل وواقعه .. تقابلها صور عديدة لمجتمعات غيره ، التزمت بالنصوص النظرية

الجامدة ، وظنت أن تأميم كل شيء ، ووضع كل نشاط فردى أو جماعى ، داخل اطار القطاع الاشتراكى العام ، أمر يعتبر هدفا فى حد ذاته ، وليس وسيلة لتحقيق هدف .

ونتيجة لذلك ، تجسدت أمامها العديد من المعوقات وصنوف الارتباك سواء فى قطاع الانتاج أو نواحى الخدمات .. بل امتدت صور التعقيدات والاضطراب وشملت حياة الافراد ، التى يراد لها فى المجتمعات الاشتراكية أن تسعد وأن تطمئن ..

ولا أظن أن أحدا يختلف فى الرأى .. بأن ملكية الشعب لمعامات الانتاج ، وسيطرته وتوجيهه لاجهزة الخدمات فى المجتمع الاشتراكى ليست الا الوسيلة السليمة ، التى توصلنا الى تحقيق الهدف الاسمى الذى نسعى اليه وهو « ازدياد مستمر فى الانتاج .. عدالة فى التوزيع .. كفاءة فى اداء الخدمات وتقديمها للمواطنين ، بأيسر الطرق واقل التكاليف .. من أجل خلق المجتمع الذى تنمحى منه كل الصور الاستغلالية .. المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية » .

واذا تبين لنا – بالواقع العملى – أن ملكية الشعب لجميع وسائل الانتاج ، ولكل فروع الخدمات واوجه نشاطها ، والغاء كافة أنواع الملكية الخاصة ، يتناقض مع هدف المجتمع ، أو يعوق الوصول اليه أو يحدث الخلل والارتباك فى مسيرة النضال الشعبى نحوه – فان الملكية العامة فى هذه الحالات ، لايجوز ان تكون صكا نستمسك بحرفيته وشموله ، فيبعدنا عن الهدف الاسمى .. واقصد هنا بالملكية العامة ، المفهوم التقليدى المعروف وهو « التأميم والغاء كافة أنواع الملكية الخاصة » ..

كيف يمكن واقعيا ان نؤمم محلات : الحلاق والحرفى والكواء والبقال والترزى والتاجر الصغير أو الموزع .. وعشرات من امثال هؤلاء ، أصحاب الرأسمالية الوطنية .. ممن يساهمون فى زيادة الانتاج العام الموجه والمخطط بواسطة الدولة ، ويؤدون دورا هاما فى تقديم الخدمات دون استغلال او انحراف ؟!

وتحضرنى هنا ، مناقشة دارت بيننا وبين بعض ممثلى الأحزاب الاشتراكية .. وكنا نشرح أهمية دور الرأسمالية الوطنية الأصيلة غير المستغلة فى بلادنا .. وايماننا النابع من الواقع العملى ، بضرورة وجودها ضمن قوى الشعب العاملة ، ومصلحتها الأكيدة فى التحول الاشتراكى ومواقعها فى البناء الاشتراكى .. وفى سياق الاحاديث ، عرض أعضاء الوفد ، مدى الارتباك الذى عانوا منه ، حينما طبقوا نصوص نظريات منقولة ، فأمموا جميع المحال والاموال والممتلكات ، وجعلوها ملكية عامة للدولة ، بما فى ذلك

كل أوجه نشاط الرأسمالية الوطنية ، فى فروع الانتاج والخدمات ·· وقد ظنوا أن الامر لا يعدو أن يكون مجرد ارتباك يظهر عادة فى بداية كل تغيير ، وأن الامور سوف تستقر بعد ذلك وتعود الى أحسن مما كانت عليه .

اخذ المنفذون للتطبيق الاشتراكى وفقا للنظريات والنصوص المكتوبة ، يجرون التجارب العديدة ، بقصد الابقاء على أوجه نشاط الرأسمالية الوطنية داخل اطار الملكية العامة · حتى وصل بهم المطاف أن كان الفرد فى قرية ما ، يسير عدة أميال حتى يصل الى قرية أخرى ، أقامت الدولة فيها مجمعا حكوميا للحلاقين لخدمة عدة قرى · وكان ينتقل الى قرية أخرى أقيم فيها مجمع حكومى لتفصيل الملابس أو اصلاح مستلزمات المعيشة المنزلية .. وهكذا ..

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المجتمعات ـ التى حاولت أن تتمسك بتاميم كافة الملكيات واوجه النشاط وتلغى وجود الرأسمالية الوطنية ، وتوسعت فى تطبيق هذه النظرة البعيدة عن الواقع ، حتى وصلت الى هذا الحد ـ واجهت الكثير من المتاعب والصعوبات والمعوقات ، بل ولمست انهيارا فى الانتاج وخللا فى اداء الخدمات ، مما اضطرها الى التراجع أو التوقف أو اعادة النظر فيما كانت تحاول فرضه على الواقع العملى من آراء فلسفية ..

والبعض ما يزال يضرب الصخر ، لا يريد الاعتراف بواقع الحياة ، ويتمسك بالخيال النظرى دون أن يتحول عنه مهما لقى من متاعب وما تواجهه الشعوب من ارتباك واضطراب ..

ونحن فى مصر ، نضع الهدف أمامنا ، ونحسب للواقع أهميته فى كل خطوة نخطوها ··· وفى الوقت نفسه ، لانغلق أبوابنا عن المعرفة والتطور الذى يحققه غيرنا ، لكننا نبتعد فى معالجة أمورنا ، عن النظريات الجامدة والقوالب المنقولة ··

ان ملكية الشعب الكاملة ، يجب أن تتحقق فى المجالات الرئيسية ، ودعامات الانتاج ، حيث يديرها القطاع العام الاشتراكى ، بكفاءة ومقدرة ، نظرا لضخامة أحجامها ، وأهميتها فى الاقتصاد القومى ·

والرأسمالية الوطنية بدورها ، تستطيع أن تساهم فى تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى دون استغلال أو انحراف .. وتستطيع أن تكون عونا لوسائل الانتاج الرئيسية وأجهزة الخدمات العامة ، فى اطار خطط التنمية الشاملة وبرامج التطور فى المجتمع اذا ما توافرت فيها شروط أساسية ثلاثة ، تؤكد بها دورها الايجابى فى زيادة الانتاج الوطنى ، وتدعم بها حسن أدائها للخدمات ، وتشارك فى المجتمع الاشتراكى كقوة معاونة لوسائل الانتاج وأجهزة الخدمات التى تعمل كلها من أجل مجموع الشعب .

شروط اساسية ثلاثة .. يجب أن تلتزم بها
الرأسمالية الوطنية حتى لا تخرج من
تحالف قوى الشعب العاملة

حاولت أن أوضح بالدليل المادى ، حقيقة لايمكن انكارها ، وهى ان المجتمع الاشتراكى ، يقبل شرعية وجود الرأسمالية الوطنية غير المستغلة وغير المنحرفة بين قواعده الشعبية وجماهيره العاملة ، ويضمها ، الى أطار تحالف قوى الشعب وفئاته .

لكننى التزمت بحقيقة أخرى لا يمكن اغفالها ، وهى أن المجتمع الاشتراكى ، يضع شروطا أساسية ثلاثة ، حتى تؤكد الرأسمالية الوطنية مساهمتها الفعالة فى زيادة الانتاج الوطنى .. كما ونوعا .. وفى حسن ادائها للخدمات بأيسر الطرق وأقل التكاليف ، وفى معاونتها لوسائل الانتاج التى يملكها الشعب ، ومساعدتها لأجهزة الخدمات التى تعمل من أجل جموع الشعب ، وفى مشاركتها مسيرة النضال الوطنى وفق برامج خطط التنمية وسياستها .

هذه الشروط الاساسية الثلاثة تتلخص فيما يلى :

أولا : يلزم أن تكون الرأسمالية الوطنية خاضعة للتوجيه والتخطيط العام ، الذى يحدده الشعب عن طريق أجهزة القطاعات الاشتراكية المملوكة للمجتمع .. فلا يخرج نشاط الرأسمالية على هذا الاطار المرسوم ، أوينحرف عنه .. بل تضع الرأسمالية الوطنية فى مفهومها ، عن ايمان وبالعمل ، انها بمثابة جزء من خطة شاملة لكل امكانيات المجتمع وحاجاته ، ولجميع اوجه نشاطه وحياته .

ثانيا : يجب الا تشكل الرأسمالية الوطنية تراكما رأسماليا ، يمكن أن يؤثر على أجهزة الدولة أو على مقدرات الشعب فى أية صورة وبأى أسلوب ، حتى لا تخرج الرأسمالية الوطنية عن صفة « الوطنية » المقرونة بها ،وتحاول أن تسعى الى امتلاك نفوذ أو الحصول على كسب غير شرعى أو تتطلع الى امتياز طبقى .. فذلك يخرجها تلقائيا من مضمون « الوطنية » ، ويبعدها عن تحالف قوى الشعب العاملة ..

ثالثا : أن يكون عائد رأس المال الوطنى غير المستغل ـ سواء بالنسبة لأسعار السلع والمنتجات ، أو بالنسبة لأجور الخدمات التى تؤديها الرأسمالية الوطنية لأفراد الشعب ـ محددا من قبل الاجهـزة الشعبية التى يملـكها المجتمع ..

فلا يترك تقدير هذا العائد ، لهوى صاحب راس المال أو رغبة المنتج .. بل يجب أن يتقرر هذا العائد لراس المال او صاحبه بواسطة الشعب صاحب المصلحة الاولى ، وهو المالك لوسائل الانتاج الرئيسية ودعاماته ، المالك لأجهزة الخدمات المشرف على توجيهها .

ونستطيع القول أن الرأسمالية الوطنية ، اذا ما التزمت بهذه الشروط الأساسية الثلاثة ، عقيدة وعملا ، فانها بغير شك ، تصبح وحدات معـاونة للقطاع الاشتراكى العام فى مجالات الانتاج زراعية كانت او صناعية أوتجارية.. وفى مجالات الخدمات ، صحية كانت أو خاصة بالنقل أو التوزيع .. وفى غير ذلك من فروع الانتاج ونشاط الخدمات .

تستطيع الرأسمالية الوطنية فى مصر ـ وقد وضعها المجتمع الاشتراكى داخل اطار التحالف الشرعى للقوى الشعبية العاملة ، صاحبة المصلحةالأكيدة فى التحول والبناء الاشتراكى ، أن تثبت أنها أهل لهذا التقدير والاعزاز ، فى الوقت الذى انكرت مجتمعات أخرى امكانية وجود الرأسمالية الوطنيةوقضت عليها ، وحرمتها من شرف المشاركة فى بناء المجتمع الاشتراكى ..

تستطيع الرأسمالية الوطنية فى القطاعات المختلفة ان تؤدى دورهـا الايجابى ، وتشارك فى نضال الشعب لبلوغ أهداف المجتمع الاشتراكى الاصيل، الذى يحرم استغلال الانسان للانسان ، ويذيب الفوارق بين الطبقات ، ويسعى جاهدا الى تحقيق الكفاية والعدل فى مجتمع قوى الشعب العاملة .

الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى

وضع المؤتمر الوطنى الاول ، لقوى الشعب العاملة ، تعريف الفـلاح ، فحدد انه كل من يملك خمسة وعشرين فدانا فاقل .. ويدخل ضمن هـذا التعريف : العمال الزراعيون وعمال التراحيل ، والمنتفعون من قوانين الاصلاح الزراعى ، وصغار المستاجرين الذين يحوزون اقل من ٢٥ فدانا .

هذا التعريف قائم ، حتى عام ١٩٧٠ ، الى أن ينعقد مؤتمر قوى الشعب العاملة ، لتقييم جوانب التطبيق ، على هدى التجربة السابقة لهذا التاريخ ، ويرى فيها رأيه بالتعديل أو الابقاء ..

وبناء على هذا التعريف ـ المحدد والقائم بالفعل ـ فأن كل من يملك او يحوز ملكية زراعية ، تزيد على ٢٥ فدانا ، فانه يكون ضمن فئة الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى . .

فالرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى فى هذه المرحلة اذن ، تضم كل من يملك أو يحوز أرضا زراعية تبلغ مساحتها بين ٢٥ فدانا ومائة فدان .

وبديهى أنه لايدخل مع فئة الرأسمالية الوطنية ، ولا ضمن أية فئة اخرى من قوى الشعب العاملة ، من طبقت عليه قوانين الاصلاح الزراعى ، والمعزول السياسى والذى صدرت ضده أحكام الخيانة أو الانحراف أو الاستغلال فى القضايا الوطنية .

ومع ذلك .. فان هناك تساؤلات ملحة ، برزت خلال فترة التجربة الماضية وترددها الجماهير الشعبية ، ولابد أنها ستثيرها أمام المؤتمر الوطنى العام للاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٧٠ ، السنة التى سوف يعيد المؤتمر النظر فيما تحقق ، ويقيم تجربة السنوات الثمانى من التطبيق بعد صدور الميثاق الوطنى .

تتساءل الجماهير الشعبية ... اذا كان حجم الملكية الزراعية ، هو وحده الحد الفاصل والعامل الوحيد فى تعريف الفلاح وتعريف صاحب رأس المال الوطنى غير المستغل فى قطاع الزراعة .. وتؤكد هذه القواعد الشعبية ، ان هناك عوامل أخرى ، يجب ان توضع فى الحسبان ، على نفس المستوى من الاهمية بالنسبة لحجم الملكية الزراعية .

وهذه الجماهير الشعبية ، تعتقد ان صاحب الملكية الزراعية الصغيرة ، يكون عادة أكثر التصاقا وتفاعلا مع الطبقة العاملة المنتجة فى القطاع الزراعى.. لكنها تعتقد فى الوقت نفسه ـ ولها الحق فيما تعتقد ـ أن التعريف المطلق للفلاح ولصاحب رأس المال فى القطاع الزراعى ، اللذين يحق لهما حمل هذه الصفات والانتماء الى فئات الشعب العامل فى المجتمع الاشتراكى ـ يجب أن يقترن أولا وأخيرا بالسلوك الشخصى ، بالمشاركة الايجابية فى نضال الجماهير نحو أهدافها وعلى أساس من مبادئها الاشتراكية .

ومهما يكن من أمر ـ بشأن تحديد تعريف الفلاح ، وتعريف صاحب رأس المال الوطنى فى قطاع الزراعة ، حينما ينعقد المؤتمر الوطنى عام ١٩٧٠، فاننا اليوم بصدد مناقشة ممثلى الرأسمالية الوطنية للقطاع الزراعى فىاللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، التى ستمهد للتنظيمات الشعبية والمؤتمرات الوطنية القادمة ..

ان نظرة المجتمع الاشتراكى ـ الذى نقيمه على أرضنا فى مصر ـ للرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، تتجه وترتكز على أولئك الذين

لايمارسون أى نوع من الاستغلال .. الذين يقومون بدورهم ويقدمون خبرتهم من أجل زيادة الانتاج .

أولئك الذين يساهمون فى نضال القيادات الشعبية .. ويشاركون فى جهود الجمعيات التعاونية الزراعية — وهى وحدات جماهيرية فى الريف — لتحقيق أهدافها .. الذين يلتزمون بخطة التنمية وبسياسة التنظيم الزراعى، ويسلكون السبيل الذى يحدده المجتمع الاشتراكى تعبيرا عن ارادة الشعب .

هذه العناصر من بين قطاع الرأسمالية الوطنية فى الزراعة ، تستطيع أن تكون قيادات صالحة ، تشارك فى العمل السياسى ، وتحتل مكانتها كدعامة من دعامات القوى الوطنية فى مجتمعنا الاشتراكى .

ومن هذا المفهوم .. فلابد أن تتوافر فى هذه العناصر ، صلاحيات تمثيل قوى الشعب العاملة فى المنظمات الشعبية على كافة المستويات .

ومن هذا المفهوم أيضا ، فلا تستطيع أن تجعل الباب مفتوحا على مصراعيه ، لتتمكن العناصر السيئة والمنحرفة أن تصل مع العناصر الصالحة الى اللجنة المركزية أو الى المستويات المختلفة فى التنظيمات الشعبية والسياسية .

ان من يصلح لتمثيل الرأسمالية الوطنية الزراعية فى اللجنة المركزية ويدخل فى اطار هذه الفئة الوطنية ، يجب أن يكون ممن آمنوا وعملوا وناضلوا لتحقيق هدف المجتمع فى اذابة الفوارق بين الطبقات .. فلا يكون من الذين سعوا ويسعون ، لوضع أنفسهم مكان الطبقة الاقطاعية السابقة .. ولايكون من بين الذين يستغلون مراكزهم فى التنظيمات الشعبية ، للحصول على مكاسب شخصية ليست من حقهم ..

ولا يكون ممن استطاعوا التسلق الى المراكز القيادية سواء فى الجمعيات التعاونية الزراعية أو فى التنظيمات الشعبية ، لا للخدمة والنضال ، ولكن للحصول على مزايا شخصية ، وامتياز ونفع غير شرعى من أجهزة الدولة ، على حساب حق جماهير الفلاحين واقدارهم ، وكثيرون استطاعوا أن يستأثروا بالسلطة على الجمعيات التعاونية وغيرها ، للسيطرة ، على مقدرات الجماهير وأحكام نفوذهم وسلطانهم على الفلاح فى القرية .

كذلك فانه لا يكون أهلا للدخول فى اطار الرأسمالية الوطنية ولا لتمثيل الرأسمالية الوطنية الزراعية فى اللجنة المركزية ، أو فى أى تنظيم شعبى آخر، كل من انحرف أو ينحرف بوظيفة الملكية الزراعية ورسالتها فى المجتمع الاشتراكى .. وحاول أو يحاول بها ، الوصول الى الاجهزة الادارية المنتشرة فى الريف ، حتى يمارس — من خلال صلاته المشبوهة ونفوذه عليها — أى لون من ألوان الاستغلال أو الظلم الاجتماعى .. بينما المجتمع الاشتراكى من ناحية اخرى يناضل بكل جهده وايمانه ، للقضاء على بقايا صور الاستغلال ، وازالة كل بقع الظلم الاجتماعى .

مسئولية الرأسمالية الوطنية

فى القطاع الزراعى

تجاه الجمعية التعاونية للقرية

للجمعية التعاونية الزراعية أهمية خاصة عند الفلاح المصرى ، حتى منذ كانت فى عهودها الأولى ، لا تؤدى سوى مهمة محدودة وقاصرة ، ولا تقدم الا خدمات بسيطة غير منتظمة •• وقد زادت أهمية الجمعية التعاونية الزراعية، منذ فجر التطور الثورى فى بلادنا حين بدأت اجراءات القضاء على الاقطاع ، واعادة حقوق الفلاح اليه ، كاملة فى مجتمع يسعى الى توفير الكفاية والعدل •

وتزايدت هذه الأهمية للجمعية التعاونية الزراعية ، بعد تنظيم رسالتها فى القرية ، وتنفيذ مشروعات التسويق التعاونى ، والتجميع والتنظيم الزراعى •• فاتسعت مسئولياتها ، ومجالات عملها فى القرية ومن أجلها •• يوما بعد يوم •

انها تقدم اليوم للفلاح المنتج ، مصروفات الانتاج الزراعى •• واصبحت المصدر الوحيد للتقاوى والبذور والأسمدة والعلف ومستلزمات مقاومة الآفات ••• وهى مركز الخبرة الفنية الزراعية •• وهى التى توفر للفلاح ما يحتاج اليه من الآلات الزراعية •• الى جانب دورها الرئيسى فى عمليات التسويق والتوزيع ، وتطوير الزراعة فى الريف •

فهى اذن الوعاء الذى تتجمع فيه مصالح كل الفلاحين •• وهى العصب الرئيسى ، الذى يدفع نبض الحياة فى التطور والانتاج والخدمات فى القرية •

وبعض الذين ينتمون الى فئة الرأسمالية الوطنية فى القطاع الريفى — وفقا لتعريفها القائم حتى اليوم ، على أساس حجم الملكية الزراعية وحسب — استطاعوا أن يصلوا الى المراكز القيادية ، فى الجمعية التعاونية الزراعية ، عن طريق التكتل العائلى ، وبقايا العصبيات ، أو عن طريق ملكيتهم الزراعية ، وغير ذلك مما لا تزال قرانا تعانى من رواسبه وآثاره المتخلفة •

ولم يكن حرص هذا البعض ، للوصول الى المواقع القيادية فى الجمعية التعاونية ، الا ليجعل منها أداة ووسيلة للسيطرة على القرية ، والكسب غير المشروع ، وتسخير امكانياتها لخدمة مصالحه وأهوائه الذاتية •• بغض النظر عن واجبات القيادة ، لمثل هذه المؤسسات الهامة ، وهدفها الأول والأخير فى خدمة جماهير الفلاحين وتدعيم المبادىء الاشتراكية السليمة •

مثل هذه العناصر ، التى تستغل الجمعية التعاونية الزراعية ، فى اية صورة وبأى قدر من الاستغلال ، لا يمكن أن يعتبرهم مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة - القائم على تحريم استغلال الانسان للانسان - من بين فئة الراسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، ولو انطبق عليهم التعريف العام للراسمالية الوطنية الزراعية ، من حيث حجم ملكيتهم للارض .. فان اخطر مايواجه المجتمع فى مرحلة التحول الاشتراكى ، امثال هذه العناصر التى ترتدى ثياب الطبقات العاملة ، وتتخذها قناعا ، لتحقيق أطماع شخصية ، وتطلعات طبقية .

ومع ذلك .. فان الريف المصرى - وهو الغنى برجاله ، من المؤمنين بقضية العدل الاجتماعى ، المدافعين عن حق جماهير الفلاحين - استطاع أن يقدم طوال مرحلة التحول الاشتراكى ، اعدادا وفيرة من العناصر الثورية ، الذين ينتمون الى فئة الرأسمالية الوطنية الزراعية ، وارتبطوا عقيدة ونضالا ، بشريعة تحريم استغلال الانسان للانسان ، وبمبدأ ، اذابة الفوارق بين الطبقات واقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين أبناء القرية .

هؤلاء يحرصون ان تكون مشاركتهم فى قيادة الجمعية التعاونية ، شرفا لخدمة القطاع الزراعى ، ووسيلة للارتفاع بمستوى الفلاح .. اقتصاديا وروحيا .. ماديا ومعنويا .. اجتماعيا وثقافيا ..

بل لقد برزت خلال سنوات النضال الوطنى السابقة ، عناصر قيادية ثورية ، من بين ابناء الراسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى .. استطاعت ان تساهم بدور كبير ، فى تطوير الزراعة بالقرية ... وتلمست الحلول السليمة، للعديد من مشاكل البيئة ، كانت مستعصية امام الأجهزة التنفيذية .. ولم يكن نضالها واخلاصها الثورى ، نتيجة ارتباطها بمفهوم حجم الملكية او ماتحوز من ارض زراعية .. انما كان عملها القيادى ، مثالا طيبا وصادقا ، للايمان بدور الراسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، وما يمكن أن تقدمه من خبرة وجهود للجمعية التعاونية الزراعية وللقرية ، حتى تتدعم مبادىء المجتمع الاشتراكى وتتحقق اهدافه النبيلة .

ومثل هذه العناصر ، تعتبر قيادات سياسية ، يحق لها أن تصل الى جميع مستويات التنظيمات الشعبية وتكتسب ثقة الجماهير عن جدارة .. وسيكون من بينها من يمثل هذه الفئة من الراسمالية الوطنية الزراعية ، فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

الراسمالية الوطنية

فى القطاع الريفى

ووظيفة الملكية الزراعية

اذا كانت ثورة الشعب المصرى ، قد تحصنت منذ بدايتها بالدروس والتجارب المستفادة ، المأخوذة من المحن التى عاشها المجتمع فى صراعه مع التيارات العاتية ، لقوى الاستبداد والسيطرة ، وتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل .. فان ثورة الشعب المصرى المستمرة ، استمدت وتستمد المزيد من الدروس والتجارب ، من سنوات الممارسة العملية ، على امتداد معارك الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ومراحل التطور الاجتماعى والنمو الاشتراكى .

وحين بدأت الثورة أولى خطواتها الاشتراكية ، للقضاء على الاقطاع ، وحددت الملكية الزراعية.. ثم تبعتها بقوانين ثورية عادلة للاصلاح الزراعى.. وكانت الثورة الشعبية فى مصر ، تهدف أول ماتهدف ، الى اقرار العدل الاجتماعى فى الريف ، وازالة العلاقات القديمة والطبقية ، التى فرضت سيطرة أصحاب الملكيات الكبيرة على الملايين من الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين .

وحين أقدمت الثورة على تمليك المعدمين للارض والماشية ، وحدد الميثاق الوطنى أعلى الملكيات الزراعية للاسرة فى الريف .. كان ذلك كله أساسا لتقريب الفوارق بين الطبقات .. تليها خطوات ، تفرضها طبيعة الحياة وسنتها ، عندما توزع الملكيات بالميراث أو البيع ، فتذوب تلقائيا ، وبأسلوب انسانى فريد ــ صور الفوارق بين الطبقات فى الريف .

الا أن البعض ممن تنطبق عليهم صفة الراسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ــ حسب تعريفها العام وحجم ملكيتهم الزراعية ــ ظنوا أن ماصدر من القوانين والاجراءات ، لم يكن يعنيهم فى كثير أو قليل .. وتركوا العنان لشهوة التطلع الطبقى فى نفوسهم ، فراحوا يسلكون السبل المريبة ، لزيادة ما يملكون وما يحوزون من أراض زراعية ..

وبلغ بالبعض منهم ، أن يتخذ الاجرام والارهاب والتزوير ، أدوات للاستحواذ قهرا على أراض ، ليست من حقه .. بل لقد فرض البعض نفسه ومن يسير فى ركابه ، على الاجهزة الشعبية ، حتى يضفى الشرعية على أجرامه وانحرافاته .

ومما يؤسف له حقا ، ان تشير الدلائل والحقائق ، الى ان بعض اصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة،كانوا من بين الذين اقترفوا هذه الجرائم فى حق المجتمع الاشتراكى ، الذى أولاهم تقديره ، ووضعهم ضمن اطار

الرأسمالية الوطنية داخل تحالف قوى الشعب العـاملة ·· وكانوا يطعنون بوعى أو بغير وعى أمل النضال الشعبى ، فى اذابة الفوارق بين الطبقات ، وفى اقرار العدالة الاجتماعية ، شريعة العدل التى يسعى مجتمعنا لتحقيقهـا فوق أرضه بالحق ··

مثـل هؤلاء انحرفوا بوظيفة الملكية الزراعية ورسالتهـا فى المجتمع الاشتراكى ·· وساقهم التفكير الرجعى والضمير المغلق ، لخلق طبقة جديدة متميزة ومستغلة ، ترث طبقة الاقطاع القديم ، التى بدأ شعبنا العظيـم يزيلها منذ اليوم الأول لثورته المجيدة ·

وسواء وقع هذا الانحراف ، عن قصد أو عن غيـر قصد ·· وسواء كان حجم الأرض المستولى عليها بغير الطريق الشرعى ، كبيـرا أو صغيرا ، فان المجتمع الاشتراكى ، يجب ألا يهادن مثل هـذه الانحرافات ·· ولو تركت الثورة صور الانحراف بوظيفة الملكية الزراعية ، دون أن تستأصلها ، لعادت الطبقية الى الريف كما كانت .. باختلاف واحد ، هو اختلاف اسماء الاقطاعيين القدامى والجدد ·

وبديهى أن مجتمعنـا الاشـتراكى ، لا يقبل مثل هذه العناصر ، التى تستخدم الملـكية الزراعية وسـيلة لخلق الطبقية ، ولا تلتـزم بالشروط الأساسية لدور الرأسمالية الوطنية ··

ومجتمعنـا الـذى أفسح للرأسـمالية الوطنية الزراعية ، مكانتها بين فئات الشعب العامل وفى تحالفه الشرعى ، يقبل كـذلك أن تشارك فى قيادة نضال الجماهير ... وتمثل فئـة الرأسمالية الوطنية فى الاجهزة السياسية والتنظيمات الشـعبية ، العناصر الثورية ، التى تؤمن وتلتـزم بوظيفـة الرأسمالية الوطنية الزراعية فى المجتمع الاشتراكى ، بغض النظر عن حجـم الملكية أو الحيازة الزراعية للمواطن القيادى فى الريف ·

العناصر الثورية : التى عملت وتعمـل من أجـل أن تسـود العلاقات الاجتماعية السليمة فى القرية ·

العناصر الثورية : التى كافحت وتكافح لتذويب الفوارق بين الطبقات ·

العناصر الثورية : التى سـعت وتسـعى الى التمـكين لتحـالف قوى الشعب العاملة ·

العناصر الثورية : التى بذلت وتبذل الجهـد وتناضـل لتحريم استغلال الانسان للانسان ·

العناصر الثورية : التى تعطى للقـرية وللمجتمع ، عملا واخلاصا لتزايد الانتاج وكفادة الخدمات والارتفاع بمستوى الحياة لجميع الفلاحين ·

الرأسمالية الوطنية الزراعية

وعلاقتها بالاجهزة الادارية

كانت نظرة الاقطاع القديم طوال العهود السابقة : للاجهزة الادارية في الريف ، أنها أدوات في يده ، يستحوذ عليها ، ويسخرها لخدمته كيفما شاء.. وكان الاقطاع يملك السلطة السياسية ، والسيطرة الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي ، في تحالف بينه وبين الرأسمالية المستغلة .

وسقط الاقطاع .. وتطلع المجتمع الجديد الى القطاع الريفي ، ليعيد اليه حقوقه الضائعة .. ويقيم على طول الرقعة الزراعية وعرضها ، المؤسسات والأجهزة الادارية المختلفة ، لرفع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القرية .. وتحقيق هدف ، التزم به مجتمعنا الاشتراكي حقا وعدلا . . وهو « الوصول بالقرية الى المستوى الحضاري الكريم » .

واذا كان هذا الجيل قد حمل الأعباء العديدة في نضاله الثوري ، وحقق الكثير من الانتصارات الحاسمة في المجالات المختلفة ، تنوء بها كواهل أجيال ثورية متعاقبة ، فانه يعتز بنجاحه في تغيير الواجهات القديمة للريف المصري ، وان كان أمامه العديد من الخطوات في هذا السبيل ، ليحقق أمله الذي التزم به تجاه القرية المصرية .

وبرزت من أعماق الريف ، عناصر ثورية من الفلاحين وممن ينطبق عليها تعريف الرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي ، وتضافرت جهودها، للنهوض بالقرية وتثبيت دعائم الحياة الاجتماعية العادلة ، وازالة صور الظلام ، الذي فرض على القرية المصرية أزمانا طويلة .. ولم يكن نضال العناصر الجماهيرية الثورية الملتحمة معا ، قائما على أساس حجم الملكية الزراعية ، لكنه كان يستند أولا وأخيرا ، الى السلوك الشخصي للفلاح ، ولصاحب الملكية الزراعية ، من بين فئة الرأسمالية الوطنية .. بل لقد تمكنت عناصر من فئة الرأسمالية الوطنية الزراعية ـ بحكم مركزها الاجتماعي وامكانياتها المادية ـ أن تقود العمل الايجابي ، وأن تعطي من خبرتها ، مثلا رائدا في القرية ، وقدوة حسنة في النضال من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي .. ان كثيرا من الحلول الذاتية ، التي تحققت في أغلب المحافظات ساهمت فيها فكرا ، وتخطيطا ، وتنفيذا ، عناصر ثورية من بين الرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي ، وعادت فائدتها على مجتمع القرية ككل ، وعلى جموع الفلاحين ، وجعلت من

صلاتها النقية بالاجهزة المختلفـــة ، وسيلة لخدمة الجماهير ، والتمكين للقيم والمبادىء الاشتراكية ٠٠

هذه العناصر من الرأسمالية الوطنية الزراعية ، التزمت وتلتزم بالشروط الأساسية الثـــلاثة التى تجعل منها فئة من قوى الشعب العاملة ، قاعدة فى تحالفها ونضالها ٠٠ انهـــا تتمشى مع التخطيـط الاشتراكى العام فى قطاع الزراعة ٠٠ وهى تؤمن بوظيفـة الملكيـة الزراعيـة فى المجتمـع الاشـــتراكى وبالقوانين التى نبعت عن الارادة الشعبية ٠٠ وهى فى الوقت نفسه لا تهدف الى كسب غير مشروع عن طريق علاقاتها واتصالاتها بالأجهزة الادارية العديدة التى أقامها المجتمع ، لخدمة القطاع الريفى ورفع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى القـرية ٠٠ بل انها كانت تسعى جاهدة من وراء صلاتها بهذه الأجهزة ، لتحقيق المـــزيد من التطور فى حياة الفلاح ، والارتفاع بالانتاج الزراعى ، وتعميم الخدمة للجماهير ٠

ومع ذلك ، فقد كشفت فترة التجربة والممارسة ، خلال سنوات ما بعـد الثورة ، بل وخلال مرحلة التحول الاشتراكى ، أن البعض ممن يدخلون فى اطار الرأسمالية الوطنية فى القرية ، سعـوا الى اقامة صـــلات وعـــلاقات مشبوهة ، بالأجهزة التنفيذية والادارية ، المنتشرة على امتداد الرقعة الزراعية ٠٠ حتى يتمكنوا من الوصـــول الى اغراضهم الاستغلالية ، تســـتجاب رغبتهم وتسمع كلمتهم ، وتكون لهم مكانة متميزة عن غيرهم ، لدى هذه الأجهـــزة العديدة ٠

ولئن اختلفت هذه العلاقة غير السليمة ، فى مظهـــرها وأسلوبها ، عن علاقة الاقطاع القديم بالاجهـــزة الادارية فيما سـبق ، الا أنها ترمى الى نفس الأهداف ٠٠ (النفوذ والسيطرة والتمييز الطبقى ٠٠ وتحقيق مكاسب ذاتية على حساب الجماهير) ٠

هذه العناصر ، لا يمكن للمجتمع الاشتراكى ـ القـائم على تحالف قـوى الشعب العاملة ، المكافح من أجـل أن تسود العلاقات الاجتماعية السليمة ـ أن يقبلها ضمن جماهيره المؤمنة بمبادئه، الساعية فى اصرار الى اذابة الفوارق بين الطبقات ٠

وتتراءى فى ذهنى الآن ، بعض الـوقائع التى كشفتها الأجهزة الشعبية ، والأجهزةالادارية الثورية ، ولجانالتحقيقات المتفرعة عن اللجنة العليا ، لتصفية بقايا الاقطاع والاستغلال ، أن بعض الـذين توصلوا الى مراكز العمد ومشايخ القـرى مثلا ، مارسـوا عملهم ويمارسـونه حتى اليـوم ، بنفس المفهــوم القديم ، وبنفس الأسلوب الســـابق ٠٠ لم يؤمنـــوا بعد ، أن وظيفـــة

العمدة أو شيخ القرية ، انما تعنى فى المجتمع الاشتراكى ، خدمة الجماهير ، وأداء الواجب والمسئولية تجاه القيم والأهداف ، التى صاغها المجتمع المصرى بنضاله ودمه وثورته ، وأراد لها أن تتحقق وتسود فى القرية المصرية ، بعد طول المعاناة التى لقيتها فى عهود ما قبل الثورة .

ان هذه الوقائع ، كشفت من ناحية أخرى ، أن العلاقة التى أقامتها بعض العناصر من بين الرأسمالية الوطنية حسب تعريفها العام الحالى ، مع الاجهزة العديدة : الفنية والثقافية والادارية ، لم تكن لوجه الله ولخدمة القرية ، بقدر ماكانت لتسخير هذه الأجهزة لمصالح ومآرب شخصية ..

بعض هؤلاء - على سبيل المثال - استطاع ان يجعل دكتور الوحدة الريفية ، طبيبا خاصا له ولأسرته .. دون جماهير الفلاحين ، الذين هم أحوج من صاحب الملكية الزراعية المتوسطة والمرتفعة ، الى خدمة هذا الطبيب ورعايته .. ولم تستطع القرية ان تستفيد من جهاز للخدمات ، أقيم لمصلحة كل ابنائها ..

وبعض هؤلاء - على سبيل المثال - استطاع أن يجعل من المشرف الزراعى، راعيا لأرضه ، متفرغا لحماية مصلحته ، دون جماهير الفلاحين ، الذين هم أحوج من صاحب الملكية الزراعية المتوسطة والمرتفعة ، الى ارشاد المشرف الزراعى وجهوده .. ولم تستطع القرية أن تستفيد من أجهزة أقيمت لمصلحة الانتاج الزراعى ، وخدمة جماهير المنتجين الزراعيين .

وكثيرا من هؤلاء - على سبيل المثال - أساءوا كثيرا الى مرحلة التحول الاشتراكى فى قطاع الزراعة .. ولم يلتزموا بالسلوك الاشتراكى ، فاستغلوا أموال الشعب والاجهزة المخصصة لخدمة الانتاج الزراعى ومستلزماته ، وأهمها « بنك التسليف » .

وأحسب أن علاقة بعض الملاك الزراعيين ببنك التسليف قضية مطروحة للدراسة الحاسمة ، من قبل أجهزة الاتحاد الاشتراكى على مستوياته العليا ..

موقف الرأسمالية الزراعية

من بنك التسليف

حينما نناقش قضية الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، وموقفها من بنك التسليف ، اتمثل صورة الجموع الشعبية فى ميدان الجمهورية ، ومعها الملايين من الفلاحين فى القرى والكفور، تتابع خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

الذى أعلن فيه القرار الثورى ، الخاص بمعـــاملات بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وتقديم سلفياته ، لخدمة الارض ومستلزمات الانتـــاج الزراعى دون فوائد وارباح .. ضماناً لكفاءة الخدمة الزراعية ، وتيسيراً للفـلاح .. واذكر ما كان لهذا القرار من أصداء عميقة وطيبـــــة ، فى جوانب الريف المصرى كلــه .

وأذكر أيضا أن الرئيس فى هـذا الموقف ، نبه الى ضرورة الوفاء بسداد أموال بنك التسليف ، لأنها جزء من أموال الشعب ومدخراته ، وأوصى بعدم استغلال هذه الخطوة الاشتراكية ، أو الانحراف بأهدافها النبيلة ·· وهو على ثقة ، أن الفلاح المصرى دائما ، أمين على الحق ، وأنه ســـــيؤدى ما عليه من التزامات ، ولن يماطل أو يسوف أو يتهرب من سداد مايحصل عليه من ديون ··

وبعد سنوات التجربة ، أتطلع الى بيان المتأخرات لبنـك التســـليف ، وأمامى صور من حالات المماطلة والتهرب ، والتسويف فى دفع الديون ، التى بلغت ، قبل فرد واحد فى كثير من الحالات ، آلافا من الجنيهات ··· ولم تسدد بعد ··

وأمامى كـــذلك احصائية ، تشير الى أن أضخم حجم من الديون المتأخرة لبنك التسليف ، يوجـــد فى ذمة كبار الملاك ·· رغم أنهم أقدر من صغار الزراع بالطبع ، على سداد ماحصـــلوا عليه من سلفيات وأموال ·· ورغم ماقررته الدولة من تسهيلات فى الدفع ، وتبسيط فى اجراءات السداد ·

وتشـــير نفس الاحصائية الى أن الغالبيـــة العظمى ، من أصحاب الملكيات البسيطة وصغار المستأجرين ، يلتزمون بالسداد المنتظم ، والوفـــاء بحقوق المجتمع ··· وتتحقق بالواقع ، ثقـــة المجتمع وقيادته ، فى الفلاح المنتج ، والمستأجر الصغير ، وحرصهما على أداء ماعليهما من حق ودين ، بغير مماطلة أو تسويف أو تهرب ·

بينما بلـغ التمادى عند بعض المماطلين والمتهربين ــ الذين حصلوا على أموال بنك التســـــليف ــ أن استثمروها فى عمليات غير زراعية ، ومتاجرة بالمواشى ، وكسب غيـــر مشروع ·· ورأسمالهم فى هذا من أموال الشعب ، المودعة فى بنك التسليف ، لاستثمارها فى مصلحة المجتمع كله ، والارتفاع بالانتـــاج الزراعى ·· ومن عجب : أن الذين استغلوا أموال بنك التسليف ليتاجروا فيها ، لم يتورعوا عن التقـــدم من جديد ، للحصول على سلفيات أخرى ، بفضل ما لهم من مكانة متميزة ، ونفوذ لدى بعض العناصر الضعيفة ، فى الاجهزة المختصة ·· امعانا فى الاستغلال والاساءة الى حقوق الجماهير ·· واستخفافا بحقوق الفلاحين ··

فهل تقبل الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، مثل هذه العناصر المنحرفة ، ضمن قاعدتها فى فئــات الشعب العامل ، وداخل تحالفه ، الذى يهــدف أساسا الى اذابة الفوارق بين الطبقات ، وتحـريم استغلال الانسان للانسان ، واقامة مجتمع تسود فيه العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة ، بين كل الناس ؟

هــذه العنــاصر ــ مع الأسف ــ ما زالت تنطوى تحت ظل التعريف العام للرأسمالية الوطنية فى القــطاع الزراعى ، وهو التعــريف القائم على حجم الملكية الزراعية وحدها ٠٠ الأمر الذى يلزمه ، دعامة أخرى أساسية ، لا تقل عن حجم الملكية الزراعية فى الأهمية ، وهى (السلوك الاشتراكى ، والالتزام ــ ايمانا وعملا ــ بمبادىء المجتمــع الاشتراكى العادل الذى نقيمــه ونحميه ، والالتزام بأهدافه النبيلـــة وبطريقه الواضح » ٠

ولا جدال أن مثل هذه العناصر ، يجب ألا نسمح لها بالتسلل والنفاذ ، الى أى جهاز من الاجهزة الشعبية ، فى أى مستوى من مستوياتها ٠٠

وبالتالى فلا يمكن أن يكون من بينها ، من يمثل فئة الرأسمالية الوطنيــة للقطاع الزراعى فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ٠٠ لأنها خرجت عن وطنيتها وعن الطريق الاشتراكى ، وبل وتصدت بسلوكها الاستغلالى ، لمبادىء المجتمع وأهدافه ، وفقدت الصفة اللازمة والجــوهرية ، حينمــا انحــرفت واستغلت ، وأصبحت فى عداد الرأســمالية المستغلة ، مهما كان حجم ملكيتها الزراعيــة ٠٠ وليس للرأســمالية المستغلة مكانة بين قوى الشعب العاملــة فى المجتمع الاشتراكى ٠٠

ولست أسبق الحــوادث ، حينما أشير هنا الى أن تنظيمات الاتحــاد الاشتراكى العليا ، تناقش فى الوقت الحــاضر ، هذه الظاهرة التى كشفت عنها سنوات التجربة والممارسة ، خلال مرحلة التحول الاشتراكى ٠٠ ويتجــه الرأى الى دراسة حالات المماطلين والمتهربين من سداد حقوق الشعب ، والذين يسلبون مدخراته ، ويستغلونهــــا لمصلحتهم الذاتية ، ولا يسددون ديونا حصلوا عليها من بنك التسليف ، لفصلهم من التنظيمات الشعبية القائمة ، بل ومن العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى ٠٠

تستطيع الرأسمالية الوطنية فى الزراعة

المشاركة ايجابيا فى تحقيق اهداف المجتمع الاشتراكى

خلال مرحلة التحول الاشتراكى ، تحققت عدة خطــوات ثورية وهامة ، للارتفاع بكفاءة الانتاج وتنظيمه ، وتحقيق التناسق لجوانب التخطيطالاشتراكى للمجتمع ، وهو يوضع اليوم على قواعد علمية وانسانية ، تمكنه من السيطرةعلى أموره ، وتحقق الخير لجموع الشعب ، والجزاء العادل للمواطن المنتج •

هــذا التخطيط العلمي المدروس فى مجالات الزراعة ، يستلزم أن يكون الانتــاج الزراعى ـ احدى الــدعامات الرئيسية للانتاج القومى ـ فى خدمة المجتمع وبتوجيه منه •

وطالما عاش الملاك الزراعيــون والفلاحون فى ضياع من قبل •• وهم يزرعون الأرض ، ولا يدرون بعد ذلك ، من أمور تسويقها أو بوارها شيئــا كثيرا • • كانوا يبــذلون العرق والجهد ، وينتظرون قدرهم ، الذى كانت تتحكم فيه عوامل كثيرة ، وتحكمه شهوات التجار والسماسرة •• فكان سعر محصول زراعى ، يرتفع فى سنة من السنين •• فيقبل على زراعته تلقائيا ، الفلاحون فى العــام التالى •• دون معرفة بحاجة المجتمع اليه ، وبغير توجيه عام ، أو المام بما يجرىخارج حدود القرية ، بالنسبة لحجم المحاصيل ونوعيتها •• وتكون النتيجة عادة ، كوارث يصاب بها الفلاحون ، وارتباكا وخلخلة فى الانتاج الزراعى ••

وبدأت الثورة فى سنواتها الأولى ، تسعى الى توجيه الزراعة ، لتحقيــق درجة من الاستقرار عند المنتج الزراعى ، ووضوح للرؤية أمام الأجهزة المسئولة بالنسبة لسياستها الزراعية والانتاج الزراعى ••

ثم أقدم المجتمع ، على تطبيق مشروع التنظيم الزراعى فى بعض المحافظات بعد دراسة واقعية وعلمية ، نابعــة من مصلحة الفلاح ومصلحة المجتمــع واحتياجاته •• وبذلك أحس الفــلاح وصاحب الملكية الزراعية بالاستقرار والأمان من ناحية ، وأمكن للقطاع الاشتراكى ، أن يحسب مقدما ، مستلزمات الانتــاج الزراعى المطلوبة ، من أسمدة ، وبذور وآلات ، وفق الخطة العامة للزراعة ، وأمكنه أن يضع تقديرات سليمةحول المستهدفمن **الانتاجالزراعى•**

واذن •• فان الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، يجب أن تدرك ، أنها لا تملك الحرية المطلقة ، فى اختيار نوعية المحاصيل الزراعية عشوائيا ،

أو تحـــديد مستلزمات الانتاج الزراعى من بذور وأسمدة ، أو اختيار برنامج خاص بها وحدها ، للرى والصرف ٠٠دون مراعاة لمصلحة غيرها من الزراعيين ، متناسية أن هناك اطـــارا للعمل المنـــظم فى قطاع الزراعة ، يحدده المجتمـــع الاشتراكى على أسس علمية ، وخبرة فنية ، من أجل المصلحة القـــومية ، ومصلحة المنتج الزراعى نفســـه ٠٠ بل يجب أن ينتظم كل المنتجين داخـــل هذا الاطار العام ٠٠

لابد أن تؤمن الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة : بأن الملكية الفردية للارض ، لاتتنافى ولا تتصادم ، مع ضرورة توجيه القطاع الاشتراكى للزراعة ولا مع سيطرة الشعب على الانتاج الزراعى ووسائله ٠ ٠

وهناك بديهة يجب أن نعيها ، وهى أن كل ناتج من للزراعة أو الصناعة ٠٠ وكل حصيلة من الانتاج الفردى أو العام ، وكل مستويات الخدمات التى تؤدى للشعب ، انما تشكل جزءا محسوبا ومدروسا ٠٠ له قيمته فى خطة قوميـــة متكاملة ٠٠ وتستهدف زيادة الدخل القومى ، والارتفاع بدخل الفرد المنتج ، وتستهدف مصلحة المجتمع أولا واخيرا ٠٠

والانتاج الزراعى ، شأنه شأن أى نوع من الانتـــاج القومى ، لابد أن يوجهه وينظمه ويسيطر عليه ، المجتمع الاشتراكى ٠٠ وليس تحديد الأسعار العادلة لكثير من المحاصيل الزراعية مثلا ٠٠والغاء نظام الوسطاء والسماسرة ، الا خطوة ايجابية لحماية المنتج من ناحية ، ولتنظيم الانتاج الزراعى فى المجتمع من ناحية أخرى ٠٠ بعد ان كانت اسعار المحاصيل الزراعية تتذبذب من قبل ـ وفق الهوى أو الحظ ٠٠

ان تطبيق وسائل الزراعة الحديثة ٠٠ وانشاء التعاونيات الزراعية ــ التى تقدم للانتاج الزراعى العديد من الخدمات ــ تعتبر خطوة ايجابية أخـــرى ، لتحقيق الارتفاع بناتج الأرض ، حجما ومستوى ٠٠ والتمكين لاشراف الشعب على وسائل الانتاج فى قطاع الزراعة ٠

ان تحـــديد العلاقة بين المالك والمستأجر ـ كمثـــل آخر ـ وما تضمنته القرارات والقوانين الاشـــتراكية فى القطاع الزارعى ، تهدف أول ما تهدف ، الى تحقيق العدل الاجتماعى فى القطاع الريفى ، ووضع حد لما كان يقـــع من صور الاستغلال فى الريف ، ولذلك وجب الالتزام بها عملا وعقيدة ٠٠

ان البعض من أصحاب الملكيات الزراعيـــة الكبيرة ــ المنتمين الى فئـــة الرأسمالية الوطنية ــ عارضوا بادىء الامر فى مشروع التســـويق التعاونى ، ومشروع التنظيم الزراعى ٠٠ بل وأثاروا البلبلة حولهما عند بعض الفلاحين ٠٠ ذلك يدل على عدم عمق الايمان بالطريق الاشتراكى العادل ، الذى يرمى الى تحقيق أكبر عائد مجز للمنتـــج ، وتوفير المصلحة العامة للمجتمع ، وسيطرة

الشعب على مقدراته وثرواته ·· ان هؤلاء الذين عارضوا بادىء الأمر ·· كانوا أشد المتحمسين لهـــذه المشروعات ، حينما تأكدت لهم فائـــدتها للفـــرد وللمجتمـــع ·

هكذا ·· يجب أن تلتزم الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ـ بجانب ما تضـــمنه تعريفها المطلق ، القائم على حجم الملـكية الزراعية ـ بالسلوك الاشتراكى ، فى مجتمع تحـالف قوى الشعب العاملة · الذى يمنع استغلال الانسان للانسان ـ ويحرم الطبقية ، ويسعى الى اقرار العلاقات الاجتماعيـة السليمة ؛ واذابة الفوارق بين الطبقات ·

انهـــا بذلك ، تساهم مساهمة ايجابية فى تدعيم البنـاء الاشتراكى ، وتعميق مبادىء المجتمع ·· وتصبح دون تردد ، شريكة فى المصلحة الأكيدة ، من التطـــور الاشتراكى ، كضـــمان لهـــا ، وللحق والعدل ، وللمجتمع الذى تعيش فيه ··

تمثيل الرأسمالية الوطنية الزراعية

فى اللجنـة المركزية للاتحاد الاشتراكى

أحســب أن الحــديث قد طال بنـــا ، حول الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، رغم أنها فئة واحدة ، من فئات عديدة للرأسمالية الوطنية ، احدى الدعامات الخمس فى تحالف قوى الشعب العاملة ·

لكننى قصدت الاستفاضة فى أحاديثنا عن هذه الفئة ·· وموقعهـــا فى حركة النضال الشعبى للمجتمع الاشتراكى ·· مع اهتمام واضح وتركيز على الظواهر التى برزت لنا ، خلال سنوات التحول الاشتركى ··

ومرد هذا الاهتمام والتركيز ، الى أسباب خمسة :

أولها : ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجالات الزراعة ·· جاء فريدا فى نوعه ، وفى أسلوبه ، وفى أهدافه ·· فهو لم يؤمم الأرض الزراعية ، التى استولت الثورة عليها من الاقطاعيين ·· بل تم تمليـكها للفلاحين المعدمين ، الذين استغلهم الاقطاع ، وسخرهم فى الأرض بغير رحمة أو جزاء عادل ·

كما أبقى التطبيق ، على الملكيات الفردية القائمة للارض الزراعية ، بمـــا يتفق مع القوانين الثورية ، وفى حدود لا تسمح بعودة الاقطاع فى أية صورة من صوره ··

وتحرم هذه التجربة المصرية الاستغلال بكل ألوانه ومداه ٠٠

هذه التجربة المصرية الفريدة النابعة من واقعنا المصرى ، ومن الايمان بالفلاح المصرى ، وبقيمته فى المجتمع الاشتراكى ٠٠٠ تحتاج منا الى اهتمام متصل ، وحرص مستمر ، وحماية واعية ٠

ثانيها : أن الملكية الفردية للارض الزراعية ، تحتاج الى تدعيم من القطاع الاشتراكى ، عن طريق الأسلوب التعاونى ، وفتح الآفاق أمام التنظيم الزراعى ٠٠ ضمانا لتزايد الانتاج وكفاءته ٠٠ وتمكينا لسيطرة الشعب وتوجيهه للثروة الزراعية ٠٠ وهى القاعدة الكبرى فى الاقتصاد القومى ٠٠ ويجب أن يرسخ ذلك فى ذهن الرأسمالية الوطنية الزراعية ، ايمانا وعملا ٠٠

ثالثها : ان القرية المصرية ، عانت قبل ذلك طويلا ، من أقسى صور ظلم الانسان للانسان ، ومن السيطرة والنفوذ ٠٠ وحين حدد المجتمع المصرى ، طريق نضاله وأمله لتحقيق الاشتراكية ، صاغ فى ميثاقه الوطنى بالتفصيل ، النظرية والتطبيق فى المجال الزراعى ٠٠ ورسم بالوضوح خطوات العمل الوطنى ، لازالة كل رواسب الماضى وبقايا الاستغلال الطبقى ، حتى تستقر العلاقات الاجتماعية السليمة فى الريف ٠

رابعها : ان بعض الظواهر الاستغلالية ، وصور الانحرافات ، برزت خلال مرحلة التحول الثورى ووجدت فى القطاع الزراعى بالذات ، مجالات التوالد والتزايد ٠٠ بل لقد تخفت عناصر الاستغلال الجديد فى القرية ، وراء الشعارات الاشتراكية ٠٠ التى حملتها كواجهة وحسب ، لتندس فى صفوف قوى الشعب العاملة ، وتتسلق الى مراكز القيادة فى التنظيمات المختلفة ٠

وكان لابد لنا ، ان نبادر نحن ، بالقضاء على صور الاستغلال الجديد والانحراف ، والرواسب المتبقية من عصور خلت ، قبل أن تستفحل ، وتأخذ هذه العناصر المبادرة فى يدها ، وتشكل طبقة مستغلة جديدة فى المجتمع الاشتراكى ٠

واذا كانت لجنة تصفية بقايا الاقطاع ، عملت وتعمل على تنقية القطاع الريفى من هذه الشوائب ، فهى تهدف فى الوقت نفسه الى ازالة العوائق ، من أمام العناصر الثورية المناضلة والمؤمنة بالقيم العليا للمجتمع الاشتراكى ، حتى تأخذ مواقعها القيادية ، وتحمل مسئوليتها ، فى العمل الوطنى ٠

خامسها : اننا لابد وباستمرار ، أن نراجع أنفسنا ونقيم عملنا ، ونقف أمام السؤال الهام « من هو الشعب ؟ وما هى أهداف قوى الشعب العاملة فى مجتمعنا وما مصلحتها ؟ » ، حتى لانغفل عن أى صورة من صور الاستغلال أو الانحراف ٠

لهذا تعمدت القاء المزيد من الضوء على هذه الجوانب والظواهر بقدر مايسمح المجال هنا من الاستفاضة ‥ خاصة ونحن مقبلون على تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ‥ التى تضم ممثلى الشعب العامل وفئاته ، من بين القيادات الثورية ، المعبرة عن أمل الجماهير وآلامها ، الملتزمة بتحقيق أهدافها .

ومن هنا ‥ فالذين ينتمون الى الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، واستغلوا مرحلة التحول الاشتراكى ، أو حاولوا اعاقة خطاها ...

والذين لم يلتزموا بالطريق الاشتراكى سلوكا ونضالا ‥

والذين حاولوا أن يحققوا مكاسب شخصية على حساب مصلحة جماهير الفلاحين والمجتمع ‥

والذين جعلوا من الجمعية التعاونية أو من غيرها ، أدوات للاستغلال والسيطرة ‥

والذين استغلوا الملكية الزراعية ، وخرجوا بها عن وظيفتها فى المجتمع الاشتراكى ، ليخلقوا نوعا من الطبقية .

والذين انحرفوا عن روح القوانين الزراعية ، التى استهدفت خدمة الانتاج وحسن أداء الخدمات ، واقرار شريعة الحق والجزاء العادل بين الناس جميعا ‥

والذين أقاموا العلاقات المشبوهة ، مع الأجهزة الادارية والفنية ، لتكون لهم مكانة متميزة ، وسيطرة من أى نوع ‥

والذين أرادوا أن يتصدوا لسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة، أو تفتيت التحالف الشرعى لقوى الشعب وفئاته ، عن طريق الارهاب او التزوير او التكتل العائلى ‥

هؤلاء وغيرهم من المنحرفين المستغلين ، لا يقبلهم المجتمع ، فى مراكز القيادة لتنظيماته السياسية ، ولا يمكن أن يمثلوا فئة الرأسمالية الوطنية الزراعية ، فى اللجنة المركزية ، بغض النظر عن حدود ملكيتهم الزراعية .

ان الالتزام بمبادىء المجتمع الاشتراكى ، وبطريقه وأهدافه ‥ ان السلوك الاشتراكى للفرد ، ونضاله من أجل تدعيم القيم النابعة من مجتمعنا العادل ‥ ان الالتحام بالجماهير والمشاركة فى حل مشاكلها ، دون تعال أو تفضل ‥ **هذه الخصائص ، تعتبر فى الدرجة الأولى** ، السمات الاساسية للشخص القيادى ، الذى يمثل الرأسمالية الوطنية الزراعية فى اللجنة المركزية ، الى جانب حجم الملكية الزراعية ، التى نص عليها التعريف العام .

واذا كانت فترة التجربة والممارسة طوال السنوات الماضية قد كشفت عن بعض الانحرافات ، والسلبيات ، وعن صور جديدة للاستغلال ٠٠ فانها كذلك ، أظهرت حصيلة وافرة من العناصر الثورية ، الملتزمة ايمانا وعملا ، بمبادىء مجتمعها ، المتمسكة بقيمه العليا ، المكافحة من أجل أن يبلغ أهدافه وآماله ٠

الرأسمالية فى قطاع الصناعة

بين الاستغلال والوطنية

ننتقل الى قطاع آخر من قطاعات((الرأسمالية الوطنية)) ، هو ((الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة)) ٠٠

ويجدر بنا ٠٠ أن نتوقف لحظات ٠٠ نلقى فيها بعض الضوء ، على القطاع التقليدى للصناعة ، الذى ورثه مجتمع الثورة ، من عهود النظام الاستغلالى السابق ٠

كان هذا القطاع ملكا للافراد من جماعات المغامرين الأجانب الذين وفدوا الى مصر ، ووجدوا فيها مرتعا فسيحا لهم ٠٠ وشاركهم بعض المتمصرين ، الذين استغلوا ظروفا طارئة ، مر بها المجتمع المصرى ، طوال عهوده السابقة فأقاموا المصانع والمؤسسات ، والشركات الصناعية ، وكانوا لا يبغون من وراء تشغيلها أو انتاجها ، سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من الكسب الاستغلالى غير المشروع ٠

والحرب العالمية الثانية ـ مثال ليس ببعيد ـ اغتنمها الكثيرون فرصة للاستغلال والاثراء ، على حساب حاجة المجتمع الملحة ٠٠ أقاموا بعض المصانع والمؤسسات ، دون أساس علمى أو فنى أو اقتصادى ٠٠ الا أساسا واحدا ، هو ثقتهم ، بأن الشعب سيقبل على منتجاتهم ، كارها أو راضيا ٠٠ مهما كانت مستويات الانتاج ، وبأى الأسعار يفرضونها ، نظرا لانقطاعنا عن العالم الخارجى طوال فترة الحرب ٠

ودخل بعض المصريين هذا المجال٠٠ وساروا على نهج المغامرين والمتمصرين الغرباء ٠٠ متجاهلين ـ أنهم كمصريين ـ عليهم مسئولية ضمير ، والتزام وطنى ، تجاه بلدهم ومواطنيهم ٠٠ وكانت السيادة حينئذ للنفوذ الرأسمالى المستغل ، الذى يؤمن بمنطق « الكسب بأى طريق وفى أى مجال ، وبالقدر الذى تستطيع المغامرة أو « الفهلوة » أو الظروف ، أن تحققه » ٠

هكذا ٠٠ كانت كل المصانع والمؤسسات ، تقـــوم على أساس استغلالى ، وبأسلوب استغلالى ٠٠ ولا تهدف الا الى مضاعفة حصيلة الاستغلال ٠٠

وأظن أننا لم ننس بعد ٠٠ أيام مصانع الشاى ـ كمثال واحد ـ حينما كانت تعبىء الشـــاى وتبيعـه للناس ، مخلوطا بنشـارة الخشب ، والمواد الغريبة ، التى لا تمت الى الشاى بأية صلة ٠٠ كان أى فرد يستطيع أن يقيم أى مؤسسة ، لانتاج أى سـلعة ، مادام يملك بعض المال ، الذى جمعه بطريق أو بآخر ، ومادام الربح مشبعا له ٠٠ حتى ولو لم تكن له المؤهلات الفنية ، والكفاءة العلمية أو القدرة الاقتصادية ٠

ولم يقف الاستغلال عند هذا الحد ٠٠ بل تعداه الى اعتصار جهد العاملين وعرقهم فى أســـوأ صـور الاستغلال ٠٠ مع أنهم يمثلـون ، العصب الحيوى للانتاج الذى يدر الربح والثراء الوفير على صاحب رأس المال ٠

ولست أنسى ذلك اليوم ، الذى زار فيه الرئيس جمـــال عبد الناصر ، مصانع السكر فى كوم امبو عام ١٩٥٣ ، وتفقد أجزاء المصانع ، وشاهد صورة الرفاهية ، التى كان يعيش فيها أولو الأمر فى الشركة ٠٠ ثم٠٠ لمح وهو فى الطـريق الى السرادق الضخم هناك ٠٠ عمال المصنع ، يفترشون الأرض ، فى فترة الغداء ، وطعامهم ((البتاو والبصل)) ٠٠

كان هذا حال العمال ، الذين يبذلون الجهد والعرق ، فى مصانع السكر٠٠ وهى التى تمد مصر كلها وبعض دول الخارج بانتاجها ، وتوفر لأصحابها الأرباح الطائلة ٠٠ ولم يقبل الرئيس يومها ، ان يتناول طعام الغداء بالشركة ، وعاد الى القطار ٠٠ وظل يردد الحديث عن هذه الصورة ٠٠ الى ان صدرت قوانين يوليو الاشتراكية العظيمة ٠

وبرغم هذه القوانين ، فلا نستطيع أن ننـــكر ، أن بقايا هـــذه الفئـة المستغلة ، مازالت موجودة حتى اليوم ، فى مجتمعنا الاشتراكى ٠٠ وان كانت **لا تشكل قيمة اقتصـادية فى المجتمع الحاضر ، بعد قيام القطاع الاشتراكى ، ونموه المتزايد ٠**

لكن هذه الفئة الباقية ، اعتمدت وما تزال تعتمد فى بقائها ، على ثلاثة أساليب :

أولا : التحايل على القوانين والقرارات الاشتراكية الخاصة بالعمال ٠٠ سـواء بالنسبة للاجور ٠٠ أو ساعات العمل ٠٠ أو الحقوق الاجتماعية المقررة لهم ، حقا وعدلا ٠٠

ثانيا : عدم الوفاء بحقوق الدولة المقررة قبلهم ٠٠ وهم يعملون دائما ، على التهرب من الضرائب بشتى الوسائل ، والتحايل على الاســعار ، والغش فى

الانتاج ، والخداع فى تقديراتهم لحجم الانتاج الواقعى ٠٠ وما اسهل على هؤلاء من تقديم الشهادات ، التى تؤكد خسارتهم الفادحة ٠٠

ثالثا : حصول البعض منهم ، على سلفيات وقروض ، نظير رهن ممتلكاتهم ٠٠ بما يزيد على قيمة هذه الممتلكات ٠٠ وهدفهم حماية استغلالهم، اذا ما اتخذت الدولة ، ازاء جرائمهم ومخالفاتهم الاجراءات القانونية ٠

ومن حسن الحظ ٠٠ أن أغلب هذه الفئة ، كانوا من الأجانب والمتمصرين، الذين كانوا أدوات وعملاء للاستعمار الاجنبى ، يعملون بأمر منه وفى حمايته ٠٠

أما المصريون – من بين هذه الفئة – فهم قليلون ٠٠ استطاعوا أن يمارسوا هذه الأساليب حتى اليوم ، متمسكين بأحلام الاستغلال ، ويريدون إطالة أمده ، برغم التحول الاشتراكى الذى حققه نضال الشعب المصرى ٠

لكن هذه الفئة ، المتمسكة ببقاء هذه الصور الاستغلالية ، فى قطاع الصناعة ، أصبحت تواجه اليوم ، خطرا يهدد أطماعها ووجودها ، حينما تدعمت قواعد القطاع الاشتراكى ، القائم على أساس من التخطيط العلمى ، والخبرة الفنية ٠٠

وزوال هذه الشوائب الاستغلالية ، حتمية طبيعية لثلاثة أسباب :

أولها – ان اقتصاديات هذه المؤسسات والمصانع –التى قامت ارتجالا– لايمكن أن تصمد أمام النمو الصناعى المنظم للقطاع الاشتراكى ٠٠٠ وهو يملك امكانيات ضخمة ، ويعتمد على أحدث ما وصل اليه العلم والخبرة الواسعة ، فى مجالات الصناعة ٠

ثانيها – بقاء هذه الصورة الاستغلالية فى المصانع والمؤسسات ، المملوكة للافراد ، أصبح مستحيلا ، وعمرها لن يطول فى ظل القوانين الاجتماعية ، التى أصدرتها الثورة ، مهما سعت هذه الفئة المستغلة ، الى أساليب التحايل والتهرب والغش ، فى مجتمع العدالة الاجتماعية ٠

ثالثها – انتقلت ملكية دعامات الانتاج الرئيسية الى الشعب ، الذى اصبح يسيطر على وسائل الانتاج ٠٠٠ والقطاع الاشتراكى هو اليوم ، المصدر الوحيد لمد الفروع ، والمصانع ، والمؤسسات ، فى كل المجالات ، بما تحتاج اليه من مستلزمات للصناعة ٠٠ وبذلك ، تستحكم الحلقات حول هذا اللون من الاستغلال ، ولا يستطيع الفكاك منها ، حتى يزول ويتبدد ٠٠ أو يأخذ دورا وطنيا ، بعيدا عن كل صور الاستغلال والخداع ٠

كان لزاما على، أن ألقى بعض الايضاحات ، عن بقايا الرأسمالية المستغلة فى قطاع الصناعة ، حتى يتأكد لدينا الحق ، فى جانب المجتمع المصرى

اليوم ، حين يرفض أن تكون هذه الفئة ، بين القوى العاملة للشعب ، بل ولا بقبلها ضمن فئة الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة ٠

ان فئة الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة ، تؤمن بالمجتمع الاشتراكى وتساهم ايجابيا ، فى برامج التنمية المحددة والمخططة، يوجهها ويسيطر عليها القطاع الاشتراكى ٠٠٠

هذه الفئة لها مصلحة اكيدة فى التحول الاشتراكى ٠ اما الفئة المستغلة ، فأطماعها تتصادم مع أهداف المجتمع الاشتراكى وطبيعته ٠٠

ان الرأسمالية الوطنية فى الصناعة ، تضم قطاعات عريضة ، وينتمى اليها عشرات الألوف من المواطنين ، الذين يسعون بجدهم ،ويبذلون خبرتهم ، وفنهم للكسب الحلال .. انهم يعملون بكل طاقاتهم ، للمشاركة الهادفة ، فى تحقيق أهـداف الانتاج ، لمجتمع الكفاية والعدل ، الذى تذوب فيـه الفوارق بين الطبقات ، ويقوم فيه العمل الوطنى كله ، بجميع فروعه وميادين نشـاطه ، وفق تخطيط علمى شامل ..

هذا القطاع العريض — المنتج فى قطاع الصناعة — يمثل جزءا هاما ، فى الاقتصاد القومى ، وفى المجتمع ٠

فئات الرأسمالية الوطنية
فى قطاع الصناعة

اذا كانت الرأسمالية الوطنية الصناعية فى مجتمعنا الاشتراكى ، لا تقبـل داخل اطارها ، اصحاب المصانع التقليدية ، ولا أصحاب المؤسسات المعروفة ، ممن لا هم لهـم الا الاسـتغلال ٠٠ ويتحايلون على القـوانين والقرارات الاشتراكية ، أو يتهربون من حق الدولة عليهم ، ومن الحقـوق الاجتمـاعية المشروعة للعمال ٠٠ فأين اذن تكون مواقع فئـات الرأسمالية الوطنية ، التى نعنيها فى قطاع الصناعة ؟٠٠ وممن تتألف هذه الفئات ٠٠؟

هذا التساؤل ، كثيرا مايوجه الى القيادات السياسية فى لقاءاتها مع المواطنين من بعض الـذين يقيسون معايير فئات الشعب المختلفة — تلقائيا — بمقاييس المجتمع القديم ٠٠ وبالنظـرة السريعة ، يحسـبون أن الرأسمالية الوطنية ، لا يمكن أن تضم ، الا هـذه الفئة القليلة من الـذين قصـدت ، ان القى مزيدا من الضوء على أساليبهم الاستغلالية ، استحالة بقائهم كعناصر صالحة ، فى المجتمع الاشتراكى ٠٠ مالم يتغير فكرهم وأسلوبهم ، وموقفهم من جماهير الشعب والعاملين فى مؤسساتهم ٠

ان الرأسمالية الوطنية فى مجالات الصناعة ، تضم قطاعا عريضا وهاما ، من فئات الشعب العامل ، يشاركون بجهودهم وفنونهم ·· بخبراتهم وملكاتهم ·· فى فروع عديدة للانتاج الحرفى والفنى ·· وفى الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، وصناعة المنتجات البيئية ·

هذا القطاع العريض ، ينتشر فى مجالات المجتمع وفروع نشاطه ، ويقوم بدور ايجابى للمساهمة فى تلبية حاجات الاستهلاك ·· وفى امداد وحدات الانتاج الاشتراكى الكبيرة ، بما تحتاجه من مستلزمات للانتاج وقطع للغيار ·· وفوق ذلك ، فهذا القطاع ، يضم فئات تقوم بدور رئيسى فى الصناعات الدقيقة ، والمنتجات اليدوية ، والفنية ، التى تحتاج عادة ، الى المهارات والمواهب والملكات الفردية ·· وكان مجتمعنا دائما زاخرا بها ، على امتداد الأزمان·· وان عانت فى عهود الظلم الاجتماعى ، وانطوت فى كنف الاهمال ·· فلم تأخذ حقها من الرعاية والتقدير ·

ان هذه المواهب والمهارات الفنية ، هى بمثابة ثروة وطنية ، حين تكتشف لدى بعض الأفراد — ومجتمعنا المصرى غنى بهم — ويلزم أن تكون موضع الاهتمام والرعاية ، لايجاد المناخ الصحى لنموها ، وتوجيهها فى خدمة المجتمع، حتى لاتنزلق الى مسالك الاستغلال والانحراف أو الضياع ·

ومهما يكن من شىء ، فان المجتمع الاشتراكى ، وهو يؤمن بالدور الهام ، الذى تؤديه هذه الفئات العديدة الضخمة ، فى المجالات المختلفة ، ويعمل على الارتفاع بمستواها الاجتماعى والفنى ، ويضعها ضمن قوى الشعب العاملة ·· ويساعد على تسويق انتاجها ، دون أى استغلال ، حتى تأخذ حقها كاملا ·· ويوفر لها مستلزمات انتاجها ، والخامات التى تحتاجها بأفضل الأسعار ·· هذا المجتمع الاشتراكى يحتاج من هذه الفئات — لكى تكون ضمن فئات الشعب العامل ، ممثلة بحق للرأسمالية الوطنيةفى قطاع الصناعة ، ومعبرة عن مفهومها السليم — أن تكون مؤمنة بالطريق الاشتراكى ·· ملتزمة بمبادىء المجتمع وأهدافه ·· متفاعلة مع مسيرة العمل الوطنى ، التى يحدد خطاها ، القطاع الاشتراكى العام ، ويوجهها لخير المجتمع ، ومصلحة الأفراد ··

ويجب أن تدرك هذه الفئات المنتجة ، أن المجتمع — بقدر ما يحس ويهتم بقيمة هذه الملكات الفنية والمواهب الخلاقة ، لصاحب العمل وانتاجه — بقدر مايحس كذلك ويهتم ، بضرورة الحفاظ على حق العاملين مع صاحب العمل ، ورعاية البراعم الصغيرة الموهوبة ، التى تريد أن تشق طريقها فى هذه المحالات المختلفة ·

لذلك كان لزاما ، أن تؤمن فئات الرأسمالية الوطنية بالقوانين الاشتراكية، وتلتزم بتنفيذ القرارات الاجتماعية ، التى تكفل للذين يعملون مع صاحب العمل ، الاجر العادل ، وتضمن لهم الامان الاجتماعى ·

بهذا الايمان والالتزام ، تستكمل هذه الفئات ــ الهامة والمنتجة فى قطاع الصناعة ــ صفات وخصائص الرأسمالية الوطنية .. وبذلك ، تكون بالفعل والواقع ، شريكة فى نضـال الجماهير الشعبية ، لتدعيم البناء الاشتراكى ، القائم على تحالف قـوى الشعب العاملة وتضـافرها ، المؤمن بضرورة سيادة العلاقات الاجتماعية والانسانية السليمة بين كل أبناء المجتمع .

وأحسب أن هـذه المحاولة ، لتحديد مفهوم الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، والتزامها بمبـادىء المجتمع وطريقه وأهـدافه ، تحتاج منا ، أن نتناول بعض النماذج من هذه الفئات الجمـاهيرية ، التى تعمل فى مختلف المجالات .. وتسـاهم بدور فعـال فى الانتـاج القومى .. وتشكل ذخيرة غالية فى المجتمع الاشتراكى العادل ..

واننى على ثقة ان من بينها ، قيادات ثورية مناضلة ، تستطيع أن تمثـل هذه الفئة من الرأسمالية الوطنية ، فى التنظيمات السياسية ، على اختـلاف مستوياتها ، وتقوم بواجبها نحو جماهير العاملين معها فى هذا القطاع ، ونحو مجتمع الكفاية والعدل .

نماذج من فئات الراسمالية الوطنية

فى قطاع الصـناعة

من النماذج العديدة ، لفئـات الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة .. مجموعات العـاملين ، فى صناعة الأثاثات والاحتياجات المنزلية .. أصحاب الورش المنتجة والعاملون معهم .. هذه الفئة تكاد توجد فى كل قـرية وكل مركز ، وفى أحياء المدن والمحافظات، بل أن هناك مدنا ومناطق ، اشتهرت بهذه الصناعات المصرية العريقة وفروعها ، وتعتبر من أهم مصادر الرزق والعمل فى المدينة بأكملها .

وتضم هذه الصناعة ، آلاف الورش المنتجة ، وعشرات الآلاف من العاملين فيها ، الذين يتميزون بملكات فنية ومواهب ومهـارات يدويـة .. يقومون بصناعة منتجات يحتاجها المجتمع ، سواء للاسـتهلاك المحلى ، أو للتصدير الخارجى .. ولا يمكن للقطاع الاشتراكى العام ، أن ينفـرد بها وحده .. فالقطاع الاشتراكى فى هـذا المجال ، يتولى الانتاج الآلى الضخم فى أحجامه واعداده .. أما هذا اللون من انتاج الأثاثات والاحتياجات المنزلية ، فيحتاج الى مهارة معينة ، وفن يدوى خاص ، تميزت به صناعة الاثاثات فى مصر منـذ قديم الزمن .. وتقوم وتزدهر فى الورش الصغيرة ..

ويهمني ان أشير في الحديث عن هذه الفئة ‥ أن أصحاب هـذه الورش والعاملين معهم ، ظلوا طوال أجيـال ، تحت وطأة ، حلقات متصـلة من الاستغلال ، وعدم الاستقرار والمعاناة .

أغلب هؤلاء يعيشون نهبـا لتجار الجملة ، من بقايا مجتمع الاستغلال ، الذين يبيعونهم عادة الخامات ومستلزمات الانتاج بأغلى الأسعـار . . برغم حصول تاجر الجملة ، على هذه الخامات والمستلزمات ، من القطاع الاشتراكي العام بالسعر المحدد ‥ لكن كثيرا منهم ، لا يقنعون بالربح العادل ، الذى يحدده لهم المجتمع الاشتراكي ‥ وهم على ثقة ، أن العـاملين في صناعة الأثاثات والمستلزمات المنزلية ، مضطرون الى الاذعـان لاستغـلالهم ، حتى لا تخيم عليهم البطالة والفاقة ‥

والى جانب تجار الخامات ولوازم الانتاج ، فهذه الفئة تواجه بعد ذلك ، جماعة أخرى مستغلة من تجار التوزيع .. يأخذون ناتج عملها وجهدها وفنها ، بأبخس الأسعار ، لتباع للمواطنين بأثمان خيالية .. دون أن يكون لهم فى انتاجها أى جهد أو فن ، سوى واجهات التوزيع ، أو شهرة الاسماء وبريقها ‥

وهكذا ، نجد أن قطاعا كبيرا من المواطنين ، الذين يعملون في صناعة الأثاثات ، من أصحاب الورش الصغيرة المنتجة والعاملين معهم — واجه صور الاستغلال ومايزال يعاني منها ‥ وله مصلحة أكيدة في التحول الاشتراكي والتنظيمات التعاونية ، لكي يتحرر من أغلال السيطرة ، ويعود ناتج عملـه وفنه اليه ، ويساهم في زيادة هذا الانتاج الفني والارتقاء به — وهو جزء من الانتاج القومي .

ان هذه الالاف المنتشرة في القرى والمدن ، وتعتبر ثروة قومية ‥ تؤمن بمجتمع الكفاية والعـدل ، مجتمع قوى الشعب العـاملة ، الذى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ، وتزول منه صور استغلال الانسان للانسان ، وتسود فيه العلاقات الاجتماعية السليمة .

والمجتمع الاشتراكي يعتبر هذه الفئة ، جزءا من الرأسمالية الوطنية في قطاع الصناعة وبين القوى العاملة للشعب المصري .

نموذج آخر من قطاعات الرأسمالية الوطنية الصناعية

التى تعانى من الاستغلال

هناك قطاع عريض آخر ، من فئات الرأسمالية الوطنية ، يعمل فى صناعة المنتجـــات الجلدية •• ويضم أصحاب الورش الصغيرة ، من المتخصصين فى صناعة الجلود ، يعاونهم فى الانتاج ، آلاف العاملين من أبناء هذه المهنة •

والمحـلات الكبيرة التجارية ، التى تبيع للمستهلك ، منتجـات الجلود المختلفة بأسعار مرتفعة ، تحصـل فى أغلب الأحيان على هــذه المنتجات ، من الورش الصغيرة بأبخس الأسعار .. لأن تجار التوزيع المستغلين ، يهمهم قبل كل شيء ، الحصول على اكبر حصيلة من الكسب غير المشروع •• بغض النظر عن الجزاء العادل للعاملين ••• الذين بذلوا جهودهم وخبراتهم الفنية ومهاراتهم فى صناعة هذه المنتجات •

ومن المفارقات •• أن هذه الفئة :ـ التى تضم عشرات الآلاف من المواطنين وتوفر للمجتمع انتاجا ضروريا ـ لا تواجه استغلال تجار التوزيع وحسب •• بل انها كذلك تصـطدم بصعوبات الحصول على المواد الخام ، اللازمة لصناعة الجلود واحتياجاتها ، بالأسعار المعقولة من تجارها •

وتضطر هذه الفئة ، من العـــاملين فى المنتجـات الجلدية أن تبحث فى السوق السوداء ، عن احتياجاتها ، بالاسعار التى يحددها تاجر الجملة المستغل •• برغم حصوله على هذه البضائع من القطاع الاشتراكى بالسعر المعتدل •

هكذا ••• نجد قطاعا عريضا من أبناء الرأسمالية الوطنية فى مجـــال الصناعة ، يضم عشرات الآلاف من المواطنين ، ويشكل قوة انتاجـــية كبيرة وفعالة فى المجتمع ، يعانى من استغلال مزدوج •• يمارسه من ناحية ، تجـار الخامات ومستلزمات الانتاج ••• ومن ناحية أخرى يمارسه تجار التوزيع •• وهؤلاء وهؤلاء يمثلون قلة من بقايا الاستغلال ، تتحكم وتستغل القطاع الاكبر والأهم ، من فئات الرأسمالية الوطنية فى هذا المجال ، الى جانب اسـتغلالهم للملايين من المستهلكين •

ان أصحاب الورش المنتجة ، والعاملين معهم فى صناعة المنتجات الجلدية لهم مصلحة حتمية وأكيدة فى التحول الاشتراكى ، حتى تتحرر هـــذه الفئـة

العريضة فى قطاع الرأسمالية الوطنية ، من صـــور الاستغلال والتحكم وعدم الاستقرار ·

ان ازدهار هذه الصناعات الوطنية ـ وقد تفوق فيهـــا أصحاب الورش الصغيرة والعاملون معهم ـ يعتبر قوة دفع للانتاج القـــومى ، ومساهمـة ايجابية ، فى زيادة تصدير هذه المنتجات ، ذات المستوى الانتاجى الخاص ·· الأمر الذى يضاعف من حصيلتنا فى العمـــلات الأجنبية ، الى جـانب سد الاحتياجات المحلية لهذه المنتجات ··

وأهم عوامل ازدهار هذه الصناعات الوطنية ·· كفالة الاستقرار النفسى والاجتماعى والمادى عند هذه الآلاف من العـاملين فيها ، حتى تنطلق قدراتهم وطاقاتهم ، لرفع مستوى الانتاج وزيادته ، مما يعود على أبناء هذه القـــاعدة العريضة وكذلك على المجتمع بالخير ·

هذه الألوف من الذين يعملون فى هذا الميدان ، يمثلون جزءا هاما من قوى الشعب العاملة وجماهيرها ، وقطاعا من قطاعات الرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعة ·· تشارك فى توفير الكفاية الانتاجية لمجتمعنا الاشتراكى ، وتتطلع الى تحقيق العدالة فى توزيع العائد ، وسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة ، فى مجتمع يسعى بنضال أبنـــائه ، الى اذابة الفوارق بين الطبقات ، ومنـــع استغلال الانسان للانسان ·

ان أصـــحاب التجـارة التقليدية ، من بقـايا النظام الاستغلالى ، الذين ما يزالون يمارسون ألوان الخداع والتحايل ، وأساليب الاستغلال ، للكسب الحرام فى المجتمع الاشـــتراكى ، لا يقبلهـــم مجتمعنا ضـــمن « الرأسمالية الوطنية » ، ما لم يفيقوا الى ضمائرهم ، ويعـرفوا الطريق الحلال من الطريق الحرام ، فليتزموا بشريعة الحق والعدل ، التى يؤكدها مجتمعنا الاشتراكى ويؤمن بها عقيدة ونضالا ، لا مجرد ألفاظ وشعارات للمتاجرة ·

ان عشرات الآلاف من المواطنين ، العاملين فى صناعة المنتجات الجلدية ، هم أحق بعضوية التنظيمات السياسية على كافة مستوياتها ، بعكس الفئـة القليلة المستغلة لجهد الجماهير وأموالهم ··· والاستـغلال لا مكان له فى مجتمعنا الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا ·

ومن بين هـــذه الآلاف المؤمنة الصـابرة ، المنتجة والعاملة ، عناصر ثورية ، تستحق ان تمثل هذا القطاع ، وتعبر عن آلامه وآماله ، وتناضـــل من أجل تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ، وتعميق المثل العليـا للمجتمع الاشتراكى العادل ·

فئة قليلة .. تستغل القواعد العريضة

للراسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة

لا بأس أن نجمل ، هنا ، بعضا من النماذج العديدة لقطاعات عريضة ، تحتويها الرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعة ، وتضم مئات الآلاف من المتخصصين ذوى الخبرات والمواهب والمهارات الفنية والحرفيين ، رغم ان كل فئة ، تحتاج فى الواقع الى أحاديث مستفيضة ، نظرا لأهمية هذه الفئات ، من العاملين فى المجالات الصناعية ، من حيث مساهمتهم الايجابية فى زيادة الانتاج ... ومن ناحية أخرى ،فهم يمثلون دعامة فى المجتمع الاشتراكى ..

هذه الأعداد الضخمة ، عاشت ومازال تعيش ، تحت وطأة استغلال فئة قليلة ، من بقايا النظام الاستغلالى ، لا يمكن لمجتمعنا أن يقبلها فى اطار تحالف قوى الشعب االعاملة .

وعلى سبيل المثال ، فهناك عشرات المئات ، من العاملين فى الصناعات الفنية الدقيقة ، والمنتجات الخشبية والمعدنية والصدفية ، اشتهرت بها مصر منذ قديم الزمن ، يتوارثها الابناء عن آبائهم ، ويلقنها الجيل الحاضر الى جيل صاعد ، وتتجلى فيها الخبرة المبدعة ، والملكات الفنية ، ويتمثل فيها لون أصيل من ألوان الفن والزخرفة المصرية والعربية ، فى هذه المنتجات .

هذه الفئات – المتجمعة فى الأحياء العريقة والقديمة من بلاد مصر – تساهم بفنها وجهدها وانتاجها الدقيق فى زيادة الثروة القومية ، لتلبية حاجة الاستهلاك المحلى ، ومايتطلبه التصدير للخارج .

ومع ذلك ، نجد هذه الفئات ، تعانى من استغلال عناصر من تجار الخامات ، وعناصر أخرى تحتكر التسويق والتوزيع .. فتحصل على هذه المنتجات من صانعيها بأبخس الأثمان ، لتبيعها بالأسعار الفاحشة .

وحينما نمعن النظر فى أرجاء مجتمعنا ، ونبحث عن التجمعات الجماهيرية المنتجة ، نجد عشرات أخرى من النماذج ، التى تواجه صور الاستغلال من فئات قليلة لا هم لها الا الكسب غير المشروع

مئات من الذين يملكون الورش الصغيرة لانتاج بعض الصناعات التكميلية من سباكة ، وخراطة ، وصناعة قطع الغيار ، وما قد تحتاجه المصانع الكبيرة ، التابعة للقطاع الاشتراكى من أدوات ومستلزمات ، ومع أصحاب

الورش آلاف من العاملين ٠٠٠٠ وهناك عشرات الآلاف ، من الذين يصنعون المنتجات البيئية ، التى يحتاجها المواطنون فى حياتهم اليومية وفى أعمالهم ، سواء فى المدن أو القرى والحقول ٠

وعشرات الآلاف من صناع الملابس والترزية بأنواعهم ـ أصحاب الورش والعاملين معهم ـ يبذلون جهدهم ومهارتهم ، لسد احتياجات المواطنين ، وزيادة الانتاج ٠

ومثل هذه الأعداد ، يصنعون الأدوات المنزلية العديدة ، فى ورش صغيرة ٠

هؤلاء جميعا ، وغيرهم عشرات النماذج ، من قطاعات الرأسمالية الوطنية فى مجالات التصنيع ، عاشوا ويعيشون حتى اليوم ، يقاسون من بقايا العناصر الاستغلالية ، والى جانب ذلك ، فهم محرومون من أى ضمان اجتماعى أو مادى ، يوفر لهم ولأسرهم حياة الاستقرار ، حتى تندفع ملكاتهم وطاقاتهم ، لرفع مستوى الانتاج وزيادته ، لتحقق لنفسها وللمجتمع ، مزيدا من الرفاهية والتقدم ٠

هكذا ، تتضح لنا الصورة الصادقة والواقعية للرأسمالية الوطنية فى ميادين التصنيع ، بأبعادها وفئاتها ٠٠٠ ليست هى الفئة المستغلة القليلة ، التى مارست الوانا مختلفة من استغلال العاملين فى قطاع الرأسمالية الوطنية وتمارس استغلال المجتمع ، انما هى الفئات العريضة التى تنتج ، وتعمل ، وتستخدم جهودها وملكاتها وخبراتها الفنية ، للمشاركة فى زيادة الانتاج القومى ٠

ومن هذه القواعد العريضة المنتشرة فى أنحاء بلادنا ، توجد عناصر ثورية تحس بمشاكل الجماهير العاملة ، وتؤمن أن ازالة صور الظلم الاجتماعى والاستغلال ، من على كواهل هذه الفئات ، لا يتأتى الا بالطريق الاشتراكى ، والأسلوب العادل الذى يسلكه المجتمع الذى يمنع استغلال الانسان للانسان ٠

ان مصلحة مئات الآلاف من أبناء الرأسمالية الوطنية ، هى فى التحول الاشتراكى وزوال صور الاستغلال ، هى فى تدعيم مجتمع الكفاية والعدل ، وفى اقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ، لتحل محل العلاقات الاستغلالية ، وهى فى تأكيد تحالف قوى الشعب العاملة ، والعمل على اذابة الفوارق بين الطبقات ٠

والأمر يحتاج أن نلقى بعض الضوء ، على وسيلة تحقيق الاستقرار الاجتماعى وكفالة الامان لأبناء هذه القاعدة العريضة وأسرهم ، فى مجتمعنا الاشتراكى ٠

وصلنا فى مناقشة فئات الرأسمالية الوطنية فى القطاع الصناعى ، إلى تحديد أربع حقائق :

الأولى : أن الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة ، ليست هى الفئة القليلة المستغلة ، التى سادت وسيطرت ، فى عهود النظام الاستغلالى والطبقى .. لكنها تحتوى الآلاف من المواطنين — أصحاب الورش المنتجة والعاملين معهم — الذين ينتشرون فى كل قرية ومدينة ، وفى كل حى من أرجاء البلاد .. ويعملون فى مجالات الانتاج المختلفة .

الثانية : إن هذا القطاع العريض من الرأسمالية الوطنية ، تستغله فئة من تجار الخامات والسماسرة وتجار التوزيع المستغلين ، الذين يمارسون حتى اليوم ، السلوك الاستغلالى ويفكرون بمنطق الكسب الحرام .

الثالثة : أن هذه الفئات العديدة من جماهير العاملين ، تقوم بدور هام فى المجتمع ، وتدعم الانتاج القومى ، بما لديها من خبرات وملكات ومهارات فنية ، وتسد احتياجات ضرورية للمجتمع ، تلزمه بجانب الانتاج الآلى الضخم الناتج من القطاع الاشتراكى العام .

الرابعة : المصلحة الاكيدة لهذه الفئات هى فى التحول الاشتراكى ، والوسيلة الوحيدة لحل مشاكل هذه الجماهير العاملة المنتجة والمستغلة ، هى التنظيمات الاشتراكية ، حتى يحل بها الاستقرار فى عملها ومعاشها ، وحياة أسرها ؛ بدلا من صور الاستغلال والضياع التى فرضت عليها ، ومازال الكثير منها مترسبا فى مجتمعنا ..

وقد آن الأوان أن تعم النظرة الجدية ، فى كل فئة من هذه الفئات ، وأن تتولى العناصر القيادية تنظيم فئاتها ، حتى نحقق الحل الثورى لمشاكل هذه الجماهير .. خاصة وان المجتمع الاشتراكى فى مصر ، يساند كل فئة تنتمى الى صناعة واحدة أو حرفة ما ، يتجمعون على مستوى الحى أو القرية او المدينة .. لتستطيع أن تقيم تنظيما تعاونيا ، وذلك يحقق أهداف الفرد واهداف الجماهير ، **وأهداف المجتمع ككل** ..

* **فالتنظيم التعاونى** لأصحاب هذه الورش والعاملين فيها ، يجعل من التجمع الجماهيرى لكل فئة ، قوة انتاجية ، لها وزنها وقيمتها ، فى رفع مستوى الانتاج وأحجامه ، بما يعود عليها ، وعلى الانتاج القومى بالفائدة المشتركة .

* **تمد هذه التعاونيات** ، كل فئة بما يلزمها من الخامات ومستلزمات الانتاج ، من القطاع الاشتراكى مباشرة ، بالاسعار المحددة رسميا ، وبأيسر الطرق •• وبذلك تزول صور السوق السوداء للخامات ، واستغلال تجار الجملة ، وتحكم الفئة القليلة من السماسرة فى جماهير العاملين ••

* **تتولى هذه التنظيمات التعاونية** ، مهمة التوزيع المباشر والتسويق للمستهلك ، بالأسعار المعتدلة ، وبذلك تنتفى صورة أخرى لاستغلال تجار التوزيع ، الذين مايزالون ينظرون الى الكسب غير المشروع ، سواء من المنتج أو من المستهلك •

* **من خلال هذه التنظيمات التعاونية** ، ومن التحسن فى أحوال العاملين فى هذا القطاع ، يمكن تحقيق التأمينات الاجتماعية المنظمة ، لكل العناصر من أصحاب الورش أو العاملين فيها .. لتكون ضمانا ضد البطالة والعجز والشيخوخة وغير ذلك •• نظير اشتراكات ، يدفعها المواطنون دون ارهاق أو عناء •• بل يمكن أن يمتد نشاط هذه التنظيمات التعاونية الى تشجيع وسائل الادخار للعاملين ، لمضاعفة هذه الضمانات الاجتماعية للفرد وأسرته •

* **تقوم هذه التعاونيات** ، بالاشراف على تنفيذ القرارات الاشتراكية العادلة ، التى تضمن للعاملين حقوقهم ، وتحرص على زيادة الانتاج والارتفاع بكفاءته ، واقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين الناس ، فى مجتمعنا الاشتراكى ، وتهدف ـ فى الوقت نفسه ـ الى ازالة بقايا استغلال الانسان للانسان •

* **ان مجالات العمل الخلاق أمام التنظيمات التعاونية فى المجتمع** الاشتراكى ، واسعة المدى ••• وقد عبر الميثاق الوطنى ، عن ارادة المجتمع وأمله ، فى توسيع نطاق هذه التنظيمات التعاونية ، فى كل المجالات ••• حتى تضمن مصلحة الفرد ، وتشارك فى تحقيق مصلحة المجتمع •

وحين أسوق هنا بعضا ، مما يستطيع المجتمع الاشتراكى فى مصر ، أن يوفره لهذه القواعد العريضة من الرأسمالية الوطنية الصناعية ، عن طريق التنظيمات التعاونية المختلفة •• فلست أطرح مشروعا موضوعا ، يراد له التنفيذ ••

ولكننى فى الواقع ، أعبر عن تجارب رائدة تمت وتتم بنجاح بين بعض هذه الفئات ، فى مواقع عديدة لقوى الشعب العاملة ••

وبرغم قلة اعداد هذه التنظيمات التعاونية بعد ، وبرغم الفترة القصيرة فى عمر هذه التنظيمات ، الا أنها استطاعت أن تحقق أملا طالما كان فى أحلام الآلاف من أبناء هذه الفئات •• وكان ذلك ، بفضل قيادات ثورية ، من بينها ،

التحمت بالجماهير ، وتلمست مشاكلها ، وأنارت لهـا الطريق ، وقادت حركتها ، الى هذا الحل الثورى ٠٠ وقد لقيت الرعاية والمساعدة من التنظيم الشعبى الأم ، فتحققت بذلك ، أهـداف الجماهير العاملة ، وأهداف مجتمع قوى الشعب العاملة ٠

مثل هذه القيادات الثورية المؤمنة ، التى تناضل لازالة صور الاستغلال ، وتعمل على تعميق المبادىء الاشتراكية ، التى يؤمن بها مجتمعنا ، هى الأحـق بتمثيل هـذه الفئات فى التنظيمـات الشـعبية والسياسـية على مختلف مسـتوياتها ٠٠

ممثلو الرأسمالية الوطنية بقطاع الصناعة

فى التنظيمات الشعبية وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى

اذا أردنا تحديد ممثل الرأسماليةالوطنيـة الصنـاعية ، فى التنظيمـات الشعبية وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، فلابد ان نتمثل فى فكرنا دائما ، التساؤل الهام ، الذى يقودنا دائما الى تحديد واقعى وسليم ٠

((ماهى الفئات الجماهيرية العاملة والمنتجة ، التى يحتويها هذا القطاع ؟ وما هو دورها الايجابى فى البناء الاشتراكى ، ومصلحتها فى المجتمـع الذى نرفع بنيانه فوق أرض مصر ، على قاعدة من التحـالف بين قوى الشعب العـاملة ؟)) ٠

هـذا التساؤل ، يلقى نورا كاشفا ، على عناصر يجب أن نستبعدها من حسابنا فى تمثيل هذه الفئات ٠٠ كما أنه يساعدنا على تحديد العناصر الثورية المرتبطة بهذه الجماهير الشعبية الملتحمة بها ، الممثلـة لها ، والمعبـرة عن مشاكلها ، الملتزمة بمبادىء المجتمع وأهدافه ٠

ان الحديث عن الفئات المختلفة ، من القطاع العريض ، للرأسمـالية الوطنية فى مجال الصناعة ، بقصد توجيه الأنظار ، الى أبناء هـذا القطاع ، وابراز دورهم البناء فى المجتمع الاشتراكى ٠٠ ومحـاولة فى الوقت نفسـه ، لعرض بعض المشاكل التى تواجه هذه الفئات ٠٠٠ واستغلال فئة قليـلة ؛ متخلفة من النظام الاستغـلالى القديم ٠٠ استطاعت فى مرحلة التحـول الاشتراكى أن تندرس فى صفوف قوى الشعب العاملة وتحمل شعار الرأسمالية الوطنية ، لتخفى من ورائه أساليب استغلالها لجماهير الرأسمالية الوطنية ٠٠ وللمجتمع ٠

من هنا نستطيع أن نقطع بضرورة استبعاد ثلاثة من العناصر ، في مجال تحديد ممثلي الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، في التنظيمات الشعبية وفي اللجنة المركزية ٠

١ ـ العناصر المستغلة ، التي فرضت نفسها على هذه الفئات ، وتوارت وراء الرأسمالية الوطنية ، لتمارس صور الاستغلال والاحتكار ، حتى في خلال مرحلة التحول الاشتراكي ٠٠ من تجار الخامات المستغلين ، وتجار التوزيع والسماسرة ٠٠ واذا كنا قد استبعدنا مثل هذه العناصر أصلا من شرف أنتمائها الى قطاع الرأسمالية الوطنية ، في مجتمع مصر اليوم ، فبديهي ألا نسمح بتسللها ، الى التنظيمات الشعبية على أى مستوى من المستويات ٠

٢ ـ العناصر التي نبعت من بين هذه الفئات ٠٠ لكنها انحرفت بعد ذلك وعزلت نفسها عن القواعد الجماهيرية ، وتعالت عليها ، حينما شدتها نزوات التطلع الطبقي ٠٠ وتحاول دائما أن تقود من جديد نضال هذه الجماهير ، بحجة انتمائها السابق ، الى الفئة العاملة المنتجة ، للرأسمالية الوطنية في قطاع الصناعة ٠٠ يجب أن لانسمح بمثل هذا التضليل ٠

٣ ـ العناصر السلبية من فئات الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، التي لاتريد ولا تقدر على الارادة ، للخروج من أطار المصلحة الفردية ، وهي لاتهتم بمصلحة جماهير الرأسمالية الوطنية الصناعية ، والمصلحة المتكاملة والمترابطة للمجتمع الاشتراكي الذى تعيش فيه ٠

وهكذا ، يمكن بعد ذلك أن نحدد بالواقع والمنطق في سهولة ، خصائص العناصر ، القادرة على تمثيل فئات الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، في التنظيمات الشعبية وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ٠٠ انها ولا شك :

- **القيادات المرتبطة بهذه الفئات واقعا ومصيرا ٠٠ الملتحمة بجماهيرها ٠**
- **القيادات الثورية ، المدركة لمشاكل هذه الفئات ٠٠ الواعية لحلولها العلمية والعملية ٠٠ المناضلة لازالة صور الاستغلال والتحكم من حياة ابنائها ٠**
- **القيادات الملتزمة بمبادىء المجتمع الاشتراكي ، وقوانينه وقراراته الثورية ، المكافحة مع فئات الشعب العاملة ، في الطريق الى تحقيق اهداف المجتمع ، ومثله العليا ٠٠**
- **القيادات التي تحمل شرف النضال من أجل الجماهير ، دون تعال او انعزال ، لتدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠ والتمكين للعلاقات الاجتماعية السليمة ٠٠ واذابة الفوارق بين الطبقات ٠٠**
- **القيادات المندفعة لتطوير الانتاج ، والارتفاع بمستواه ، وتزايده المستمر ٠٠ لتحقيق المصلحة المشتركة لأبناء هذا القطاع ، ولجماهير الشعب ، دون ما استغلال ٠**

*** القيادات التى تضع نصب أعينها وتدرك دائما السؤال الهام (ما هى الفئات الجماهيرية الحقيقية، التى يحتويها قطاع الرأسمالية الوطنية الصناعية •• وماهو دورها الايجابى •• ومصلحتها فى المجتمع الاشتراكى ، الذى نريد ان نرتفع به عاليا •• بالحق والعدل •• بالعمل والنضال ؟) •**

الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات

يتبادر الى كثير من الأذهان ، أن الرأسمالية الوطنية فى الخدمات ، تعنى التجارة والتوزيع ، ولا تحتوى الا فئات العاملين فى هذا المجال فقط •

والواقع أن قطاع التجارة ، ليس الا واحدا من مجالات الخدمات المتعددة — لا ينكر أحد أهميته ودوره ، وانتشاره فى المجتمع •

فالرأسمالية الوطنية فى الخدمات ، تضم فئـــات أخرى غير التجارة ، يحددها لنا الاطار العام ، لتخطيط العمــل الوطنى ، ومجالاته فى المجتمع •• وأهمهـــا :

* خدمات التجارة والتوزيع
* الخدمات الصحية
* خدمات الاسكان
* الخدمات التعليمية
* خدمات النقل والمواصلات
* ثم خدمات أخرى ، أقل أهمية من هذه الفروع الرئيسية للخدمات •

وحين عبــر الشعب المصرى عن ارادته الحرة ، ورسم طريقه الاشتراكى الفريد ، النابع من ايمانه ، ووعيه ، وحسه الصافى ، وضع جماهير الرأسمالية الوطنية ، كدعامة من الدعامات الخمس لقوى الشعب العاملة •• ولذلك نرى من الواجب ، أن تكون نقطة البداية — فى تحديد القيادات ، التى تمثل بصدق قطاع الرأسمالية الوطنية للخـــدمات فى تنظيماتنا الشـــعبية — هى المعرفة الواضحة لكل فئة من هذه الفئات•• بجماهيرها العريضة وقواعدها الشعبية ، بظروفها ودورها فى المجتمع •• الى جانب المعرفة المحددة والقاطعة لكــل العناصر المعوقة ، التى تتخفى وراء (الرأسمالية الوطنية للخدمات) ، وتمارس استغلالا للمجتمع ، ولجماهير العاملين فى هذا القطاع •• بنفس الأســلوب ، وبذات التفكير السقيم القديم ••

أكثر من ذلك — كما أكدت التجربة والواقع الملمـــوس — ان العناصر المستغلة فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات ، لم تتورع ان تحيل سنوات

التطور الثورى ، والتحول الاشتراكى ، الى فرصـــة تزيد من استغلالها فيها ، بكل الأساليب غير المشروعة القديمة منها والمستحدثة ، بغير وازع من ذمة أو ضـــمير ٠٠

وما زالت لهذه العناصر المستغلة بقايا ، تود لو يدوم استغلالها ، وتحلم أن يظلها ويحميها ، مجتمع استغلالى ، تعيش فى مناخه وتفرخ ٠٠

هذه العناصر ـ وان قل عددها ـ الا أن اســتمراءها للاستغلال ، يعوق مسيرة المجتمع الاشتراكى ، ويهدد بناءه وتقدمه ، ولا شك أن له أسوأ الآثار على جماهير الرأسمالية الوطنية أنفسهم ٠٠٠ الذين يتوقون الى اداء دورهم الأصيل ، بالجهد والشرف والوفاء ٠٠ ومئات الآلاف من العاملين فى قطاع الخدمات وميادينه ومجالاته ، يؤلفون القاعدة العريضة والسليمة للرأسمالية الوطنية ، وهم ينتشرون فى كل مكان وكل موقع من بلادنا ٠٠ يقدمون خبراتهم، وعملهم وجهدهم ، للارتفاع بمستوى الخدمات وتطويرها ٠٠ ويؤدون بحق ، دور الرأسمالية الوطنية فى خدمة المجتمع الاشتراكى ، دون أى استغـلال أو سيطرة أو انحراف ٠٠

ونعرض لكل قطاع من قطاعات الرأسمالية الوطنية للخدمات على حدة ٠٠ حتى نستطيع أن نستكشف قياداتها السليمة التى تتمكن عن جدارة وبايمان أن تحمل مسئولية دورها القيادى ، فى مجتمع قوى الشعب العاملة ، الذى يجب أن تزول منه كل صور استغلال الانسان للانسان ٠

مفهوم الراسمالية الوطنية
فى قطاع الخدمات التجارية

يتعين علينا ـ ونحن بصدد دراسةهذا القطاع الهام ، للراسمالية الوطنية فى التجارة ،داخل المجتمع الاشتراكى ـان نتذكر المفهـوم الواضـح والوظيفة المحددة لها والتى عبر عنها الميثـاق الوطنى بالتحـديد ٠٠ ٠ ذلك يحـــدد لنا الفـرق الشاسع بين المفهوم القديم للتجارة ـ فى مجتمع سيادة السيطرة الاستغلالية ، وتحكم القلة ، فى جموع الشعب ، حين كانت التجـارة تعنى ، الاستحواذ على كل مايمـكن الوصول اليه ، من استغلال بأى وسيلة ، وتحت أى ظرف من الظروف ـ وبين مفهـومالتجارة فى مجتمعنا الاشتراكى ٠٠وانها خدمة للمجتمع ، يجب أن تؤدى بالامانة ، وبأفضل الطرق وايسرها ، مقابل أجر عادل ومحدد ، أو عمولة معـقولةلاتصل ابدا ، الى حد الاستغلال ٠

واضح اذن ، أن التجارة ، ليست وسيلة للاستغلال ، ولا هي أداة للتحكم أو السيطرة في مجتمع مصر اليوم ، ولا هي انتهاز أى ظرف من الظروف للكسب غير المشروع ٠

وحين وسع صدر المجتمع المصرى ،لاحتواء تجارة الجملة مثلا ، وابقاها فى مرحلة التحول الاشتراكى ، كان يعتقد ، أن هذا الجزء من التجارة ، سيجدد من نفسه ، ويعود الى ضميره ، ويشق بالعمل النزيه ، طريقا للجهد الخلاق ، من أجل خدمة المجتمع ، ليؤدى دوره ، فى توصيل السلع من مصدر الانتاج ، الى تاجر التجزئة ، باليسر والأمانة نظير العائد العادل المحدد له ٠

الا ان الكثيرين من تجار الجملة ،أخذوا يسيئون الى المجتمع الذى احسن اليهم ، واحتواهم فى قواعده العاملة ، وعناصره الوطنية ٠٠ فالكثيرون منهم ، لم يتحولوا عن أسلوب الاستغلال الطفيلى ، الذى كان شائعافى العهود الظالمة ٠٠ بل لقد انتهزوا فرصة الارتفاع فى مستوى الدخول عند الأفراد ، ليعتصروا كل زيادة فى الدخل لأنفسهم ، وليحصلوا على مزيد من الكسب الحرام ٠

ان ما مر به مجتمعنا من أزمات مفتعلة فى التجارة الداخلية ، وماواجه من اختناقات مصطنعة ، لم يكن الا نتيجةانحرافات هؤلاء وجشعهم واساليب استغلالهم الفاحش ، اقترفوها فى حق الشعب ٠٠ بل وفى حق الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجارة والتوزيع ذاتها ٠٠٠

ومع ذلك ، فهؤلاء قلة فى هذا القطاع العريض ، الذى يضم عشرات المئات من آلاف العاملين فى التجارة ، بصدق وبذمة ، فى دأب وشرف وأمانة ٠٠ يقدمون خبرتهم وعملهم وجهودهم ، تلبية لخدمة المجتمع وراحته ٠٠ ينتشرون فى القرى والكفور ٠٠ فى الأزقة والشوارع ٠٠ فى الاحياء والمدن ٠٠ فى المراكز والبنادر ، ويصنعون دورة دموية صحية ، فى حياة المجتمع اليومية ٠٠ يؤدون واجبهم الوطنى كاملا فى خدمة مجتمعهم ، ملتزمين بأهدافه ، مؤمنين بطريقه العادل وقراراته الحاسمة ، وأسلوبه الواضح ٠٠

هذه الجماهير من التجار والعاملين فى التجارة ــ الذين يسعون فى المجتمع بالشرف والالتزام والضمير ، ويعرفون دورهم ، وأهميته فى المجتمع ، فيقبلون عليه بالرضى والحماس ، ويؤدونه أحسن مايكون الأداء ــ هم الذين يؤلفون بحق قواعد الرأسمالية الوطنية لقطاع التجارة والتوزيع فى مجتمعنا الاشتراكى ٠

ان هذه الجماهير العريضة ، لها مصلحة أكيدة ، وارتباط مصيرى ، بالتحول الاشتراكى ، الذى يمكنها من الحصول على السلع بأسعار محددة لذلك ، فى يسر ودون تحكم أو سيطرة ٠٠ حتى تستطيع أن تقدمها بدورها ، الى الجمهور وبالأسعار المحددة لذلك أيضا ٠٠ ويكون لها بعد هذا الجهد ،

جزاء عادل ، تقرره شريعة العدل وشريعة الحق ، دون استغلال من فئة لأخرى أو من انسان لانسان غيره ..

واذن فليست الرأسمالية الوطنية فى قطاع خدمات التجارة والتوزيع ، داخل مجتمعنا الاشتراكى ، هى تلك الفئة القليلة المنحرفة ، من تجار الجملة المستغلين ، وسماسرة السوق السوداء ، الذين يشكلون اقطاعا فى التجارة ، وطبقية فى مجال خدمات التجارة والتوزيع ، ويسيئون الى المجتمع ، الذى يجب أن يلفظ كل مستغل من اطار القوى العاملة للشعب ، صاحبة المصلحة والحق الشرعى فى المجتمع .. ولذلك فقد كان لاستغلال هذه الفئة القليلة ، أثرها السيىء لدى جماهير الشعب ، وامتدت لتصيب بالأذى والاساءة ، قطاع الرأسمالية الوطنية فى التجارة ، وانعكس ذلك على مئات الآلاف من العاملين فيها ، فى صور التحكم والسيطرة .. من فئة قليلة مستغلة ، تشكل حلقة الوصل فى مسار التجارة ، بين مصادر الانتاج ، وبين هذه الجماهير الغفيرة من التجار الوطنيين غير المستغلين ..

والتجارب التى واجهها مجتمعنا ، وسببت له المضايقات ، خلال السنوات الماضية كلها ، فى مواجهة أساليب هذه الفئة القليلة المستغلة ، أعطتنا دروسا مستفادة ، ولابد أنها أعطت جماهير الرأسمالية الوطنية المؤمنة بدورها ، نفس الدروس .

تكشفت ثلاث صور للاستغلال فى قطاع التجارة

رغم المناخ الصحى الذى هيأه المجتمع الاشتراكى

ليس غريبا ، أن تعيش المجتمعات الرأسمالية ، فى مهب التيارات العاتية للمضاربات التجارية والاحتكارات ، ووسط دوامة الارتفاع والاعتدال ، لأسعار السلع ، وفقا لحرية الهوى وأصحاب المصلحة ، تحميهم فى ذلك طبيعة المجتمعات الرأسمالية المستغلة .

وقد يكون لوعى الشعوب ، وتحكمها فى رغباتها الاستهلاكية ، بعض الأثر ، فى تفاوت درجات هذا الاستغلال ، لكن الأمر فى كل الدرجات ، يمثل سيطرة كاملة ، وتحكما من فئة قليلة مستغلة لجماهير الشعب ، واستهتارا بمقدراتها .. وقد يبلغ المدى بهذه الفئة ، أن تفضل حرق المنتجات والسلع والمحاصيل ، أو القاءها فى البحار طعاما لوحوش البحر ، عن بيعها لجماهير المستهلكين ، لأن هذه الفئة المستغلة تحافظ على السعر المرتفع ، لما تحتكر وما تملك .

وشعب مصر ، عاش فى مواجهة هذه التيارات والأهواء .. حتى أنه فى يومه ، لم يكن يدرى ما تخبئه له الفئة المستغلة فى غده بالنسبة لاحتياجاته

من السلع وأسعارها ٠٠ فهى تأتى اليه وفقا لما يريد الأجنبى المحتكـــر ٠ ٠ وتصله بالقدر الذى يحدده المستغلون ، وبالسعر الذى يفرضه السمــاسرة والمغامرون ٠٠٠ وسيطرة رأس المـال على الحكم ، كانت قائمة ومستحكمة ، تسود وتستعلى ٠

ويوم قامت الثورة واعلنت مبادئها الستة ، نص المبدأ الثالث فيها ، على ضرورة القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ٠٠ واتخــذت الاجـراءات الثورية ، لوقف طوفان الاستغلال والاحتكار فى المجتمع المصرى.

واذا كانت الأمثلة الصارخة والعديدة ، ما تزال فى اذهاننا ، فاننا لا ننسى منها ، احتكار توزيع الدواء مثلا ، وفرض اسعار خيالية من السماسرة والموزعين لتروى نهمهم ٠٠ وحين اتخذ القرار الثـورى ، بسيطرة القطاع الاشتراكى على استيراد الدواء ، وتخفيض السعر بما يعادل الربع ، كان ذلك دليلا ، ان هذه القيمة بكاملها ، كانت تذهب الى جيوب السماسرة ، ممن لم يكن لهم جهد ولا دور ، سوى احتكـــار التوزيع واستنزاف أموال المرضى ، واستغلال حاجتهم الملحة للدواء ٠

وحين صاغت الأرادة الشعبية ، منهجها الواضح بالنسبة للتجارة ، وحددت لها فى الميثاق الوطنى دورا ، وواجبا ، لخدمة المجتمع ، كانت بذلك تمهــد للتجارة طريقا واضحا ومحددا ، حتى تنتقل السلعة من مصدر انتاجها فى الداخل أو الخارج ، الى يد المستهلك بانتظام وسهولة ، وبتسلسل دون تعثر ٠

ولقد اكدت ، ان تأميم هياكل الانتاج والدعـامات الاقتصادية الرئيسية والاستيراد ، لم يكن ولن يكون هدفا فى حد ذاته ٠ ٠ لكنه الحل الحتمى ، والطريق الآمن ، الذى يوصلنا الى هدف توفير الكفاية والعــدل ، بديــلا للاستغلال والتحكم الطبقى ٠٠ ولتوجيه كافة الطاقات لخدمة جموع الشعب وتحقيق مصلحة المجتمع ٠

أكثر من ذلك .. فان مجتمعنا الانسانى ، فى سنوات التحول الاشتراكى والبناء الاقتصادى ، أعطى للجوانب الاجتماعية والانسانية ، أولوية فى كل المجالات ، رغم حاجة هذه الفترة دائما ، الى توجيه كل عائد متاح ، لتدعيم القاعدة الاقتصادية المنتجة أولا .. ولم تشأ ارادة الثورة المصرية ، أن تحرم الشعب من احتياجاته المختلفة ، وقد طالت عليه عهود الحرمان .

كان طبيعيا ، أن تسير عجلة التجارة ، فى طريقها المحدد والممهد وفى دورتها المنتظمة ، خصوصا بعد أن وضعت الدولة فى برامجها ، توفير السلع المحلية والمستوردة ، التى تلزم لاستهلاك الجماهير وحاجاتهم ، وحددت لكل فئات العاملين فى التجارة جزاء عادلا .

الا أن الظواهر التى واجهها المجتمع ، خلال السنوات الماضيــة ، تؤكد ان الطريق الذى أرادته الثورةمستويا ومضيئا ، شابته بعضالشوائب والعراقيل، نتيجة للسلوك الاستغلالى من فئات قليلة ، انساقت وراء الكسب غير المشروع .. فأساءت بذلك الى مجتمع ، يؤمن بضرورة القضاء على كل صور الاستغلال .. بل وأساءت كذلك الى قطاع الرأسمالية الوطنية فى التجارة ذاته .

وليست مبالغة اذا قلت ، انه ما من فرد من جماهير الشعب ، الا وشـــعر بالضيق والمشقة ، فى حياته اليومية ، من جراء اختفاء سلعة أو نقص المعروض منها .. من عدم جودة السلعة أو وجود غش ظاهر وتلاعب فيها .. الى آخر اساليب الاستغلال والخداع والانحراف .

والذين يقدرون على ارتياد مسالك السوق الســوداء ، كانوا يحصــلون على ما يلزمهم من السلع ، بالأسعار التى يطلبها التاجر المستغل .

ان اختفاء سلعة من الاسواق ، وظهورها فى السوق السوداء ، عند تجار الخفاء ، لا تعنى الا شيئا واحدا ، هو ان فئة من التجار ، تمارس الاستغلال ، وتسبب ما يحدث من ازمات مصطنعة بكل الوسائل والاساليب .

وفى محاولة لتحديد صور الاستغلال فى قطاع التجارة ــ على هدى التجارب التى مر بها المجتمع طوال مرحلة التحول الاشتراكى ، وبرغم المنــاخ الذى هيأته الدولة لطريق التجارة ــ يمكن القول :

ــ ان فئة من التجار مارست وتمارس استغلال المستهلك وجماهير الشعب .

ــ وهناك فئة من التجار ، استغلت وتستغل القطاع الاشتراكى العام .

ــ وهناك فئة من التجار استغلت وتستغل جموع التجار الآخرين ، الذين يمثلون حقيقة ، قطاع الرأسمالية الوطنية فى التجارة .

والفئات الثلاث ، تمارس هذا الاستغلال بالطرق الظاهرة والخفية ،وهى بذلك تخرج عن طريق المجتمع الاشتراكى وعن مبادئه الأساسية .

فى قطاع التجارة فئات

تستغل ملايين المستهلكين

حاولت أن احدد ، نواحى الاسغلال فى قطاع التجارة ، وقلت انها تنطوى، تحت ثلاثة أنواع من الاستغلال .. وأحاول بعد ذلك ان اتناول استغلال فئــة قليلة من التجار لجموع الشعب وملايين المستهلكين .

والمجتمع الاشــتراكى ــ الذى وضع الرأســمالية الوطنية ، وفروعها المختلفة ، داخل أطار قوى الشعب العاملة وتحالفها ، وحدد طريقا واضحا عادلا،

أمام الفئات المختلفة ـ أراد ، ولابد من تحقيق ارادته ، ان يصنع دورة منتظمة وسليمة لخـــدمات التجارة ، التى تقدم للمواطنين ٠٠ والمجتمع فى الوقت نفسه ، حدد الجزاء والعائد ، وقدم التسهيلات اللازمة ، للتجارة الوطنية ، على اساس الالتزام ، بطريق المجتمع ومبادئه وأهدافه .

وقد شهد هذا الجيل ــ قبل خمسة عشر عاما ــ حالة الكساد التى كانت تسود التجارة ، فى عهود التخلف والحرمان .. حينما كانت القدرة الشرائية ، فى مستوى العدم ، عند الملايين من جماهير الشعب ٠٠ وكانت السلع تبور عند التاجر ، فلا يجد من يقبل على شرائها ، الا ابناء طبقة النصف فى المائة ٠٠ بل ان الكثيرين من هؤلاء ، كانوا يستوردون لحســابهم من الخارج ، السلع والاحتياجات اللازمة لهم .. وكم سمعنا وقرأنا فى هذه الآونة ، عن حالات الافلاس والضياع ، التى أصابت الكثير من صغار التجار والمشتغلين بالتوزيع ، نتيجة لكساد السوق ، أو افتراس التحكم الرأسمالى الذى ساد ، والمنافسات غير المتكافئة ، والمضاربات غير الشريفة التى كانت تتم .

وحدثت طفرة فى مجالات الاستهلاك الشعبى بعد الثورة .. وتزايدت القوة الشرائية عند فئات الشعب ، علىأثر القوانين الاشتراكيــــة والقـرارات الثورية ، ودخلت الغالبية العظمى من المواطنين ، أسواق الشراء .

كان ذلك حافزا لكل تاجر ، ان يلتزم بحدود الحق الذى شرعه المجتمع ، وان يقنع بالعائد المجزى ، نظير الخدمة التى يؤديها للجماهير .. والجماهير ، تقبل على الشراء المتزايد للسلع ٠٠ وحصيلة العائد العادل والمستمر للتاجر ــ مع مواصلة تحسينه للخدمة التجارية .. ودوام تصاعد القدرة الشرائية ــ هى ولا شك حصيلة وفيرة ومجزية لأى تاجر وطنى أمين .. وهى ولا شك حصيلة مستمرة ، ما بقى المجتمع ، وما بقى طريقه الاشتراكى العادل ، وما بقى الجهد الوطنى مندفعا للبناء والتطور ، وتحقيق الكفاية والعدل ٠

لكن الذى حدث ٠٠٠ ان فئة قليلة من التجار المستغلين ، ارادتها غنيمة لها ، واحالت هذا التحسن فى دخول الجماهير ، الى فرصة سانحة للكسب الحرام والاستغلال المقيت ٠

راحت هذه الفئة القليلة ، تحصل على الســلع من القـطاع الاشتراكى بالاسعار المحددة لها ، ثم تخفيها وتختزنها ، حتى تجمع كل ما تستطيع ان تغنم به ٠٠ والجماهير مضطرة ان تبحث عن احتياجاتها فى دروب الســوق السوداء ، بالأسعار الباهظة ٠

وتلك جريمة ، يستوى فيها تاجر الجملة أو تاجر التجزئة ، اذا اقدم احدهما ، على اخفاء سلعة أو تخزينها ، للحصول على كسب حرام غير مشروع ٠٠ وان كانت جريمة تاجر الجملة أبشع وأسوأ أثرا ٠٠ لأن تاجر الجملة ، يمد

العديد من تجار التجزئة بالسلعة ، وكأنه يحجبها ويخفيها ، عن قطاع عريض من الجماهير ، الذين يتعاملون مع تجار التجزئة وهم المرتبطون بتاجر الجملة .

ولم تقف جريمة تخزين السلع ، وبيعها فى السوق السوداء ، عند حد التجارة ، المستوردة بواسطة القطاع الاشتراكى العام . لكن أساليب الاستغلال والخداع من هذه الفئة القليلة ، كثيرا ما اصطنعت الأزمات والاختناقات فى السلع المنتجة محليا .

ولست بصدد تعداد حالات اختفاء بعض السلع ، من جراء جشع واستغلال بعض التجار ، لكن مثالا واحدا ، يدل على مدى استهتار هذه الفئة المستغلة ، بمقادير الناس ، لهدف مقصود هو الكسب الحرام وبكل الأساليب .. فقد انطلقت اشاعة ، تردد أن الملح غير موجود فى الأسواق .. مع أن مصر تملك تلالا من الملح ، وكميات لا حصر لها ، تستطيع أن تعطيها لكل من يحتاج الملح .. كانت هذه الاشاعة ، تريد أن تصطنع سوقا سوداء ، حتى فى الملح ، تعود على هذه الفئة المستغلة بمزيد من الثراء .

وهكذا صنعت الفئة القليلة ، بأساليبها الاستغلالية ، الكثير من المضايقات ، برغم ما أسداه المجتمع لها من حنان ورعاية .

ان هذه الفئة القليلة — التى مارست وتمارس الاستغلال ، وتسيء للمجتمع وللرأسمالية الوطنية ـ لايجب أن تبقى على استغلالها ، ولا يجب أن تبقيها الرأسمالية الوطنية بين صفوفها .

ان مجتمعنا الاشتراكي الذى يسعى لمنع استغلال الانسان للانسان ، لا يمكن ان يقبل هذه الفئة ، ضمن القوى العاملة للشعب .

واذا كان المجتمع يحكم بالعقاب على السارق ، الذى يسلب من فرد ما ليس من حقه .. فاولى بالمجتمع ان يعاقب التاجر ، الذى يسرق المجتمع ، ويسلب أموال الشعب ..

واعتقد انه لن يكون قرارا قاسيا ، حينما يثبت استغلال احد التجار ، سواء كان تاجرا للجملة أو للتجزئة ، ويتقرر فصله من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى ، وحرمانه من شرف الانتماء الى تنظيماته الشعبية ، حتى يفيق الى الضمير والرشاد ، ويؤمن بطريق المجتمع وبأهدافه ، وبشريعة الحق والعدل .

من الحقائق التي لا تقبل الجدل ، ان الحل الوحيد امام الدول ، التي تسعى الى التقدم الاقتصادى والاجتماعي ، وتهدف الى تحقيق الكفاية والعدل .. هو خلق قطاع عام ، قادر على ان يقود التقدم في جميع المجالات ، ويضمن للشعب سير الانتاج القومي ، في طريق يصل به الى هدف الكفاية .. الى جانب قيامه بالدور الطليعي ، من اجل توفير العدالة في التوزيع .. باعتبار أن القطاع العام ، ملك لجماهير الشعب ، وهو ناتج جهودها ، وحصيلة مدخراتها ، وثمرة من ثمار نضالها ، تحرص عليه ، وتعمل دائما على تدعيمه ونموه .

وحين قطعت الارادة الشعبية برأيها فى الميثاق الوطنى ، ان تكون التجارة الخارجية ، تحت الاشراف الكامل للشعب ، وان تدخل تجارة الاستيراد كلها ، فى اطار القطاع العام .. كانت تهدف الى حماية الجماهير ، من نزعات رأس المال المستغل ، وسيطرته واحتكاره .. وكانت ترمى الى توجيه التجارة ، لأداء دورها الايجابى فى خدمة أهداف المجتمع .

ومن قبل ، تولى عمليات الاستيراد ، بعض المغامرين والمستغلين ، على غير أساس من الدراسة الهادفة ، أو التخطيط العلمى .. انما كان الهدف والأساس فى نظرهم ، هو المنفعة الذاتية وحسب .

وعندما قام القطاع العام بهذه المسئولية ، تحمل عمليات التعاقد مع الخارج ، والتمويل بالعملات الأجنبية ، والنقل ، والتخزين ، حتى يضمن وصول السلع والمواد اللازمة المستوردة ، الى جماهير الشعب ، والى الأجهزة والقطاعات المختلفة ، بسهولة ودون أى استغلال أو تحكم .

الا أن فئة قليلة ، من محترفي الاستغلال ، استطاعت أن تنفذ الى القطاع العام ، لتتولى هى عملية التوزيع ، على تجار التجزئة وغيرهم ، مقابل عمولة تتقاضاها .. وبذلك ، اقامت من نفسها عقدة وسيطة بين القطاع العام ، الذى يسلمها كل ما يستورد ، وبين تجار التجزئة وأجهزة القطاعات الاشتراكية الأخرى ، التى تحتاج الى السلع أو المواد والمستلزمات .. وكلها بالطبع ، تسعى الى هذه الفئة من الموزعين لتشترى منها ما تريد .

والذين يسيطرون على صفقات التوزيع هذه ، لا يشكلون فى مجموعهم ، الا اعدادا قليلة جدا من كبار التجار ، لا يؤدون عملا ، ولا يبذلون جهدا

يستحقون عليه ، ما يتجمع لديهم كل يوم ، من حصيلة العائد والعمولة ، لكل ما يستورده القطاع العام .. هـذا ، الى جانب ما قد يواجهـه المجتمع من اختناقات ، نتيجة للاساليب المريبة والعديدة التي تسلكها هذه القلة المستغلة ، من محتكرى التوزيع ٠٠ وهذه الفئة دائما على ثقة ، ان كل ما تحصـل عليـه من المواد والسلع ، المستوردة بواسطة القطاع العام ، لابد وانها ستوزع بالكامل .. بل انها مطلوبة وبالحاح ، نظرا لأن عمليات الاستيراد اليوم ، أصبحت تتم على أساس من التخطيط المدروس ، والحساب الواقعي لحاجات المجتمع ، في برامج وخطط التنميـة ٠٠ ولم تعد عمليات الاستيراد مغامرات عشوائية كما كانت من قبل .

وهكذا ، غنمت هذه الفئة المستغلة لنفسها ، الابتعاد عن عناء الاستيراد ، ومغامرات التمويل الخارجي والتعاقد ، والنقل والتخزين ، والمخاطرة بشراء سلع ؛ قد تباع٠٠وقد تبور في الأسواق، نظرا لأن الاستيراد من قبل ؛ كان على غير أساس محسوب .. فقد حمل ذلك كله اليوم القطاع العام .. أما هي ، فتولت دور الوسيط ، الذى يحصل على عائد وأجر ، دون أدنى عمل أو جهد مثمر ٠٠ ومجموع العائد بالنسبة لهؤلاء الوسطاء ، في سلعة واحدة مستوردة ، يشكل مبالغ طائلة ، لاشك انهـا تضـاف على أسعـار السلع والمنتجـات ، والمستلزمات التي يحصل عليها المستهلك ، أو اجهزة القطاعات المختلفة ، أو تجار التجزئة ٠

من هنا ، نرى أن هذه الفئة القليلة ، لا تؤدى جهدا ولا عملا ، ولا تبذل خبرة أو فنـا .. بل انها في كثير من الحـالات ، تتلاعب بحاجات الناس ، واحتياجات تجار التجزئة ومستلزماتهم ، وتستحوذ على دخول طائلة من عائد كل ما يستورده القطاع الاشتراكي ٠٠ وفي الوقت نفسه تمارس استغلالا فاحشا ، للقطاع العام ، الذى يقوم بكل عمليات الاستيراد .. وللاجهزة المختلفة التي تحتاج الى ما يتم استيراده ، ولتجار التجزئة ، ولمجموع الشعب .

ذلك نوع واحد من أنواع استغلال القطاع العام ، من قبل الفئة القليلة من تجار الجملة وكبار المسيطرين على التوزيع .. وهناك أنواع أخرى من الاستغلال لهذا القطاع العام ، تقوم به فئة أخرى من كبار الموزعين والسماسرة وأصحاب تجارة الجملة المستغلين .

هؤلاء الذين يستحلون الاستغلال ، ويمارسونه بشتى الوسائل ، لا يدخلون في اطار القوى العاملة للشعب ، ولا يمكن ان ينتموا الى الراسمالية الوطنية في قطاع التجارة للمجتمع الاشتراكي الذى نبنيه ونحرص عليه ، ونناضل من اجل تنقية ارضه من الشوائب والطفيليات الضارة .

فئة من التجار ، تشترى من القطاع

العام ثم تبيع له ماتشترى .. وتستخدم

اجهزته ، أدوات لاستغلالها

لم يقتصر استغلال بعض تجار الجملة وكبار الموزعين ، على عمليات توزيع السلع ، والمواد والمستلزمات المستوردة من الخارج ، بواسطة القطاع العام .. انما وصل استغلالها للقطاع العام ، الى مجالات الانتاج المحلى كذلك ، والسلع المصنوعة فى الداخل .

والمبدأ العادل ، الذى يتمسك به المجتمع الاشتراكى اليوم ، ان يحصل المنتج على ناتج عمله ، وعائد جهده كاملا .. وكذلك ، أن يحصل المستهلك على السلعة ، باقل الأسعار والتكاليف ، وبأسهل الطرق ، وأفضل وسائل الخدمة .

وكثيرا ما يدور التساؤل . بعد تجربة السنوات الماضية ، عن دور تجار الجملة أو عملهم الفعلى وخبراتهم ، أو الفن الذى يبذلونه ، نظير ما يضاف الى السعر من عمولة لحسابهم ؟ .. وهل يتناسب ما يحصل عليه تاجر الجملة من عائد ، مع ما يؤديه من عمل ؟ ! .. واذا علمنا أن تجارة الجملة فى سلعة رئيسية ــ كالأقمشة مثلا ــ تتركز فى ايدى عدد قليل من تجار الجملة ، لا يزيدون على الثلاثين ، لتبين لنا ، القدر الذى يحصل عليه تاجر الجملة الواحد ، لمجرد انه وسيط ، بين مصدر الانتاج المحلى ، وبين تجار التجزئة .. علما بأن تاجر التجزئة ، هو الذى يقوم بالجهد الفعلى ، ويبذل الخبرة والعمل ، ويتولى الخدمة المطلوبة للمستهلك .

واذن ، فان ما يحصل عليه تاجر الجملة ــ دون جهد ــ ليس الا استغلالا طفيليا للمنتج ــ وهو القطاع العام ــ وعبئا على المستهلك ــ وهو جمهور الشعب .

حدث مثلا ، ان بعض تجار الجملة ، كانوا يدفعون ثمن السلع المقررة لهم من المصانع .. ثم يتركونها مدة تطول او تقصر ، داخل مخازن المصانع المنتجة ، دون أن ينقلوها الى مخازنهم أو محلاتهم .. وذلك يؤدى الى اختفاء السلعة من الأسواق الظاهرة ، ولا يفوت بعض تجار الجملة ان يلبسوا مسوح الملائكة ، حين يعرضون على تجار التجزئة وعلى الناس ، ايصالات الدفع ، وتاريخها القديم ، وموقفهم وترقبهم ازاء البضاعةالتى لم ترد اليهم بعد !! ويشتد الطلب ، وتجرى الاتفاقات والصفقات المريبة .. عندئذ يسحب تاجر الجملة ، السلع

من مخازن المصنع ، ليبيعها فى الخفاء الى تجـار التجزئة بأسـعار السوق السوداء .. وهكذا يستخدم بعض تجار الجملة ، مخازن مصانع القطاع العام وشركاته ، أدوات لاستغلاله ومخابىء أمينة ، لتخزين السلع ، التى يراد اخفاؤها من السوق ، لتباع بأسعار خيالية .

وبعض من الفئة المستولية على التوزيع، من بين تجار الجملة المستغلين، لا يقنعون بالمبالغ الطائلة ، التى تتجمع لهم من العـائد المقرر ، انما يحـاول المستغلون دائما ، تحقيق ارقام خيالية فى المكسب الحـرام غير المشروع ، بأساليب عديدة وغريبة لا تخطر ببال أحد .

وصورة أخرى لأساليب الاستغلال ، لا تقل فى بشاعتها عن استغلال مخازن المصانع وشركات القطاع العام ، لاخفاء السلع .

ان الانتاج المحلى ، الذى يعرض فى الأسواق ، من السلع أو المنتجات ، مقدر وفق التخطيط ، وحسب احتياجات المجتمع الواقعية ، مع اضافة نسبة معقولة ومحسوبة .

وكثيرا ما يتمكن بعض التجار ، من الحصول على كميات اكثـر بكثير من المقرر لهم ، من السلع والمواد والمستلزمات ، بالطرق المشبوهة والاساليب المريبة .. ثم يقومون بتخزينها واخفائها .. الأمر الذى يسبب نقصـا ملموسا ، فى الكميات المتاحة للبيع فى الأسواق .. وهذا البعض واثق ، ان ما يتم تخزينه من سلع ، سوف يشتد عليه الطلب والالحاح ..

وكثيرا ما تحتاج اجهزة القطاع العام ، التى تعمل فى المجالات المختلفة والمواقع العديدة ، الى مثل هذه السلع والمستلزمات ، فى أى مرحلة من مراحل عملها المتصلة ٠٠ فلا تجد منها شيئا متبقيا للبيع ، عند شركات القطاع العام المسئولة ومؤسساته المنتجة ، لتشتريه بسعر الجملة .. فهـذه المؤسسات الانتاجية ، توفر للاستهلاك المحلى ، قدرا معلوما وفق الاحتياجات الحقيقية المعروفة ..

وتبحث هـذه الاجهزة التابعة للقطاع العام عن احتياجاتها ، فتجـد مايلزمها من سلع ومواد ومستلزمات ـ وبكميات وفيرة ـ لدى بعض التجار ، فتضطر الى شراء مايلزمها من تجار القطاع الخاص ، وبأسعار التجزئة ، نظرا لحاجتها الملحة ، والتزامها عادة بمقررات ، وتواريخ محددة للتنفيذ ٠٠

وهكذا ، تشترى هذه الفئة المستغلة ، السلع والمنتجات من مصـادر الانتاج ، أو من المصانع التابعة للقطاع العام ـ بسعر الجملة ـ ثم ، تبيعها الى أجهزة اخرى تابعة ايضا للقطاع العام ، بسعر التجزئة ..

تكرر ذلك مرارا ، فى حالات احتياجات اجهزة القطاع العـام لمنتجات النحاس والأسمنت ، على سبيل المثال لا الحصر ٠٠ وبذلك تحقق هذه الفئـة

المكاسب ، وتمارس استغلالا للقطاع العام ، حينما تشترى منه وتبيع له ما تشترى ، وتسلك سبل الاستغلال والتحايل العديدة ..

ان هـــذه الفئات المنحرفـــة ، التى تستمرىء الـكسب غير المشروع ، ولا تتورع أن تستغل القطاع العام واجهزته ــ وهو حصيلة مدخرات الشعب ودعامة تقدمه ــ لا يجب أن تحتسب من قوى الشعب العاملة .. انمـــا حسابها يكون فى تعداد أعداء الشعب ؛ الى أن تفىء الى ضميرها ، وتقلع عن الاستغلال والكسب الحرام .. فمجتمعنا يسعى جاهدا ، لازالة كل صــور استغلال الانسان للانسان ...

فئة قليلة مستغلة فى قطاع التجارة تسىء

اســتغلال الالاف من تجار التجزئة

قد يكون ضربا من الوهم ، حين يتخيل أحد منا ، تاجرا يستغل تاجرا غيره ، ثم يظنه بعد ذلك مخلصا لقضية تحالف قوى الشعب العاملة ، ومؤمنا بالنضال من أجل اذابة الفــوارق بين الطبقات ، وسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل الناس ..

ومن خلال تجربة المرحلة الماضية ، يستطيع أى مواطن ، أن يعدد الكثير عن الأساليب المتنوعة للاستغلال ، التى تمت بواسطة عدد من التجار ــ ولاأقول جميعهم ــ الكثير منها مستحدث ، فى أساليب التحايل والاخفاء والتخزين والغش .. والبعض منها قديم ومعروف .. ولقد كثرت هذه الأسـاليب وتنوعت لرغبة فئة قليلة من التجار فى الاسـتغلال ، أمام الحــــاح الطلب المتزايد على السلع ، بعد التطور الثورى للقوة الشرائية لجماهير الشعب ، والتغير الكبير فى مستوى دخول الأفراد ..

وقد تناولنا من قبل ، اتجاهين للاستغلال فى التجارة : استغلال فئة من التجار لجموع المستهلكين .. واستغلال فئة من تجار الجملة والتوزيع للقطاع العام ..

أما الاتجاه الثالث .. فهو استغلا ل ، تقترفه فئة قليلة متحكمة ، من كبار تجار الجملة المستغلين ... لجماهير تجار التجزئة، وهم الذين يؤلفون بحق، قاعدة الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجارة .

ويبدو الجحود متجسدا ، حينما يستغل شخص ، افراد أسرة هو منها ، ويسىء الى فئة ينتمى اليها ...

مثل هذا الشخص ، لا يقبله المجتمع الاشتراكى فى قواعده العاملة ؛ ولا تقبله الرأسمالية الوطنية ، ضمن أبناء خدمات التجارة .. فصفة التاجر اللازمة والمميزة له ، هى الوفاء بحقوق الآخرين ، والأمانة فى التعامل معهم ..

وتاجر الجملة المستغل ، الذى يستحوذ على السلعة ، ويخفيها ، ليبيعها لتجار التجزئة فى الظلام وبأسعار باهظة ، يمارس أبشع أنواع الاستغلال والتحكم .. ذلك أن تاجر التجزئة يقف حائرا أمام أمرين ، كلاهما مر ... فهو اما أن يلتزم بالسعر الرسمى المحدد ، يبيع به للجماهير — وذلك يصيبه بخسارة فادحة ، لأنه حصل على السلعة ، بعد عناء وبسعر مرتفع عن القيمة المقدرة . .وأما أن يخرج هو الآخر ، عن الأسعار المحددة ، ولابد أن يتعرض حينئذ ، للعقاب والمؤاخذة طبقا للقوانين ..

ومما أكثر ماوقع الجزاء على تاجر التجزئة ؛ الذى يواجه الجماهير كل ساعة ، ويتعامل معها .. يقع هو تحت طائلة القانون ، بينما مقترف الجريمة الفعلى ، يكون فى مأمن من العقاب والمؤاخذة .. لأن تاجر الجملة المستغل ، بعيد عن التعامل مع الجماهير ، بعيد عن الأنظار والمحاسبة ...

هؤلاء التجار المستغلون ، حريصون على ربط صغار التجار ، بالتعامل معهم ، والابقاء عليهم تحت السيطرة والنفوذ ، حتى يبقى استغلالهم الخفى ويدوم ..

ولذلك تحاول هذه الفئة المستغلة ، أن تثير الشكوك والمخاوف ، فى قلب صغار التجار ، حول موقف المجتمع الاشتراكى ، من الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجارة عامة .. ذلك يدفع التجار الصغار ، الى محاولة الاحتماء فى هذه الفئة ، التى تمارس أسوأ صور الاستغلال ، تجاه اخوانهم التجار .

وهذه الفئة ، لا يمكن أن يقبلها المجتمع الاشتراكى ، فى قواعد الرأسمالية الوطنية لقطاع التجارة ولا فى قياداتها .. ولا ضمن أى فئة من فئات الشعب العاملة ، التى تحرص وتناضل معا ، لازالة بقايا السيطرة ، بكل صورها وأشكالها ، ومنع استغلال الانسان لأخيه الانسان .

واجب الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجارة

ان تطهر طريقها من العناصر المستغلة

اذا تحدثنا عن استغلال الكثيرين من تجار الجملة.. ثم عن الجهد الامين، للقاعدة العريضة من تجار التجزئة ، فاننى لا اعنى بذلك التعميم .. فليس كل تجار الجملة ، خارجين عن مبادىء المجتمع الاشتراكى ، غير ملتزمين باهدافه ..

وليس كل تاجر للتجزئة امينا على هذه المبادىء والأهداف .. فالبعض من تجار التجزئة ، انزلق الى مسالك الاستغلال والغش ، تطلعا الى كسب غير مشروع .. انما تركزت دراســتنا من واقع التجربة الماضية ، حول الرأسماليــة الوطنية فى قطاع التجارة ، على الغالبية العظمى ، من هؤلاء واولئك ..

ان الاستغلال او الانحراف ، فى أى موقع من مواقع الخدمة التجـارية ، ينعكس بطريق مباشر ، على جماهير الشعب فى حياتهم اليومية، واحتياجاتهم العديدة .. كما أن الاستغلال والانحراف، يعوق مبدأ توفير الخدمات التجارية فى المجتمع الاشتراكى بأيسر السبل.. الى جانب اتصاله بجزء كبير وهام من الثروة القومية للبلاد ..

والسؤال الذى يفرض نفســه ــ بعد تجـربة السنوات الماضــية ، وظهــور الأسـاليب العديدة لاستغلال المجتمع وفئاته ، عن طريق عناصر منحرفة فى قطــاع التجارة ــ هو : كيف يمكن ان تنظم الراسمالية الوطنية فى مجـال التجــارة نفسها ، وكيف يمكن أن تطهر طريقها ، من العناصر المستغلة التى تشـــوب هذا القطــاع وتسىء اليــه ؟

ويجدر بنا فى هذا المجال ، أن نشـير الى تنظيمات للتجارة قامت من قبل فى ظل سيادة الاستغلال وسيطرة راس المال على الحكم ، مثـل « الغرف التجارية » .. وكانت بأوضاعها القديمة ، ولوائحها العتيقة ونظمها ، عبـارة عن مؤسـسات لحماية مصلحة كبار المسـتغلين ، وتثبيت احتـكارهم وسـيطرتهم واسباغ الشرعية على تحكم الفئة القليلة المنحـرفة والمسـتغلة ، فى الجمـاهير العريضة للتجار .. ومثل هذه المؤسسات ، ما زالت تعمل بنفس العقلية ونفس الأساليب القديمة ، وكان واجبا عليها ، أن تطور نفسـها تطويرا جـذريا ، لتكون بمثابة أجهزة تعمل على تحسـين الخدمات التجارية للجماهير، والارتفاع بالمستوى الاجتماعى والفنى والثقافى للعاملين فى هذا القطاع ، وتنظيمهم وحل مشـاكلهم .. لكنها فضلت ان تقف فى صفوف المتفرجين ، لا تؤدى دورا ايجابيا ، فى المجتمع الذى نعيش فيه ..

ومهما يكن من شىء ، فقد قامت بعض العناصر ــ المؤمنة بدور الخدمات التجارية فى المجتمع الاشتراكى ــ بدراسة المشاكل العديدة ، التى تواجه قطاع التجارة .. وقادت وعى الجماهير من العـاملين فيه ، وبدأ تنظيمهم ، داخل تشكيلات اشتراكية ، وتنظيمات تعاونيــة ، حققت بالفعل أهـدافا عديدة . وتبناها التنظيم الشعبى الأم ..

استطاعت ان تقطع الطريق ، امام اساليب الاستغلال والتلاعب من تجار الجملة ، وصور الاحتكار التى مارسها مستغلون فى قطاع التجارة فى البيئة التى قامت فيها ..

واستطاعت أن تقضى على الانحرافات التى كانت تحـدث من بعض تجار التجـــزئة ..

فهذه التنظيمات التعاونية ، لها الحق فى الحصول على السلع من مصادر الانتاج ، أو من مراكز التوزيع مباشرة ، بالقدر العادل المقرر ، وبالسعر المحدد لها .. وبهذا تخلصت من عقدة وسطى،تتمثل فى تجارة الجملة .. التى كثيرا ما عاقت انتظام الخدمة التجارية ، واحدثت اختناقات فى مسيرتها ، الى تجار التجزئة ثم الى الجماهير ... الى جانب ما خلقته من سوق سوداء ..

وآفاق النشاط أمام هذه التنظيمات التعاونية واسعة المدى .. تمتد الى خدمة أبناء التجارة الوطنية ، وتأمين حياتهم وأسرهم ، وخدمة الحى الذى تعمل فيه ... وبالتالى تقوم بدورها فى خدمة المجتمع كله ..

ان قلة هذه التنظيمات التعاونية فى مجال التجارة بالذات ، حتى اليوم ، تعود الى الرغبة الملحة من الفئات المستغلة وسماسرة السوق السوداء ، ليظل هذا القطاع على ما هو عليه ، حتى يبقى لهم مجال الاستغلال مفتوحا يتمرغون فى ترابه .. ولذلك أثاروا الأقاويل من حولها ..

أن هذه التعاونيات ، تتابع البيع بالاسعار المحددة ، بواسطة كل تاجر ينتظم فيها ، وتباشر اداء الخدمة التجارية ، وسد احتياجات المواطنين بأفضل الوسائل .

وهذا الأسلوب — الذى يرد للتجارة وجهها الصافى الاصيل — يدعم فى الوقت نفسه مبدأ تكافؤ الفرص بين التجار أنفسهم .. فلا يكون هناك تنافس غير شريف فى التجارة ، التى تقوم أساسا على الشرف والأمانة.. انما التنافس فيما بين التجار حينئذ ، يكون فى مدى الجهد الذى يبذله كل منهم ، لتحسين الخدمة ، وتيسيرها للمواطنين ، الذين يقبلون على التعامل مع صاحب الخدمة الافضل .

هذه التعاونيات ، يمكن ان تقام فى الحى بالمدن الكبرى،وعواصم المحافظات وتضم أصحاب المحال التجارية ذات النوعية والطبيعة الواحدة .. وتقام فى الأقسام والبنادر والقرى ، لتكون بمثابة مراكز لها كفاءتها ، وقدرتها الاقتصادية والاجتماعية والجماهيرية ، من أجل تزايد نشاط الخدمة التجارية ، وتدعيم الاعمال التجارية ، وخدمة البيئة والمجتمع ..

ان هذه التشكيلات ، وهى تمد كل تاجر بنصيبه واحتياجاته ، تضمن فى الوقت نفسه ، الاجر العادل للعاملين فى كل المتاجر المنتظمة فيها ، وتباشر التزام الجميع ، بالقوانين والقرارات الاشتراكية العادلة ..

ولقد استطاعت بعض بعض هذه التعاونيات القليلة التى قامت حتى اليوم ، ان توسع نشاطها ليشمل الضمانات الاجتماعية ، والتامينات ضد العجز والشيخوخة والمرض .. الى جانب المساهمة فى زيادة المدخرات،وتوفير الأمان الاجتماعى والاستقرار ، عند مئات من أبناء الرأسمالية الوطنية فى قطاع

التجارة .. وتعميم هذه التعاونيات ، سوف تكون له آثاره الطيبة ، على التجار أنفسهم ، وعلى المجتمع ، الذى يمنع كل صور الاستغلال والتحكم والسيطرة ، ويعتبر التجارة خدمة عامة لها اهميتها ، ولها العائد العادل نظير ذلك .

تمثيل الراسمالية الوطنية للتجارة

فى المنظمات الشعبية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى

طال الحديث عن الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجــارة .. بقدر ما للتجارة من اهمية فى الحياة اليومية للجماهير ، واتصــالها المباشر والمستمر ، بافراد المجتمع .. وبقدر ما ظهر فى هذا القطاع من صور للاستغلال والانحراف على كافة المستويات والمراحل ، التى تمر بها التجارة ، اقترفتها وما زالت تمارسها ، عناصر قليلة ، تستمرىء الكسب الحرام ، والاثراء على حساب المجتمع ، لا هدف لها ولا مبدأ ، سوى الاستزادة من استغلال الناس ، وتدبير شتى الحيل ، الظاهرة والخفية ..

واكدت تجربة المرحــلة الماضيــة بطولها ــ ومــا ظهر فيها من العــوائق والاختناقات المفتعلة ، أن تجارة الجملة، لا بد وأن تكون تحت سيطرة الشعب وتوجيهه .. ولا يجب ان تبقى احتكارا ، ووقفا على فئة قليلة ، تستطيع أن تتحكم فى جماهير المستهلكين ، وفى تجار التجزئة .. بل وتمارس الاستغلال للمجتمع ، ولأجهزة قطاعه الاشتراكى العام ولتجار التجزئة ، فهى بوضعهــا الحالى ، تسىء ما شاءت لها الاساءة بهدف الاثراء والكسب الحرام .

كذلك ، أكدت التجارب الرائدة ، التى تمت حتى اليوم ، فى بعض المواقع ــ برغم قلة عددها ــ ان الطريق أمام الرأسمالية الوطنية للتجارة ، يحتــاج الى تنقيتــه من الشوائب العالقــة به .. وذلك لا يتأتى ، الا عن طريق التنظيمــات التعاونية ، التى تضم الفئات المتجانسة من التجــار ، حتى يتحقق الاســتقرار والضمان لهذا القطاع ، وتستعيد التجارة جوهرها الحقيقى، وتكون بحق ، أداة من أدوات الخدمة العامة ، تؤدى دورها فى المجتمع الاشتراكى ، باليسر والأمانة

بل أن هذه التنظيمات التعاونية للتجار ، بحكم تشكيلها والتزامها بمبادىء المجتمع واهدافه ، تعتبر تجمعات جماهيرية، وتستطيع مع غيرها من التنظيمات الشعبية ، ان تكون مؤشرات صادقة ، تحدد احتياجات المجتمع وتشير الى أى خطأ أو انحراف، قد تقع فيه أجهزة القطاع العام، فى مجال التجارة، أو الانتاج.

بذلك يستكمل المجتمع حلقات مترابطة ومتصــلة ، بين كافة الأجهــزة والتنظيمات العامة والخاصة .. الانتاجية والتعاونية ، لخدمــة الجماهيــر ،

بأفضل الطرق وأيسرها ؛ وللمشاركة فى تحقيق أهداف المجتمع ، وأمله فى قطاع الرأسمالية الوطنية للتجارة .

ويقينى أن ممثلى الرأسمالية الوطنية ، يجب أن يكونوا من بين القيادات التى تمارس عملها بصدق فى خدمة المجتمع ، وترتبط بالجماهير ، وتلتزم بطريقها الواضح ، وتناضل مع قوى الشعب العاملة الأخرى ، لتدعيم البناء الاشتراكى ، وقيمه العليا ..

ومن هنا ، فان التمثيل الصحيح ، لقطاع الرأسمالية الوطنية للتجارة ، فى التنظيمات الشعبية على أى مستوى — والتعبير عن القاعدة العريضة لمئات الآلاف من العاملين فى التجارة ، المنتشرين فى كل بقاع الجمهورية — لا يتحقق الا بواسطة العناصر المؤمنة ، من بين القيادات العاملة فى التنظيمات التعاونية للتجار ، ابناء الرأسمالية الوطنية ، الذين لهم مصلحة أكيدة فى التحول الاشتراكى ؛ ويؤمنون بواجبهم حيال المجتمع .

ان هذه العناصر القيادية ، يجب أن تكون من الذين عملوا بصدق ، ويعملون لخدمة القاعدة العريضة للعاملين فى التجارة ، على هدى من الحقوق المشروعة ، والقوانين العادلة ، والمبادىء الاشتركية السليمة ..

يجب ان يكونوا من المرتبطين بجماهير الشعب ، يضعون كل جهدهم فى خدمتها ، ويعملون بكل طاقتهم واخلاصهم ، لتطوير خدمات التجارة وتحسينها ، والحفاظ على صفائها دون أى انحراف أو استغلال قد يشوبها ..

يجب أن يكون دورهم فى المجتمع ترجمة صادقة ، للايمان المطلق بالمبادىء ، التى التزمت بها فئات قوى الشعب العاملة الاخرى حتى تتمكن معاً من القضاء على كل بقايا الاستغلال وصوره ، وان تدعم العلاقات الاجتماعية السليمة ، حتى تسود بين كل ابناء الشعب .

الرأسمالية الوطنيـة فى قطاع الخدمات الصحية

دفعنى الى الافاضة فى الحديث عن الرأسمالية الوطنية للتجارة ؛ ما لهذا القطاع من ارتباط مصلحى بالجماهير ، وأهمية بالنسبة للمجتمع .. وانعكاس الخدمات التجارية ، بصورة مباشرة على الحياة اليومية للملايين ، سلبا وايجابا .

الا أن قطاع الرأسمالية الوطنيـة فى الخدمات الصحية ، لا يقل عن الخدمات التجارية ، فى أهميته بالنسبة للمجتمع .. فهو مرتبط كذلك ، بمصلحة

الجماهير ، وينعكس عليها .. وهو فوق ذلك ، يمثل جانبا انسانيا واجتماعيا هاما ، تضطلع به اجهزة الخدمات الطبية والعلاجية فى المجتمع ..

ولقد حرصت ارادة التغيير الثورى فى مصر ، على منح كل طاقاتها وامكانياتها ، منذ أول أيام الثورة ، لتوفير الخدمات الصحية ، وتعميمها .. ولم تتقيد فى ذلك بالقواعد الاقتصادية والحسابية،حتى فىمرحلة التطور الاشتراكى والتنمية ، التى تقضى بتوجيه كافة الاستثمارات ، لخلق القاعدة الاقتصادية ، واعطاء الأولويات للمشروعات الانتاجية.. وكانت الثورة المصرية فى ذلك ، تعبر بصدق ، عن الروح الانسانية الأصيلة ، لشعب مصر وطبيعته .. بل ان الميثاق الوطنى العظيم ، أولى كل الاهتمام للخدمات الصحية ، وجعلها حقا من الحقوق الأساسية للمواطنين ، فى مجتمعنا الاشتراكى .. ويمكن القول أن الخدمات الصحية اليوم ، أمانة فى ايدى قطاعين ، يعملان معا فى هذا المجال :

القطاع الاشتراكى : الذى تزايدت أعداده وأنواعه ومستوياته ، منذ قيام الثورة .. ثم طفر طفرة واسعة خلال مرحلة التحول الاشتراكى ، حتى امتدت الوحدات الريفية ، الى القرى النائية والبقاع الريفية ، كما انتشرت المستشفيات العامة ، وتضاعفت وحدات العلاج المركزية فى المدن وعواصم المحافظات .. وامدتها الدولة ، بكل ما تستطيع توفيره ، من الامكانيات البشرية والمادية ، لكى تؤدى واجبها نحو المجتمع ، سواء بالمجان ، او بأجر رمزى ، أو عن طريق نظام التأمينات الصحية والعلاجية ..

وحين اندفعت الدولة، فى الانفاق على هذه الخدمة الاساسية الانسانية ، كانت تهدف الى رفع المستوى الصحى للجماهير ، مؤمنة بأن ذلك « استثمار » له آثاره الايجابية البعيدة ، تنعكس على قدرة الأفراد وحياتهم وعملهم .. فان الأصحاء ، وهم الأقدر على الخلق والابداع ، ودفع عجلة التطور ، فى جميع المجالات ..

وهنا نلمس بالتحليل ، الخدمات الصحية ، التى تقدم للمواطنين ، عن طريق المؤسسات العلاجية والصحية الخاصة ، من مستشفيات وعيادات ، يملكها ويديرها الأفراد ، ويعمل فيها الأطباء والمتخصصون ، كنشاط مهنى حر .. ويمثل ذلك .. القطاع الخاص ، الذى يشارك مع القطاع الاشتراكى فى تحمل مسئولية اداء الخدمات الصحية للمجتمع .

وما دمنا فى معرض الحديث ، عن الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات الصحية ، وجوانبها الايجابية والسلبية ، والدور الذى يجب أن تؤديه فى

المجتمع الاشتراكى ، والقيادات الملتزمة بهذا الواجب ، ايمانا وعملا وسلوكا .. فيجدر أن تكون نظرتنا ، على هدى المبادىء التى صاغتها الارادة الشعبية ، فى ميثاقها الوطنى .

لقد أكد الميثاق ان الخدمة الصحية ــ سواء كانت علاجا أو دواء ــ ليست سلعة ، تباع وتشترى فى أسواق العرض والطلب .. لكنها أولا وآخرا ، واجب انسانى ، ونداء للضمير الحى ، وخدمة يلزم ان تكون فى متناول كل مواطن .. يؤديها المتخصص ، مقابل أجر معقول وعادل ٠٠ حتى لا يكون مرض الناس ولهفتهم على الشفاء ، سبيلا لأى صورة ، من صور الاستغلال المادى والمعنوى ٠٠ أو فرصة ، للاستفادة على حساب الحاجة الملحة للانسان المريض ٠٠ كما هو الحال فى مجتمعات مستغلة ظالمة ، تستحل كل وسائل الاستغلال ، وتجعل من حاجة الناس الشديدة ، فرصة للحصول على أكبر قدر من الكسب المذموم ..

ولوجه الحق ، فان الخدمات الصحية فى مصر اليوم ، قطعت خطوات واسعة ومشرفة ، فى طريقها نحو الهدف الذى حدده الميثاق العظيم .. ذلك نضعه موضع التقدير والفخار .. لولا بقايا متخلفة من صور الاستغلال القديم، فى قطاع الخدمات الصحية الخاصة ، عانى منها شعبنا فى ظل المجتمعات الظالمة السابقة ، وهى تستحل كل وسائل الاستغلال ، وتنتهز كل فرصة لابتزاز أموال الجماهير ، فى أى ناحية من نواحى الخدمات أو الانتاج ..

واذا كنا نستنكر الاستغلال ، ونزوات الكسب الحرام ، من بعض العناصر فى القطاعات الأخرى ذات الطبيعية التجارية ، فان هذا السلوك ، اذا شاب احدا من القائمين على الخدمة الصحية ، فى اى موقع ، وعلى اى مستوى فيكون سبة ، وخطيئة بالغة ٠٠ ويكون كالبقع القاتمة فى وجه مضىء ، تتمثل فيه أصلا ، أسمى معانى الإنسانية ، و الرحمة ، والصفاء الخلقى .

وأحاول بعد ذلك ، ان اتناول صورة الخدمات الصحية الخاصة والعاملين فيها ، بين الماضى ، والحاضر ، ودورها فى المجتمع الاشتراكى الذى نقيم دعاماته على أسس عادلة وانسانية .

الخدمات الصحية فى المجتمع المصرى قبل الثورة

كانت الغالبية العظمى من الشعب المصرى فى العصور الماضية ، تكاد تكون محرومة من الخدمة الصحية .. فالمستشفيات العامة ، كانت قليلة العدد ، مقصورة على بعض المدن الرئيسية ، لا تستطيع الوصول اليها ، الا اعداد قليلة من المرضى ... وكثيرا ماخلا بعضها من الاجهزة الطبية اللازمة أو الدواء الشافى ، وكذلك من المعاملة الكريمة .. وهذه المؤسسات العلاجية

المجانية ـ كغيرها من مؤسسات الخدمة العامة ـ لم تكن تلقى اهتمــاما من السلطات والقائمين عليها .. فهي في نظـرهم ، ليست الا موردا للمرضى من الطبقة المعدمة ، ولم يكن لهذه الطبقة في مجال الخدمات ، وزن ولا قيمة في مجتمعات ما قبل الثورة ..

لذلك ، كان الاعتماد الرئيسي ، في مجال الخدمات العلاجية لفئات الشعب ، على المؤسسات الخاصة ، يلتمسون فيها العلاج ، مقابل الاجـور والرسوم ، التي يفرضها اصحاب هذه المهنة ، كيفما شاءوا ، وفقا لمعايير العـرض والطلب ...

كان العاملون والمتخصصون في هذا المجال ـ طوال العصور السابقة ـ فئة محدودة العدد ، والناس يتسابقون على عيادات الاطباء والمستشفيات الخاصة ، يلتمسون الدخول ، ويبدون استعدادهم لدفع ما يطلب من رســوم وأجور ، مهما كلفتهم الشروط القــاسية لبعض الاطباء المعالجين .. خلاصا من عذاب المرض وآلام المعاناة .. وكم من مريض باع كل ما ملك ، وبـدد اغلى ما كان عنده ، حتى يسدد مقدما ، مطالب طبيب ، يشترط ان يتقاضى اولا ، كل اتعابه قبل البدء في العلاج أو اجراء الجراحة .. وقد ينجـو منها المريض ، وقد يأتيه الموت بين يدي الطبيب المعالج .

كانت هناك لافتات ـ ومازال بعضها معلقا ومعمولا به حتى اليوم ـ تواجه المرضى قبل الدخول الى مراكز العلاج والمستشفيات الخاصة ، تحدد لهم أسعار الكشف والعلاج ، وتشير الى ان الكشف العادى له ثمن ، والكشف الخاص له ثمن ، والعاجل بدون انتظار له سعر ، والعاجل الخــاص له سعر !!.. وكأن تحديد المرض ، وتشخيص العلاج ، يتفاوت عنـد الطبيب الواحد ، ويتغير حسب فئات الدفع والاجور ..

بعض الاطباء ـ وكانوا في العصور الماضية اعدادا قليلة ، لا يراد لعددهم ان يزيد بحسب احتياجات المجتمع ـ كانت لهم عيادة في القاهرة ، واخرى في الاسكندرية ، وثالثة في طنطا أو أسيوط .. والمرضى في حيرة ، متى يكون الطبيب هنا ومتى يكون هناك ؟!

وكم سمعنا عن قلة من الاطباء ، شاعت شهرتهم ، حتى اجتذبت المرضى من كل ناحية ، ويضيق وقت الطبيب باعدادهم ، لكنه لا يضيق بالأتعاب التى يتقاضاها منهم .. ويهديه منطقه الى مضــاعفة أجره ، حتى لا يقبل الا نصف المترددين يوميا ، وبذلك يبذل نصف الجهـد ونصف الوقت ، بينما يحصل على الأجر مضاعفا غير منقوص ..

ولا يقبل مثل هذا الطبيب ـ وهم قلة ـ أن يفهم ما للمجتمع من فضل عليه ، وقدهيأ له فرصة الحياة الكريمة ومنحه فرصة العلم ، وامتياز التخصص ..

والوفاء بدين المجتمع من أى مواطن يعيش على أرضه ، جهد وعمل والتضحية دائمة لا تنتهى عند حد ..

ولا ينكر احد ، ما قام به الكثيرون من اطبائنا المخلصين ، لخدمة المجتمع والعمل الانسانى ، وما بذلوا ويبذلون من جهد وتضحية ، فى صورة مشرفة ، تدعو الى الفخار والتقدير ..

لقد كانت هذه المهنة يوما ما ، وقفا على الأجانب ، واحتكارا للدخلاء على مهنة الطب ، من الوافدين على بلادنا من كل فج ..واستطاع الرواد الأوائل أن يقتحموا هذا المجال ، بالصبر والمثابرة والاصرار والجهاد ، وتفوقوا فيه عن جدارة ، واكدوا ان ابناء مصر من الاطباء ، قادرون على محو عقدة الاجنبى ومنهم كثيرون ، كانت قلوبهم تفيض بمشاعر الرحمة والانسانية ، وبالواجب حيال المجتمع وجماهيره العريضة .. لم يتغير سلوكهم ، ولا وجدت الانتهازية طريقا الى نفوسهم ..

الا أن البعض ، ممن لهم تطلع طبقى ، مارسوا وما زالوا يمارسون صورا غريبة للاستغلال والاتجار ، رغم انهم ينتمون الى أسمى عمل انسانى ، ومهنة نبيلة ...

وحين قامت الثورة ... لمست هذا الواقع المر .. وكان لابد ان تواجه الامر بصورة ثورية ، لا تقبل التردد ، حتى يمكن ان تتطور الخدمات الطبية تطويرا جذريا وتزول من هذه الواجهة المضيئة ؛ تلك البقع القاتمة ، التى تشوه جلالها وصفاءها ...

ثم اتناول كيف كانت المواجهة الثورية ، لتطوير الخدمة الصحية فى المجتمع المصرى ، وهو يشق طريقه لتوفير هذا الحق، حتى يكون فى متناول المواطنين، ولا يكون سلعة تباع وتشترى فى سوق العرض والطلب .

المواجهة الثورية لأزمة الخدمات الطبية

وتوسيع قاعدة العلاج الصحى للوفاء بحاجات المجتمع

لم يكن امام الارادة الثورية ، لكى تطور الخدمات الصحية فى المجتمع المصرى ، الا أن تعمل جاهدة ، على زيادة المؤسسات الطبية التابعة للدولة ، والوصول بالوحدات العلاجية الى القرى وأنحاء الريف .. وكان الريف محروما من أى خير .. وهو الذى يعطى للمجتمع كل الخير ..

ان مشكلة الخدمات الطبية ، كانت تكمن فى جانبين :

الأول : قلة اعداد المتخصصين والمتخرجين ؛ العاملين فى هذه المهنة .

والثاني : نقص المؤسسات ومراكز العلاج ، المعدة أعدادا كاملا ، والمجهزة بمستلزمات العلاج والدواء ..

والقضاء على هاتين العلتين ، يخفف من غلواء قلة من الاطباء والمعالجين ، كانوا يتحكمون في المرضى ، بصورة غير لائقة بشرف هذه المهنة وجلالها .

قررت الثورة بعد دراسة طويلة ، ضرورة توفير العنصرين الرئيسيين اللازمين لتوسيع قاعدة العلاج الصحى فى المجتمع ، والوصول بها الى المستوى الكريم ، وتمكين المواطنين من هذا الحق الاساسى ، فى يسر ودون عناء .. وبدأت القيادة الثورية تعطى اهتمامها لتحقيق هذا الهدف ، وتوفر الامكانيات اللازمة لزيادة العنصر البشرى من الاطباء والمتخصصين ، وكان عددهم شحيحا ، ولا يتخرج فى كلية الطب سنويا الا أعداد قليلة لا تكفى .. وكذلك بدأت تعمل على اعداد العنصر المادى المتمثل فى الأبنية والأجهزة ومستلزمات العلاج ..

هنا ، لابد ان نذكر ما جرى يومها ، من بعض العناصر الرجعية والانتهازية ، التى كانت تستفيد وتهيمن على مهنة الطب والعلاج الخاص ..

حينما اتجهت الثورة – وفى اصرار ويقين – لتوسيع كلية الطب ، وانشاء كليات اخرى مماثلة ، لتخريج أجيال من الاطباء ، يحتاجهم المجتمع يوما بعد يوم ، قاومت هذه الفئة القليلة ، فكرة زيادة عدد الاطباء ، وعارضت بشدة انشاء كليات جديدة للطب ، او اجراء اى توسعات فى الكلية القائمة .. وساقت حججا واهية لا اساس لها من الواقع او المنطق ..

كانت هذه العناصر المعارضة فى التوسع ، تريد الابقاء على احتكار المكاسب لها ، من سوق العلاج !! .. وهذا البعض ، توافرت له الشهرة والكسب المادى ، امام كثرة الطلب وتزايد الاقبال من المرضى على الاعداد القليلة من العاملين فى هذه المهنة ..

كان بعض هؤلاء لا يتورع عن علاج العيون والبطون ، والقيام بجراحات فى الجسم والعظام او القلب ، والتصدى لميادين الامراض الوبائية والولادات !. وكلها عنده تدخل فى مجال الطب ، ما دامت تدر عليه الاموال والارباح الوفيرة وما دام الطلب شديداً وملحاً .. وجماهير المرضى ليس امامهم ، الا أن يقبلوا، وان يسعوا الى كل يد تمتد للعلاج ، ويرون صاحبها ، يرفع لافتات عليها سطور التمجيد لعلمه ولفنه وقدراته على علاج كل مرض ..

حينما أتذكر هذه الفترة فى بداية الثورة ، وما كان من هذه القلة الرجعية والانتهازية ، ومن اصواتها العالية ، وحججها الواهية ، أتذكر ان البعض منهم كان يحتل مقاعد التدريس ، يعتمد عليه المجتمع لتلقين الشباب علوم الطب ، وتدريبه على فنونه وتخصصاته ... وأتذكر فى الوقت نفسه ،

الصدى العميق الطيب ، الذى لمسته دعوة الثورة ، عند الكثيرين من الاطباء والعناصر المؤمنة برسالتها ، وبحق الجماهير عليها .. لقد وقف الكثيرون يؤيدون دعوة الثورة بضرورة توسيع قاعدة العلاج الصحى ، وقدموا الجهد والعلم والوقت ، والتضحية بكل مصلحة فردية أمام مصلحة المجتمع .

ونحمد الله أن بلادنا ، استطاعت أن تقضى على صورة الماضى ، التى كانت سائدة فى المجتمع بالنسبة للعلاج الصحى ، حينما بدات الطلائع الشابة تتخرج وتتدرب ، وطلائع المتخصصين فى فروع هذه المهنة ، تأخذ مكانها فى المراكز والمستشفيات والوحدات الريفية ، التى اقيمت وانتشرت فى القرى والمراكز والمدن ..

بذلك أمكن لمجتمعنا المصرى ، أن يصنع قاعدة عريضة للخدمات الصحية والعلاجية تنمو يوما بعد يوم ، وتليق بشعب يؤمن بطريق الاشتراكية ، الذى يمنح الجماهير حقها فى الرعاية الطبية .. ومازالت هذه المراكز تنتشر ، وما زالت أفواج الاطباء والمتخصصين تتوالى ، من أجل تدعيم هذه القاعدة الهامة فى قطاع الخدمات ..

ومع هذا التحول العظيم ، وأمام تيار التقدم الصاعد فى الخدمات الصحية ، مازلنا نجد بعض الرواسب الاستغلالية المتبقية ، وصورا جديدة للانتهازية ، فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، يجب أن نتخلص منها ونزيلها من مجتمعنا ، الذى لا يقبل الاستغلال او الانحراف ، وخاصة فى اى ناحية من نواحى خدمات العلاج والرعاية الطبية ، سواء كانت عامة أو خاصة ، حتى تبدو صورتها فى مجتمعنا الاشتراكى الانسانى والعادل ، مهيبة وجليلة، زاهرة تعكس مهابة هذه المهنة، وجلال هذه الخدمة النبيلة ، وازدهار مجتمعنا المصرى .

فئة قليلة تستغل المجتمع وتسىء الى العاملين

فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية

استطاع المجتمع المصرى خلال مرحلة التحول الاشتراكى .. ان يقطع شوطا بعيدا فى تدعيم قاعدة الخدمات الصحية للقطاع الاشتراكى .. ولا يزال يعمل جاهدا لتعميم الرعاية الطبية فى القرى والمدن على حد سواء ... وفقا لتخطيط علمى ، يهدف الى سد احتياجات المجتمع ومطالبه .

وبجانب اقامة المؤسسات والمراكز والوحدات العلاجية ، فان الجامعات والمعاهد العلمية ، اصبحت تقدم كل عام ، أفواجا من الاطباء والمتخصصين ، ليعملوا فى فروع الخدمات الطبية ، وأجهزة التامينات الصحية ، وينتشروا فى

الانحاء المختلفة من الجمهورية يؤدون دورهم وواجبهم ، لخدمة الجماهير دون ما استغلال او احتكار ..

وقد تكون هناك بعض الاخطاء هنا أو هناك ... وقد تظهر بعض نواحى القصور ، فى مركز أو آخر من مراكز العلاج العام .. لكن الخطأ يمكن تصحيحه ، والقصور لابد وأن نتداركه ، ما دام الهدف واضحا ، والاصرار على بلوغه متوفرا .. ولم تبلغ أى تجربة أصيلة حد الكمال ، الا بعد الممارسة ، ومعرفة الخطأ ، وتلمس الصواب ..

ويمكن القول ، أن المجتمع المصرى اليوم ، نجح فى تدعيم مؤسسات القطاع الاشتراكى للخدمات الطبية ، الذى يسيطر عليه ويملكه الشعب .. وأصبح يمثل الجزء الاكبر والاهم ، فى هذا المجال الحيوى الهام .. اما الجزء الباقى والاقل حجما ، فانه يمثل الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات الطبية ، يشارك مع القطاع الاشتراكى فى اداء دوره وواجبه نحو المجتمع ونحو مهنة الطب والعلاج .

والغالبية العظمى من العاملين فى قطاع الرأسمالية الوطنية للرعاية الطبية ، سواء من اصحاب العيادات ، أو المراكز العلاجية والمستشفيات الخاصة ، يؤمنون بالقيم الانسانية الرفيعة ، ويؤكدون بعملهم وجهدهم ، المفاهيم الاشتراكية العادلة .. يبذلون كل طاقة مبدعة ، وخدمة امينة ، وتضحية من أجل مرضاهم .. يؤدون رسالتهم السامية ، ودورهم الانسانى بكل اخلاص وتفان .. ومنهم من سقط شهيدا أو مريضا ، وهو يصل الليل بالنهار فى خدمة المجتمع .. ومنهم من بلغ قمة الشهرة ، لكنه يدرك أن مهمته الانسانية ، لا تكتمل الا اذا اعطى للمجتمع كل ساعة فراغ عنده ، أو قضى اجازاته وأعياده فى قريته أو فى الكفور والبقاع الريفية ، يعود المرضى ، ويخفف آلام الضعفاء ... ومنهم من حرم نفسه من مباهج الحياة وزينتها ، ووجد كل البهجة والسعادة الحقيقية ، حين يدخل الأمل ويرد العافية للالاف ممن فقدوا الأمل والعافية .. ومنهم من يعالج الفقراء دون أى أجر مع المترددين على عيادته ومستشفاه ، ويرضيه كل الرضا ويغنيه ما يحصل عليه من أجر معقول ، من القادرين .. وهو يرد للمحتاجين من بنى وطنه دينا وواجبا ، نحو الله ونحو المجتمع ، دون منة ولا تعال ..

امثلة كثيرة ونادرة فى وفائها وجلالها .. قد لا يعرف الناس عنها الا القليل .. فأصحابها يؤدون رسالتهم ، بعيدا عن الاضواء ، وبغير دعاية ولا ضوضاء ..

ومع ذلك ... فما زالت بعض النماذج فى قطاع الراسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، تمثل النقيض تماما .. تمارس الانحراف والاستغلال ،

بنفس العقلية القديمة .. التى كانت تسود العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ويتجسد فيها الاستغلال بأقسى معانيه وأسوئها فى مجال الخدمات .

وبرغم قلة أعداد هـــذه الفئة المستغلة ـ أمام تزايد العناصر الصالحة من العاملين فى الخدمات الطبية الخاصة ـ الا أن وجودها له خطورته ، وله آثاره السيئة .. وبقاء هذه الفئة فى المجتمع الاشتراكى وهى تمارس استغلالها ، يسىء ولا شك الى المجتمع الاشتراكى ، والى شرف هـــذه المهنة النبيلة .. وتلك الفئة تحاول فى الوقت نفسه ، أن تنفث أفكارها الاستغلالية وسمومها ، فى العناصر الشابة ، التى تتخرج الى مجال العمل ، فى نواحى الخدمات الطبية ، سنة بعد اخرى ، وتزين لها طريق الاستغلال ، وترسـم لها أحلام الاثراء السريع ، وتصور لها وسائل الكسب الرخيص .

ومثل هـــذه العناصر القليلة ـ التى استهواها الاستغلال ، واستعذبت استنزاف الأموال، من جروح الناس وآلامهم ، بشراهة غير انسانية ـ لا تبغى فى الحقيقة مساعدة هذه العناصر الشابة ، والأخذ بيدها علميا وفنيا ، لأنها دائما تحجب عنها الشهرة ، وتبخل على غيرها بالتجارب والخبرة ، وما تسميه باسرار المهنة ، ولكنها تستفيد منها ، وتستخدمها لتحقيق المصلحة الذاتية ، ولمضاعفة المكاسب والثراء الفاحش .

وبرغم أعراض غالبية الشباب عن هذا الطريق المعوج ، الا أن هذه الفئـة القليلة المستغلة التى ما زالت موجودة فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، تمارس استغلالها للمجتمع ولجماهير العاملين فى المهنة ، لحســابها الخـــاص .

. . .

كيف تستغل قلة من العناصر المنحرفة جماهير المرضى

فى نواحى الخدمات الطبية ؟

برغم التحول الثورى الشامل ، الذى حققه مجتمعنا المصرى ، بنضاله واصراره وايمانه ، فلا يجب أن يتوقف أو يتجمد ، نضال شعبنا عنـد حـد ، أو نكتفى بما تحقق من انتصـارات وانجازات .. بل لابد لنا ـ وعلى هدى التجربة والممارسة وبوحى من أمل الجماهير واحاسيسها ـ أن نحدد دائما ، مواطن العيـــوب والأخطاء ، التى قد تعترض طريق التقدم الثورى والتطور المتصل ... نتدارسها فى صراحة وبغير تردد ، لكى نتمكن من اصـلاح اخطائنا ، والخلاص من كل عيب أو انحراف ، سواء كان مترسبا ومتخلفا من عهود سبقت ، أو قد يظهر كالطحالب الضارة الطفيلية ، التى تنبت وسـط الزرع النافع المثمر ..

وما دمنا فى مجال الحديث ، عن الراسمالية الوطنية لقطاع الخدمات الطبية ٠٠ فان تجربة المرحلة الماضية ، أكدت أنه ما زالت للأساليب الاستغلالية فى هذا المجال ، بقايا متخلفة من عهود الاستغلال والظلم الاجتماعى ، كما أن بعض ظواهر الانتهازية القائمة ، تسىء الى المجتمع ، والى شرف هذه المهنة ، والعاملين فيها بأمانة واخلاص ..

ان فئة قليلة من العاملين فى الخدمات الطبية الخاصة مثلا ، تستبيح لنفسها ان تقترف اساليب الانتهازية ، اشباعا لاطماع مادية ، واملا فى تطلع طبقى ، وثراء عاجل ، دون جهد وبغير ضمير .. وبرغم قلة هذه الاعداد كما قلت – الاان ممارسةالاستغلال والانتهازية فى مجالات العلاج الطبى – على اى مستوى وبأى قدر – يعتبر اسوأ انواع الانحراف ، وابشعها .. فالذين يمارسون هذه المهنة الكريمة النبيلة ، يتعاملون مع المرضى ، ممن يعانون من الألم ٠٠ انهم يسلمون لهم أجسامهم وأرواحهم ، ويرجون على ايديهم الخلاص من العذاب ..

واستغلالهذا الضعف والاستسلام ، واعتباره فرصة الكسب والمزايدة للتحكم أو للسيطرة ، اهانة وسبة فى جبين مهنة الطب وقداستها ٠ ٠

ومن المستغلين ، من يتخذ تخصصه فى نوع من العلاج ، اداة للمغالاة فى تقدير اتعابه واجره .. واثقا من قلة العاملين فى هذا التخصص .. والمريض ان يرفض التضحية بكل شيء ٠٠ على أمل أن يكتب الله له الشفاء ، على يد الطبيب المتخصص ..

ومن هؤلاء ، من يحمل الشهادات العديدة ، التى تؤهله لان يكون ، صاحب شهرة ، او اسم ذائع فى مجال العلاج الطبى ، ولذلك فهو يتخذ من شهاداته العليا ، اداة لفرض اجور خيالية اشبه بالاتاوات .. والمريض لايرفض التضحية بكل شيء ، ان وجد عنده أى شيء ٠٠٠ فان لم يستطع تدبير ما قضى به العالم الطبيب ، فهو يستسلم للعذاب ، ويترقب قضاءه المحتوم ..

ومن هذه الفئة القليلة ، من لم ينل شهرة وذيوعا بعد ، ولم يحصل على الشهادات العديدة الرفيعة ، التى تؤهله لأن يكون بين العلماء النابهين... لكن اللهفة فى نفسه شديدة وملحة ، للوصول السريع الخاطف ، الى ما وصل اليه غيره ، بعد الجهد وتحصيل العلم ، عن جدارة وخبرة .

ولذلك فهو يسلك سبل الدعاية عن نفسه ، والاعلان عن مهارته ونبوغه ، لا يضيره أن ينشر ويذيع الأحاديث المبالغ فيها ، عن أمراض الناس وأوجاعهم ، ولا يخجل من اختراع قصص ، تبين ان المعجزات فى الطب ، لا تأتى الا على يديه ، والعافية لا تعود الا فى حضوره ... ومن اسف ان اغلب الروايات الدعائية ، تدور حول جهوده مع المرضى ، أصحاب الشهرة والأسماء اللامعة

والنجوم ... ولا تحتوى على سطور تشير الى جهد وسهر ، أو معجزة منحهـا هذا المعالج ، لعامل فقير أو فلاح أو مواطن عادى ..

والذين يثيرون الدعاية ويتقنون فن الاعلان عن أنفسـهم ، هم دائما اقـل الناس ثقة بعلمهم ، ورسوخا فى مهنتهم .. اما الواثقون ، فانهم يتركون لعملهم الأمين وحده ، ليشهد بكفاءتهم وقدرتهم .. وهم يأنفون أن يعلنوا عن أنفسهم ، كما يعلن التاجر عن بضاعة بائرة

وهناك بعض العناصر – وهى تتضـاءل شيئا فشيئا وتكاد ان تنمحى من مجتمعنا اليوم – لايضيرها ان تشهد رسميا ، لمن يدفـع ثمن الشهادة الزور ، التى تقرر أنه كان مريضا ، وكان تحت اشراف الطبيب فى العـلاج ، ليحصل الفرد على أجازة مرضية بغير وجه حق ، وهو سليم لم يمسسه ضر ، ولا مرض ..

ومن أصـحاب المؤسسات الخاصـة ومراكز العـلاج ، قلة لا يكفيها الاستغلال فى العلاج وحده .. لكنها تدير مؤسساتها العلاجية ومستشفياتها بأسلوب تجارى منفر .. وكأنها فنادق للسياحة ، وليست مراكز لعلاج الأمراض .. الاسرة ، والحجرات مثلا ، اسعارها قد تصل الى اسعار الفنادق الكبرى لتحقق لصاحبها ربحا طائلا اضافيا .. وطعام المرضى لا يقل فى اسعاره ، عما تحدده اغلى المطاعم للوجبات الغذائية .. ومستلزمات العلاج والادوات الطبية أسعارها داخل المراكز والمستشفيات ، تشير الى أرقام خيالية ..

تلك بعض الصور الاستغلالية ، التى مازالت قائمة حتى اليوم ، فى مجال الخدمات الطبية الخاصة فى مجتمعنا .. وهى جزء من الرأسمالية الوطنية فى هـذا الميدان .. برغم أن هذه الفئة المستغلة قليلة العدد – اذا قورنت بالاعداد الكثيرة ، والنماذج النبيلة التى تعمل بصدق وامانة وقناعة – ولكنها تشكل صورة من صور استغلال المجتمع ، والكسب غير المشروع على حساب مرض الجماهير وآلامهم ..

ولا يقتصر الاستغلال ، على جماهير المرضى والمجتمع ، بل كثيرا ما يتعداه الى استغلال العاملين معهم ، من الاطباء والمتخصصين ، برغم انهم ابناء اسرة واحـدة ، يتعاونون معا فى مجـال واحد ، لتقديم خدمة من أجل الخدمات وأقدسها ، وألصقها بصـفات العاطفة والرحمة .

ليست الجماهير وحدها ، ولا هو المجتمع وحده ، موضع استغلال فئة قليلة ، تعمل بعقلية انتهازية ، وتفكير سقيم ، مازالت حتى اليوم تعيش بين ابناء الرأسمالية الوطنية ، لقطاع الخدمات الطبية .. انما هذه الفئة ، لا تتورع أن تمارس استغلالها كذلك ، للعاملين معها : فى نفس المهنة من الاطباء والمتخصصين ، المساعدين لها فى العيادات والصيدليات .. فى المعامل أو المستشفيات الخاصة ..

ولقد ازدادت هذه الصور الاستغلالية فى السنوات الاولى للثورة ،الى أن بدأ تنفيذ خطة التنمية الاولى .. ومرجع ذلك ، أن كثيرا من المصالح الحكومية ، والمنشآت الجديدة التى اقيمت بعد الثورة ، ثم المؤسسات الاجنبية التى امتلكها وسيطر عليها الشعب بعد ذلك بسنوات ، كان لديها توجيه عام ، لتطبيق برامج للرعاية الصحية للعاملين فيها ..

وهنا ، سعت الفئة القليلة المستغلة ، من قطاع الراسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، لاستغلال هذه الفرصة السانحة ، من أجل أن تحتكر هذه الخدمات ، لمصلحتها ولمضاعفة مكاسبها .. واستطاع الكثيرون منها ـ بوسائلهم العديدة والمشبوهة ـ ان يستحوذوا على كثير من الاجهزة والشركات والمصالح .. لدرجة أن عيادة الطبيب الواحد من هؤلاء أو معمله أو مستشفاه كانت تقوم على رعاية العاملين ، فى عدد من هذه الاجهزة ، الى جانب من يتردد عليها عادة من المرضى الآخرين ..

وكاد هذا النوع من الاحتكار ، ان يحدث أزمة بطالة مقنعة بين الاطباء والمتخصصين حينئذ ، لان فئة قليلة من الرأسمالية الوطنية للخدمات العلاجية، كانت تريد ان تستحوذ على غالبية الخدمات الطبية العادية ، والجزء الاكبر من خدمات المؤسسات والاجهزة للعاملين فيها .. لولا أن بدأ تنفيذ خطة التنمية الاولى ، التى فتحت الابواب الواسعة ، لتعمير المنشآت العلاجية العامة والوحدات الطبية بمستوياتها العديدة بالاطباء والمتخصصين .. وقد استوعبت كل المتخصصين والاطباء والخريجين ، بل واصبح الطلب عليهم ملحا وشديدا .

ومهما يكن من شيء : فان هذه الفئة القليلة المستغلة ، التى أرادت احتكار كل النشاط فى الخدمات الطبية الخاصة والعامة ، خلال سنوات ما قبل الخطة الأولى ، استعانت ببعض المتخصصين والأطباء الآخرين ، ممن لم يستطيعوا التوصل الى الاشراف على رعاية احدى هذه المؤسسات او المصالح .. كما

استعانت هذه الفئة المستغلة ، بالاطباء الشبان ــ ليعملوا من باطنها .. ولم تكن المؤسسات العامة العلاجية ، قد بدأت وانتشرت بعد ..

وكان اسلوب التعامل ، الذى ساد بين الفئة المستغلة صاحبة راس المال فى الخدمات الطبية الخاصة ، وبين العاملين معها ــ فى المعامل والعيادات او المستشفيات ــ أسلوبا غير كريم من جانبه المادى ، وجوانبه المعنوية .

فهؤلاء المساعدون والاطباء ، مطالبون ببذل الجهد المتواصل والعمل المضنى ، نظير اجور زهيدة ، لا تتناسب مع ما يقومون به ، ولا مع ما يحصل عليه صاحب رأس المال ، من مكاسب باهظة ، نتيجة عمل هؤلاء معه .. وحجة صاحب رأس المال فى ذلك ، ان اسمه المشهور ، هو الذى يجلب المرضى ، ويجتذب الشركات والمصالح !! ويكفى هؤلاء الاطباء والمتخصصين فخرا واجرا ، انهم يعملون فى رحاب صاحب الاسم الشهير !! ويكفيهم حسبا ، أن عملهم ينتسب أخيرا الى صاحب الاسم الكبير !! وكان اسم الطبيب المشهور المستغل « علامة تجارية » و « اسم شهرة » لمنتجات وبضائع كاسدة ، يراد لها الرواج !!

والى جانب هذا الاستغلال المادى ، فهناك جوانب اخرى للاستغلال المعنوى ، من هذه الفئة المستغلة ، للعاملين معها فى الخدمات الطبية الخاصة . ذلك ان الجهد الذى يبذل من قبل هؤلاء المساعدين ، من المتخصصين والاطباء الشباب ، لا يقابله من العالم المشهور ، اى لون من العون ، للاستزادة من العلم والخبرة .. فصاحب الاسم الكبير ، يحرص على الاحتفاظ بهما لنفسه دون سواه .. بل ان الفئة القليلة المستغلة فى هذا المجال ، تعمل دائما على ان تحجب العناصر الصالحة الشابة ــ العاملة معها ولمصلحتها ــ عن أن تشق طريقها او تنال أى شهرة أو تقدم علمى فى هذا المضمار .. وتتعمد ان تضعها دائما ، فى الظلام حتى لايراها أو يتعرف عليها أحد ، لتبقى هى وحدها ، فى أضواء الشهرة والكسب والتعامل .

وهذه الفئة ، لا تريد ان تدرك ان اسمى ما يعتز به عالم كبير ، ويقترن به اسمه فى المجال العلمى ــ ومقياس نجاحه فى اداء رسالته النبيلة على خير وجه ــ هو ما يقدمه للمجتمع من اجيال نابهة مدربة ، وطلائع من العلماء ، الذين يعاونهم ، ويرعاهم ، ويدفعهم ليكونوا امتدادا مشرفا له .. ليشعر بالفخار والاعتزاز ، أن قدم للعلم ، وللمجتمع ، أبناء له من التلاميذ والمعاونين .. ومنهم من قد يفوقه فى العلم والفن والنبوغ .

وبرغم قلة هذه الفئة المستغلة ، التى تمارس استغلالها للعاملين معها فى نفس المهنة ، الا انها كما قلت من قبل ، أشبه بالبقع القاتمة فى صفحة بيضاء ناصعة ، مليئة بالعناصر الامينة ، والعاملين المخلصين ، فى مجال الراسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، من اصحاب العيادات والمعامل

والمستشفيات ، الذين يرعون الله ، ويرعون المجتمع ، ويؤمنون بالمثل العليا ، ويؤدون دورهم النبيل ، بالمقدرة والكفاءة ، والقناعة المشهودة ، فى مجتمع يؤمن بتكافؤ الفرص ، وبحق المواطنين فى الخدمة الطبية ، من غير ما عنت أو مبالغة أو احتكار ..

ممثلو الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية

فى التنظيمات الشعبية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى

كان من الضرورى ، ان نعطى مزيدا من الاهتمام ، ونحن نعرض للرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات الطبية ، حتى نستكشف الظواهر السلبية والإيجابية ، التى بدت خلال المرحلة الماضية...الى جانب الرواسب ، التى مازالت عالقة فى بعض الاذهان ، من مخلفات عصور خلت .. وتقييم جوانب مرحلة مضت ـ على هدى الوقائع والتساؤلات التى تفرض نفسها والمشاكل الملموسة ـ هو افضل ما يوضح الرؤية أمام خطانا المقبلة .

واذا كان قطاع الخدمة الصحية ، يمثل فئة واحدة ، من فئات عديدة للرأسمالية الوطنية فى مجال الخدمات ـ الى جانب المجالات الأخرى التى تمارس فيها الرأسمالية الوطنية نشاطها ، وتؤدى دورها المحدد الواضح ، مع بقية قوى الشعب العاملة ـ فان قطاع الخدمات الطبية بالذات ، يرتبط ارتباطا وثيقا ، بعدة جوانب أساسية فى المجتمع الاشتراكى ، الذى نبنيه فوق أرض بلادنا .

*** انه مرتبط بالنواحى العلمية وبمجالاتها الواسعة المتجددة .. ويحتاج الى مداومة للبحث والدراسة والاطلاع ، لمعرفة ما وصل اليه العلم الحديث من تقدم ... بل ويلزم أن يكون للعاملين المصريين فى هذا القطاع ، دور قيادى فى الابحاث الطبية وعلومها ..**

وليس شرطا أن تقوم اجهزة القطاع الاشتراكى وحدها بهذا الدور .. فان أغلب التجارب الجديدة والنتائج التى حققها الاطباء فى العلاج ، توصلوا اليها عن طريق أبحاثهم الخاصة ، ورغبتهم الصادقة فى خدمة مجتمعهم وتطوير علومهم واسعاد الجنس البشرى .

ولقد اعطى البعض من ابناء مصر ، العاملين فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، امثلة نبيلة حينما ، تركوا كل ابحاثهم ، واجهزتهم العلمية ، وثروتهم من بعدهم ، لتكون فى خدمة العلاج الطبى وتقدمه .. وكثيرون قدموا ابحاثا علمية فى المؤتمرات الاقليمية والدولية ، كان لها اثر كبير وصدى عميق ..

* انه مرتبط بجوانب اجتماعية ، وخدمة اساسية فى المجتمع هى الخدمة الطبية ، التى تحتاج الى تطوير وتحسين مستمر ، بحيث تقدم للجماهير على خير وجه ، وبأقل التكاليف ·

* انه يمثل جانبا انسانيا ..لارتباطه الوثيق بحياة الجماهير وعافيتهم . والعاملون فى هذه الخدمة بكل مستوياتها ، هم رسل الرحمة الانسانية ،بكل مايجب ان تتحلى به هذه العناصر من طهر ونبل ورحمة وامانة ··

* انه يضم قاعدة عريضة من المواطنين ، تعمل بجهد واخلاص فى هذا القطاع ، وفى فروعه الكثيرة لخدمة المجتمع ·· وتحتاج هذه القاعدة الى حل مشاكلها ، وازالة الظواهر الاستغلالية التى تتحكم فيها ، وتقويم الانحرافات التى قد تمارسها فئة مستغلة قليلة ، وتطهير هذا القطاع من كل الرواسب المتخلفة من العصور الماضية ··

لذلك فان ممثل الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات الصحية ، فى التنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها ، وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، يلزم أن يكونوا من بين العناصر القيادية ، التى لها دور ايجابى فى البحث العلمى البناء ، لتطوير مجالات العلاج الطبى ، ولنفعة الجماهير كلها ، لا لفئة خاصة قادرة ·

لابد ان تكون من بين العناصر التى قامت وتقوم بواجبها ، من أجل الارتفاع بمستوى المهنة والعاملين فيها ، والوصول بها الى المكانة اللائقة بها ، بعيدا عن الاستغلال أو الاحتكار أو الانانية أو الاتجار ·

ويلزم ان تكون هذه العناصر القيادية ، ممن ادت وتؤدى واجبها ، نحو المجتمع وجماهيره العريضة ، تعطيها كل جهدها ووقتها وعلمها ، لتوفير هذا الحق الاساسى للمواطن ، نظير أجر معقول وعادل ··

ان الذين حازوا ثقة المجتمع ، ليمارسوا هذا النشاط فى مجال الخدمات الطبية ، لايحسبون أن ذلك امتياز شخصى ، قبل ان يكون مسئولية ، تحتاج الى البذل والعطاء والتضحية من اجل الوفاء بها ·

والحق أن مجتمعنا المصرى الاصيل ، استطاع ان يقدم على مدى الاجيال ، عناصر قيادية صالحة وأمينة فى هذا المجال .. ونستطيع أن نحس بهؤلاء القادة اليوم ، وهم يعملون فى القرى والمدن ، بكل جهد واخلاص لتطوير الخدمات الطبية .. ويشاركون من أجل تعميم هذا الحق الاساسى ، والارتفاع بمستواه وتيسيره على المواطنين .. وكثيرا منهم ساهموا ويساهمون بفكرهم وعلمهم وعملهم ، لتحقيق مشروعات التأمين الصحى ، حتى يصل مجتمعنا بهذه الخدمة ، الى الهدف الذى رسمه لنا ميثاق العمل الوطنى ··

وفوق ذلك فان ممثل هذه الفئة ، هو العنصر الملتحم بالجماهير الشعبية وجماهير العاملين فى هذا القطاع ، الذى يشعر بآلامها وآمالها ، ولا ينعزل ولايتعالى ، انما هو يسعى لتدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ، والتمكين لقيم المجتمع الاشتراكي ومثله العليا ، مناضلا مع القيادات الأخرى من فئـــات الشعب ، لازالة كل صور الاستغلال من المجتمع واقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل المواطنين .

الراسمالية الوطنية فى قطاع خدمات الاسكان

الحديث عن فئات الرأسمالية الوطنية للخدمات فى المجتمع الاشتراكى ، يدفعنا بالضرورة ، الى تناول خدمة اساسية وهامة لكل مواطن ، يرتبط بهـا فى حياته اليومية ، كارتباطه بالمأكل والملبس والرعاية الصحية تماما .

ولقد تناولت الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات التجـارية ، الذى يرتبط باحتياجات المجتمع فى المأكـل والملبس ، وعرضت كذلك لقطـــاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، وهو مرتبط باحتياجات الجماهير فى الرعاية الصحية ..

ونستطرد الى قطاع الاسكان ، الذى يقدم للمجتمع الاشتراكى ، خـدمة اساسية ، تعتبر حقا من الحقوق الهامة والضرورية بالنسبة للجماهير ..

وارجو ان ننظر الى هذا القطاع ، نظرة موضوعية ، على هدى من تقييـــم العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة ، والتى قامت حتى اليوم ، والتى يجب أن تسود فى هذا المجال ، بين كل الاطراف المشاركة فيه والمستفيدة منه .

ان دراسة خدمات الاسكان ، من جوانبها الاجتماعية ، تنقسم الى قسمين اساسيين ، ومرحلتين تكاد كل منهما ، أن تكون قضية قائمة بذاتهـا ، لهـا طبيعتها ، وعناصرها ، ومشاكلها ، وظواهرها السلبية والايجابية ، ورواسبها التى لاتزال باقية وعالقة بها .

اما المرحلة الأولى ، فهى اقامة المساكن ، وتشييدها ، ودور الرأسماليـــة الوطنية فى هذا الجزء الاول .

والثانية ، هى ما بين صاحب راس المال ، المالك للمبنى السكنى ، وبين المواطنين المستاجرين ، من علاقات اجتماعية ..

ونتناول جوانب المرحلة الاولى ، الخاصة باقامة المساكن وتشييدها .. وتلك مرحلة تتصـل اتصـالا وثيقـا بقطاع المقاولات ، الذى تولى دائمـا ،

هذه المهمة منذ عهود ما قبل الثورة ، وكان له فيها الباع الطويل والـدور الرئيسى ، والهيمنة الكاملة .

وقد ظل قطاع المقاولات الخاصة ، يمارس ادواره العديدة والهـامة ـ والغريبة فى الوقت نفسـه ـ بعد قيام الثورة .. بل وبعد بداية التحـول الاشتراكى ..

كان قطاع الاسكان طوال عهود ما قبل الثورة ، يتمثل فى عمليات خاصـة فردية متحللة من أى تخطيط ، بعيدة عن أى قاعدة واضحة أو محددة من قبل المجتمـع .. فهى لم تكن تتم وفق أى ميزان أو معيـار ، الا موازين أسواق العرض والطلب ، والكسب الوفـير وحسـب .. تستوى فى ذلك مرحـلة التشييد والبناء ، أو مرحلة التأجير والتسكين .

لذلك كان صاحب رأس المال ، يتحكم فى خدمات الاسكان وفق هواه .. هو الذى يحـدد حجمها ، وله الكلمة العليا فى اعدادها وفى تكاليفها ؛ من حيث التشييد والبناء .. وصاحب رأس المال أيضا هو الذى يفرض الاسعار والأجور .. وحين كان يقيم صاحب رأس المال الوحدة السكنية، لم يكن يلتزم بمصلحة المجتمع أو الأفراد الا منفعته الذاتية .. ولا يقيم وزنا ، لعلاقة اجتماعية عادلة يجب أن تقوم بين الناس ، على أساس المصلحة المتبادلة والمتكافئة بينهم .. ولا يهمه أن تكون احتياجات المجتمع وامكانياته فى الاعتبار ، بقدر ما يركز كل همه ، على زيادة العائد السريع لرأس ماله ، والحصول على اكبر كسب مشبع لذاته ، بأسلوب لا تقبله شريعة الله وشريعة الحق والعدل الانسانى ..

فكان على المواطنين ، من السكان والمستأجرين فى النهاية ، ان يقوموا هم بالسداد ـ راضين أو كارهين ـ لاشباع نزوة الاستغلال والتحكم ، عنـد فئات مستغلة فى قطاع المقاولات ، وفئات مستغلة أخرى ، أصحاب رأس المال من الملاك ..

كانت هذه هى صورة العلاقات الاجتماعية التى سادت فى قطاع التشييد والاسكان قبل الثورة .. وقبل التطور الثورى ، الذى حتمته وفرضته مصلحة الجماهير الشعبية صاحبة الحق ، من اجل ان تقوم علاقات اجتماعية سليمة ، بين أصحاب رأس المال ، وبين المواطنين من المنتفعين بهذه الخدمات الاساسية، نظير الثمن العادل والاجر المعقول ..

الرأسمالية فى قطاع المقاولات وخدمات

الاسكان حتى مرحلة التحول الاشتراكى

استمر القطاع الخاص للمقاولات والتشييد ، هو صاحب الهيمنة والسيطرة الكلية ، على كل ما يقام من مبان ووحدات للاسكان ، طوال عهود ما قبـل الثورة .. بل وحتى قبيل التحول الاشتراكى .. صاحب راس المال فى قطاع

المقاولات ، كان يشيد المبنى لحسابه ، أو يقيمه لحساب غيره ، من أصحاب رؤوس الأموال من ملاك العقارات ، ويتم استغلاله بالأسلوب والهدف ، اللذين يحققان لكل منهما ، أكبر عائد وفى اسرع وقت ٠٠ بغض النظر عن مصلحة المجتمع ، ودون اعتبار لاى قيم ٠

ومن المتناقضات الصارخة ، في مجالات العمل بهذا القطاع ، انه كان يجمع المهندس الكفء ، الى جانب شخص آخر ، يقوم بنفس العمل ، وهو لايدرى من علوم الهندسة ، ولا فنون التصميم او البناء ، أكثر مما يعرف الجزار عن علوم الطب البشرى ٠٠ كل مؤهلاته الفنية والمعمارية ، انه صاحب رأس مال ومغامر ٠٠ يجيد تسويق المخلفات والانقاض ومستلزمات البناء ، ويجمع الفنيين والانفار ، للعمل فى هذا المجال الحيوى ٠٠ وفوق كل ذلك ، فهو خبير حقا ، بأساليب الغش والتلاعب فى عمليات البناء المتفق عليها ٠

وبلغ من سخريات القدر ، أن كثيرين من خريجى كليات الهندسة فى قسم العمارة ، كانوا يضطرون للعمل تحت قيادة مثل هؤلاء ٠٠ وعليهم أن ينفذوا رغبات صاحب رأس المال ، ولو اقتضى الأمر ان يتناسوا ، الاسس والقواعد العلمية ، والمبادىء الضرورية فى هذا المجال ٠٠ فالعلوم فى نظر « العصامى » لاتساوى شيئا ، أمام وسائل الكسب الوفير ٠

وما كان اكثر العصاميين في العهود الماضية ٠٠ من الذين اقتحموا مجالات عديدة ، واستطاعوا ان يمارسوا فيها فنون الاستغلال ، وينتهزوا الفرص ، للاثراء المشروع وغير المشروع ، ويطرقوا كل أبواب الكسب الحلال والحرام على السواء ، مادام المال الوفير يهبط عليهم بغزارة ، وينتقل بصورة « العصامى » من مغامر صغير ، الى صاحب ثروات طائلة، ويصبح من فئة النصف فى المائة، وظاهرة بشرية فريدة ٠

هكذا ٠٠ مضى قطاع المقاولات ، يجمع هذا الخليط المتناقض ــ بعضهم يرعى الله ٠٠ وأكثرهم لا يعرفون غير الاستغلال شريعة وذمة ــ وويل للمجتمع اذا حلت به ظروف طارئة ، أو مر بمرحلة غير عادية ٠٠ أن الفئة المستغلة من قطاع المقاولات ، كانت تستبد فى استغلالها المقيت ، تتحكم وتستعلى ٠٠ وتمارس ابشع الوان الخداع والغش والاهمال بصورة غير انسانية ٠٠ وليست فترة الحرب العالمية الثانية ببعيدة عن الكثير منا ، حينما انتهزها الكثيرون من هذه الفئة المستغلة ، لرفع أسعار التشييد والبناء ، بدرجات جنونية ، فى سباق لاستغلال فئات الشعب ، وجمع الثروات الطائلة ٠٠ ولقد خرجت هذه الفئة من مرحلة الحرب العالمية، وقد كدست المكاسب الباهظة ، جمعتها من اموال الشعب وحاجته الضرورية لخدمات الاسكان ٠

وكلنا يذكر ، كيف استطاعت الفئة المستغلة فى هذا القطاع ، ان تمارس استغلالها فى مرحلة النمو ، التى اعقبت قيام الثورة ٠٠ وعلى أثر الاحساس

بتزايد الدخل ، وارتفاع مستوى معيشة المواطن ، وشدة الطلب على تحسين المسكن ، كنتيجة حتمية ، وامر طبيعى ، بل وحق للمواطنين فى مجتمع يشق طريقه الى التطور والنمو ..

لم تشأ هذه الفئة المستغلة ، فى قطاع المقاولات — مع بعض الفئات المستغلة الاخرى — ان تترك ارتفاع الدخل ومستوى معيشة الافراد ، حقا صافيا للناس ، جزاء جهدهم وعملهم ، بل ارادت هذه الفئات ، ان تنتهزها فرصة ، لمضاعفة مكاسبها ، على حساب حقوق الشعب وجهوده ..

ولمست الثورة — وهى تبدأ برامج التطور والتنمية منذ أول ايامها — صور هذا الاستغلال البغيض .. وكان لابد لها ان توقف هذا التيار العاتى ، الذى يبتلع كل استثمارات البناء ، خاصة وكانت على وشك ان تنفذ خطة التنمية الشاملة .. وكان التأميم الجزئى لهذا القطاع خطوة ثورية ، وضرورة حتمية ، من اجل تحقيق نوع من اشراف الشعب على هذا القطاع ، حماية لأموال الجماهير واستثماراتها فى مراحل النمو .

ويكفى ان نعرف ان حجم اعمال البناء والتشييد فقط ، فى برامج سنوات الخطة الخمسية الأولى وحدها ، كانت بمعدل ١٨٠ مليون جنيه فى السنة الواحدة ... وكان يمكن ان تذهب كلها ، الى ايدى فئة قليلة من المهيمنين والضالعين فى هذا القطاع من المستغلين ..

ولقد اثيرت تساؤلات عديدة ، حول عدم سيطرة الشعب سيطرة كاملة على هذا القطاع منذ البداية ، بدلا من السيطرة الجزئية التى خطت بها الثورة خطوتها الأولى ..

والحقيقة أنه كانت هناك دوافع عديدة ، فنية واجتماعية ، ولكن أهم هذه العوامل وأولها ، هو الدافع الانسانى ، الذى آمنت به ثورتنا المصرية واتسمت به تجربتنا الاشتراكية ، فاستلهمته فى كل خطاها ..

لقد ارادت الثورة ، ان تتيح الفرصة امام كل فئات هذا القطاع وغيره ، ليشاركوا فى العمل الوطنى ، مشاركة ايجابية وأمينة ، وأن تهيىء لهم مناخا ، يستطيع فى ظله كل شخص ، ان يعود الى ضميره ، ويساهم فى شرف البناء العظيم ، حتى تسود المجتمع ، العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة ..

ولكن ... هل أوقفت هذه الخطوة الثورية ، تيار الاستغلال والتحايل ؟ .
وهل ايقظ هذا الدافع الانسانى — الذى انتهجته الثورة عن ايمان — ضمائر الذين لايرضون بغير الاستغلال والتحايل بديلا ؟!

وبدت ظواهر غريبة ، خلال مرحلة التحول الاشتراكى تشوه الصورة الانسانية ، التى ارادتها الثورة لكل قطاع .. مما اساء الى المجتمع ، والى العاملين فى قطاع المقاولات والبناء ، رغم وجود عناصر يعملون فيه ، بصدق وايمان ونزاهة .

استخلصت القطاع العام اداة شرعيـة للاستغلال

فتح المجتمع ابوابه الواسعة ، بروح انسانية سمحة ، امام كل الطاقـات والفئات العاملة ، والراغبة فى العمل.. بعد ان قضى على الاقطاع وتخلص من الاستعمار ، وهدم صروح الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. ثم اتجـه لبناء قاعدة اقتصادية وطنية ، يدعم بها الاستقلال السياسى ، مستجيبا لكـل رغبة وطنية ، تريد المشاركة فى البناء الثورى العظيم ..

وحسبت الثورة ان التأميم الجزئى ، لقطاع المقاولات العـامة والتشييد ، خطوة ثورية ، كافية لخلق الترابط المصلحى ، بين فئات هذا القطاع الخاص ، وبين العمل الوطنى العام ، لمصلحة المجتمع .. خاصة وقد استبانت حقيقـة لاريب فيها ، هى ان مصلحة المجتمع وحقوقه العادلة ، فوق كل مصلحة ذاتية.

هكذا أفسح المجتمع مكان القيادة ، فى اجهزة قطاع المقاولات المشتـرك ، للكثيرين ممن دخلوا بشركاتهم وخبراتهم مع القطاع العام ، فاتيحت الفرصـة لكل من يرغب فى العمل المثمر بأمانة وصدق ..

لكن مرحلة التجربة والممارسة ، التى مرت بعد التأميم الجزئى لقطـاع المقاولات العامة والتشييد ، اكدت ان الاستغلال لم يتوقف فى هذا القطاع.. بل على العكس من ذلك .. لقد استفحل ، واتخذ صفة شرعيـة ، وصفـة رسمية، حين أصبحت الفئات المستغلة ، والعناصر التى استهواها الكسب غير المشروع تمارس نزواتها ، وهى فى مواقع القيادة على الأجهزة المؤممة جزئيا للمقاولات.. راحت تفرض رسميا على المجتمع ، ومشروعات البناء والتشييد اللازمة ، اسعارا على هواها ، باسم القطاع العام ، الذى تعمل فيه وتقود نشاطه ..

واتخذت العناصر المستغلة ، من و جودها شريكة فى قطاع المقاولات العام ، ذريعة لتحاول هدم فكرة القطاع العام فى مجال المقاولات ، وتأكيد فشلها ..والتقت بعض هذه القيادات ــ شريكة القطاع العام برأس مالها وبوجودها ــ فى شبه تحالف استغلالى ، تتضامن ، وتمارس ابشع صور الاستغلال ، تحت ستار القطاع العام .. والقطاع العام برىء من هذه الأساليب الخفية .. وكل ذنبه انه أفسح المجال واسعا ؛ للذين أرادوا أن يشاركوا فى البناء الوطنى ، حتى لايحرم أحد من شرف حمل المسئولية القومية ، التى هى فريضة على كل مواطن ، وليست فرصة للانتهاز والاستغلال ..

واذا كانت غالبية المسيطرين على هذا القطاع قد اساءت الى المجتمع ، والى الفئـات العـاملة فى هذا المجال ، فان هناك فئة ، آمنت بالقيم العليا والمثل

الاخلاقية ، وترفعت عن الانسياق الى المزالق التى انحدر فيها المستغلون .. بل ان هذه الفئة القليلة ، الملتزمة بطريق المجتمع وبمبادئه ، استطاعت ان تنفـذ مشروعات عديدة فى التشييد والبناء ، بصورة مشرفة ، من الناحية الهندسية والاقتصادية ، وبأقل التكاليف ، فى مواعيدها المقررة .

لكن هذه الفئة ، تعتبر قلة فى هذا القطاع ، الذى كان يجمع خليطا متناقصا من « العصاميين » والمغامرين ، وأثرياء الحرب ، الى جانب ذوى الكفاءات الفنية والعلمية ؛ والعناصر المؤمنة بحق المجتمع، فى ضرورة اقرار العلاقات الاجتماعية على اسس انسانية وعادلة .

ولم تكن العناصر الملتزمة بأهداف المجتمع ومبادئه ، كافية لتحمل كل العبء امام ثورة التشييد وحركة التطور الشاملة ، لتحقيق برامج التنمية المنشودة .

واذن فالحل الوحيد ، هو التأميم الكلى لشركات المقاولات العامة والتشييد، كخطوة ثورية تالية، ما دام التأميم الجزئى، كان شركة أرادها رأس المال المستغل للقضاء على مبدأ القطاع العام ، واستخدامه اداة لمضاعفة استغلاله .. ووضع شركات المقاولات العامة ، تحت سيطرة الشعب الكاملة ، تمكن مجتمع الثـورة ، أن يقيم فى مجال البناء والاسكان ، علاقات اجتماعية سليمة .

هل استطاع التأميم الكلى لقطاع المقاولات العامة والتشييد
ان يمحـو الاستغلال ويحقـق اهـداف المجتمع ؟

كل من حاول دراسة قطاع المقاولات العامة ــ دراسة واقعية كاملة ، حينما كان كله فى يد رأس المال الخاص ، بهدف تقييمه وتنظيمه ، وتقدير امكانياته حتى تكون تحت سيطرة الشعب ــ قد اصابه دوار عنيف ، بسبب تشابك دروب هذا القطاع ، ومسالكه الفائرة، وكثرة التعقيدات المتداخلة فيه، والتناقضات المسيطرة عليه ..

لم تكن هناك شركة للمقاولات العامة فى القطاع الخاص ، تسير وفق نظام يماثل شركة أخرى .. وأغلب الشركات ــ ولا أقول كلها ــ لم تكن تمارس نشاطها الاقتصادى ، حسبما تقضى الأساليب والقواعد الاقتصادية المعروفة .. انما كان صاحب الشركة ، يحتفظ لنفسه بأسرار شركته ، يضع نظامها حسبما يهديه تفكيره ، وكما يريد لمصلحته الشخصية ..

كانت المستندات التى تقدم لمصلحة الضرائب مثلا ، لا تعطى الصـورة الصادقة ، لحسابات الشركة ونشاطها .. وما كان يحدث داخل اجهزة الشركة بالفعل ، لم يكن هو مايظهر فى الاعلانات الدعائية ، للناس او للاجهزة الحكومية المختصة ..

لذلك ، عندما قلت ان التأميم الجزئى ، لشركات المقاولات والتشييد ، كان خطوة ثورية ، كنت أتمثل فى ذهنى ، ما حدث من عناء ، أثناء محاولة تقييم وتنظيم هذه الشركات ، لتوجيهها فى طريق المجتمع ولمصلحته ..

وبرغم ذلك ، بدت ظواهر الاحتكار والاستغلال،من فئة محترفة الاستغلال شاركت القطاع العام ، وعملت فى قيادة أجهزته للمقاولات والتشييد،واستطاعت أن تضفى على احتكارها واستغلالها، الصبغة الشرعية ، والشكل الرسمى ، باسم القطاع العام وتحت ستاره .. بل لقد تعمدت هذه الفئة وهى تمارس استغلالها ، ان تطعن فكرة القطاع العام ، وأن تلصق به تهمة الفشل والعجز .

وهنا فرضت ارادة التغيير الثورى ، ضرورة سيطرة الشعب سيطرة كاملة ، على شركات قطاع المقاولات العامة .. فكان التأميم الكلى لشركات المقاولات العامة ، خطوة ثورية تالية ، لتحقيق أهداف المجتمع فى ازالة صور الاستغلال ، واقامة العلاقات السليمة فى مجالات التشييد والبناء والاسكان.

وقد سبق لى أن أكدت ، ان التأميم لم يكن هدفا للمجتمع ، ولكنه كان الوسيلة الوحيدة أمام العمل الوطنى ، لتحقيق سيطرة الشعب وتوجيهه ، لكل مجالات النشاط ، حتى تعمل لخير المجتمع ، ولمصلحة قوى الشعب العاملة لا لمنفعة فئة أو فرد ، ولا تمارس أى لون من الوان الاستغلال ..

لكن واقع التجربة فى السنوات التى أعقبت هذه الخطوة الثورية الثانية ، كشف عن حقائق مريرة ، وأساليب جديدة ورهيبة ، استطاعت الفئة المستغلة، العاملة فى قطاع المقاولات العامة المؤممة ، أن تمارسها ، برغم التأميم الكامل للشركات العامة فى هذا القطاع ..

ان هذه الفئة المستغلة كانت تعمل لتحقيق هدفين لها :

الأول — الابقاء على استغلالها ، والحصول على أكبر قدر من الكسب غير المشروع ، بكل السبل الخفية ، مستفيدة لأطول مدة ممكنة ، من بقائها فى مراكز قيادة أجهزة القطاع العام ، للمقاولات والتشييد ، مظهرة دائما أن لها فيها الخبرة والدراية والتخصص والباع الطويل .

الثانى — المحاولة المستميتة والخبيثة ،لاظهار القطاع العام ، بالقصور عن اداء وظائفه والتزاماته الكاملة ، رغم تدعيمه وتنظيمه على أسس علمية — حتى يضطر دائما للاستعانة بالقطاع الخاص ويعتمد عليه ..

هذه الفئة المستغلة الضالعة فى الاستغلال ، والتى احترفته واستمرأته ، تمكنت من حفر المسالك الخفية ، لتمارس عن طريقها الاستغلال سواء للقطاع العام أو للمجتمع كله .. وحسبت هذه الفئة ، ان المجتمع غافل عما تعمل فى الخفاء ، وانها فى مأمن عن نور الحق ..

ان ما كشفت وتكشف عنه لجنة الرقابة العليا للدولة لتصفية بقايا الاستغلال ، فى قطاع المقاولات ، يؤكد أن هذه العناصر لا يمكن أن تنتمى الى الراسمالية الوطنية ، لانها تجـــردت من كل مقومات الوطنية ..

ومع ذلك فان هناك بعض القيادات فى هذا القطاع ، ممن عملوا قبل الثورة وبعدها ، وفى مرحلة النمو والتحول الاشتراكى ، يؤمنون بوطنهم ، وبحـــق مجتمعهم ، ويلتزمون بالمفهوم الاشتراكى وبالسلوك الوطنى عن يقين ، واستطاعوا أن يضربوا المثل الكريم ، للرأسمالية الوطنية فى مجتمعنا الاشتراكى .

مقاولو الباطن والقطاع الخاص يحصلون على ٨٠ فى المائة

من حجم عمليات التشييد من القطاع العام

يستطرد الحديث ، حول ما كشفت عنه تجربة السنوات الماضيـــة ، من الجوانب الايجابية والجوانب السلبية فى قطاع المقاولات والتشييد ، الذى يقوم بتنفيذ المرحلة الأولى منخدمات الاسكان ــ وهى مرحلةاقامة المبانى وتشييدها ــ قبل ان تبدأ المرحلة الثانية ، التى تتمثل فى علاقة المالك وصـاحب البنــاء بالجماهيـر ..

وصلنا الى حتمية وضع الشركات المؤممة جزئيـــا فى هـــذا القطاع ، تحت السيطرة الكاملة للشعب ، حتى يكون هناك قطاع اشتراكى عام ، فىمجال المقاولات والتشييد ، قادر على تلبيـة كل ماتتطلبه الخطة من انجازات وأعمال يحققها بكفاءة ودون استغلال ، ويعمل على حماية أموال المجتمع ، التى تخصص للتشييد ، والتى بلغت معدلاتها ١٨٠ مليون جنيه كل عام على مدار ســنوات الخطة الاولى ..

لكن الذى تبين بالفعل . ان كثيرين من الـذين تولوا مـراكز القيـــادة فى شركات واجهزة القطاع العام المؤممة.ابتكروا طرقا خفية ، لاستغلال القطاع العام نفسه واستغلال المجتمع على حد سواء ، مع العمل على الحفاظ بمناصبهم أطول فترة ممكنة ..

راح هؤلاء ، يصورون للمسئولين فى الدولة ، وفى قطاع التشييد والبناء ، اهمية خبراتهم الواسعة ، وعلمهم ، ومدى المامهم بكل خبايا ادارة هذه الاجهزة واسرارها .. وكيف ان وجودهم فى مراكز القيادة ، كسب كبير للقطاع العام!!

ثم لمست الدولة .. صورة غريبة فى تناقضها ، تتمثل فى التجاء الشركات الكبرى المبناء والتشييد للقطاع العام ، الى شركات القطاع الخاص ، لتعينها فى

اعمال البناء ، والأعمال التكميلية والتى لها طابع التخصص : مثـــل البياض والبلاط والنجارة والأدوات الصحية والكهرباء وغيـــر ذلك .. ووقفت هذه القيادات المستغلة ، تعارض انشاء فروع لمثل هذه الأعمال اللازمة ، بدعوى ما تكلفه من مصروفات لا يجب أن يتحملها القطاع العام !! ..

وحينما عرض الرأى ، بانشاء شركة تابعة للقطاع العام ، تتولى مثل هذه العمليات الفرعيــة اللازمة ، ووجه الرأى بمعارضة شديدة من هؤلاء ، الذين أقاموا الحجج لاثبات استحالة تنفيذ هذا المشروع عمليا ، وهم فى الحقيقــة يريدون الإبقاء على استغلالهم، واستخدامهم لشركات القطـــاع الخـــاص التى يملكونها بطرق ملتـــوية أو لهم فيها مصلحة خاصة .

فماذا كانت النتيجة بعد أن وثق المجتمع فى هذه القيادات ، التى صورت دائما للرأى العام وللمسئولين ، مدى كفاءتها وخبرتها الفنية ، ووضعتها الدولة فى مواقع القيادة لأجهزة قطـــاع البناء والتشييد .. الذى أقيم وتم تدعيمــه ، بهدف حماية أموال المجتمع ، ومنع الاستغلال ، والعمـــل على اقامة علاقات سليمة فى قطاع الاسكان ؟ ..

بعـــد كل هذا الذى صنعه المجتمـــع ، تؤكد النتيجـــة المدعمة بالأرقـــام والاحصائيات ، أن شركات القطاع العام ، لم تقم بالتنفيذ الفعلى الا بما يعادل ٢٠ فى المائة من حجم العمل فى أى مشروع من مشروعات البناء والتشييد ، برغم مسئوليتها الكاملة عن انجازه ، هذا بينما أسندت الى القطـــاع الخاص ، والى مقاولى الباطن ما يعادل ٨٠ فى المائة من حجم العمل فى كل مشروع .

وراء هذه الحقيقة المؤلمة ، كانت تكمن أساليب التحايل المبتكرة السافرة منها والخفية .. وعن طريقها ، تسربت أموال طائلة الى العناصر المستغلة التى تدمن الاستغلال ، ولا يمكن لها أن تفيق الى ضميرها ..

وحينما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه بمدينة دمنهور فى عيد العمال ، ضرورة العمل على الغاء نظام مقاولى الباطن ، والقضـــــاء على صـــور الاستغلال المتفشية فى قطاع المقاولات ،كانت الصورة الكاملة قـــد تكشـــفت للقيادة الثورية .. التى صممت على محاسبة الذين عاثوا فسادا ، واستغلوا المجتمع ، وقررت ابعادهم عن مناصب القيادة ، بل واعادة النظر فى أسلوب العمل ، فى هذا القطاع الهام ..

واحاول ان اوجز بعد ذلك بعض الظواهر الاستغلالية التى برزت خلال فترة تولى هذه العناصر المســتغلة ، قيادة الكثيــر من اجهزة المقاولات والتشـــييد للقطاع العام ..

لن أستطيع فى هذا الحيز المحدود ، أن أعدد أمثـلة من أسـاليب التحايل والتلاعب .. ولا أن اعرض حتى لبعض النماذج ، من الطرق المبتكرة للاستغلال، التى مارسها الكثيرون ، فى قطاع المقاولات والتشييد ، وما يزال البعض يمارسها حتى اليوم .. ذلك مكانه التحقيقـات المتشعبـة ، التى تجـــرى ، بواسطة اللجنة العليا للرقابة على أجهزة الدولة ، والتى لابد أن تنشر يوما ما ، بتفاصيلها، ووقائعها المذهلة ، وشخصـــياتها ، والأدوار التى قامـوا بها ، لتحقيــق مآربهم الذاتية ، على حساب المجتمع والقطاع العام وجماهير الشعب ..

ان قوى الشعب العـاملة ، يلزم ان تعرف ، الى أى حد تحـاول عنـاصر مستغلة قليلة ، أن تسيطر وتستغل المجتمع ، مستهينة بكل القيم ، متجاهلة لكل القوانين ؛ لاتقنع بأجرها المجزى ، ولابعائدها العادل . لكنها تسعى دائما ، الى سلب حقوق غيرها بكل الطرق غير المشروعة ، واستنزاف أموال وجهود قوى الشعب العاملة .

ولعلنى أستطيع هنا ، ايجاز بعض الظواهر ، التى نتجت عن الانحرافات ، وصور الاستغلال من هذه الفئة محترفة الاستغلال ، فى قطاع المقاولات ، التى أخذت المراكز القيادية فى أجهزة القطاع الاشتراكى :

* تفشت ظاهرة مقاولى الباطن ، والاستعانة بالقطاع الخاص ــ مع قـلة امكانياته ماديا وفنيا ــ فى مشروعات القطاع العام ، برغم وجود عشرات الشركات الكبرى ، التابعة له فى مجال المقاولات .. وازدادت هذه الظاهـــرة بصورة لـم يشهدها المجتمع من قبل ... وحتى أيام ان كانت الدولة ، لاتملك شركة واحدة للمقاولات ، وكانت تتولى المشروعات العامة ، وأعمال التشـــييد حينئذ ، شركات محدودة الامكانيـات من القطاع الخاص .. ولم تكن تستعين بغيرها الا فى حدود ضيقة للغاية .

* تأكد أن هناك شركات لمقاولى الباطن وغيرها ، يملكها بالفعل والواقع ، أصـــحاب شركات انضمت للقطاع العام ، وبقى هؤلاء فى المواقع القيادية لهذه الأجهزة العامة .. فكانوا بمثابة وسطاء ، يعهدون الى شركاتهم الخاصة ، بأعمال ضخمة وعديدة ، تجرى فيها أساليب التحايل والاستغلال ــ كما تحب وتهوى ــ

وتفرض الأسعار الخيالية التى تحقق المكاسب الباهظة .. وهذه العناصر تملك القدرة على التمكين لهذا الاستغلال .. فاذا بحثنا عن حقيقة تلك الشركات الخاصة الصغيرة . وجدناها مملوكة صوريا ، لاشخاص تابعين للفرد المستغل أو ممن لايمتون للمقاولات والبناء بصلة ؛ فهم أما أطفال واما ربات للبيوت وغير ذلك !! والأمر هنا لايختلف كثيرا ، بالنسبة لماكشفته لجنةتصفية بقايا الاقطاع فى تهريب الأرض والتحايل على القوانين ، والاستيلاء على حقوق الشعب ، تحت اسماء وهمية أو زائفة ..

* ارتفعت تكاليف كل مشروعات التشييد والاسكان ، بصورة تثير الشكوك والغرابة ؛ رغم التيسيرات التى تحصل عليها شركات قطاع المقاولات العام ، والامتيازات التى تمنحها للمقاولين المعاونين فى القطاع الخاص .

ولقد أتاح ارتفاع الاسعار ، بواسطة القطاع العام فى أعماله ومشروعاته ، الفرصة السانحة ، لمقاولى القطاع الخاص ، أن يرفعوا كذلك أسعارهم ، التى يفرضونها على الأفراد والجمعيات الاهلية فىالعمليات الخاصة بالبناء والاسكان.

* أرجعت هذه العناصر المستغلة ، ظاهرة الارتفاع الشديد فى أسعار المبانى الى التزامالقطاع العام ، بالمواصفات المحددة للمنشآت ، وعدم التلاعب فى المواد ومستلزمات البناء .. وتلك حجة واهية .. لأن ثمانين فى المائة من مشروعات القطاع العام ، كانت تسندها هذه العناصر نفسها ، الى مقاولى الباطن والقطاع الخاص .

وبديهى أن الذين يفرطون فى شرف واجبهم نحو المجتمع ، لا يتورعون عن التواطؤ المشين ، من اجل التمكين للاستغلال واعطائه صفة الشرعية ..

* ثبت ان خرافة المعرفة بأسرار المهنةوخباياها ، والدراية العميقة بأعمال المقاولات ، والصفات المهيبة ، التى أرادت بعض هذه العناصر ، أن تضفيها على نفسها ، ليست فى حقيقتها الا معرفة بأسرار الاستغلال ودراية عميقة بالحيل والانحرافات .

واذا كانت هذه بعضالظواهر السلبية ، والنتائج التىكشفتعنها الممارسة والتجربة للمرحلة الماضية ، من قطاع المقاولات والتشييد ، فانها كشفت ايضا عن ظواهر ايجابية ، ونتائج تبشر بالأمل .

ان التجربة والممارسة ، أكدتوجود عناصر صالحة ، وباعداد وفيرةتعمل فى ايمان وكفاءة ، وكانت تحجبها القيادات المنحرفة المستغلة ، وتعوقها عن الوصول الى مراكز القيادة . ويلزم ان تتاح الفرصة لهذه العناصر لتقود العمل بأخلاصها والتزامها بقيم المجتمع واهدافه ..

يتردد تساؤل بين القواعد الجماهيرية ، عن قيمة ما حصل عليه القطـاع الخاص ومقاولو الباطن ، من اسناد الجزء الأكبر لعمليات التشييد اليه ..وما هى النتائج الحسابية ، لاقحام القطاع الخاص المستغل فى مشروعات القطـاع العام بهذه الصورة ؟

الاجابة على هذا التساؤل ، تبين ما استطاع مقاولو الباطن ، أن يستحوذوا عليه من المدخرات التى يمتلكها الشعب ، وهو فى حاجة الى توجيهها للاستثمار فى برامج التنمية ؛ حتى تعود على جموع الجماهير بالفائدة ، لا أن تدخل جيوب فئة قليلة مستغلة .

وسبق لى أن قلت ان متوسط ما انفق على التشييد والبنـاء فقط ـ فى كل سنة من سنوات الخطة الخمسية الاولى ـ بلـغ ١٨٠ مليـون جنيـه .. وذكرت كذلك ، استنادا الى الاحصـائيات الدقيقـة ، ان العناصر المسـتغلة والمستفيدة والمتواطئة ، اسندت الى شركات القطاع الخاص ومقـاولى الباطن ، ما يوازى ٨٠ فى المائة من حجم العمل فى كل مشروع فى السنين الأولى من مرحلة التحول ، بينما لم يقم القطاع العام بالتنفيذ الواقعى الا بما يوازى ٢٠ فى المائـة من حجم المشروعات فى هذه السنين قبل افتضاح استغلاله وكشف تلاعبه .

ومعنى هذا ـ بالاسلوب الحسابى المدعم بالأرقام ـ ان حجم العمليـات التى اسندت الى طائفة مقاولى الباطن ، يصل فى قيمته الى ١٤٤ مليون جنيـه كل سنة ..

والمعروف ، ان القطاع الخاص وأى شركة للمقاولات ، تضع فى التقديرات اللازمة لاحتياجات أية عملية من عمليات التشييد ، ربحا صافيا نسبته ٢٠ فى المائة ، من تكاليف المشروع المسند اليها .. ذلك اجراء تقليدى مشروع ومعروف .. وهو يعنى بالتالى ان صافى الربح الرسمى المقرر والمعلن عنه والمرخص به ويحصل عليه مقاولو الباطن كل سنة من العمليات المسندة اليهم ، فى أعمـال خطة التنمية ، يبلغ ٢٨ مليونا و٨٠٠ ألف جنيه.. هذا اذا كان مقاولو الباطن يؤدون عملهم ، بكل نزاهة وأمانة ؛ ودون أى استغلال أو تلاعب .. لكن المنطق والواقع لايقبلان ابدا ، الحكم بالنزاهة والامانة ، على عمليات مريبة ؛ قامت على أساس استغلالى ، وهدفها الأول والأخير الاستغلال والكسب الحرام .

ان القيمة الحقيقية ، لما حصل عليه مقاولو الباطن من أرباح غير مشروعة وكسب حرام — نتيجة العمليات الانتهازية التى كانت تتم ، والصفقات الخفية التى كانت تجرى — تزيد بلا شك على ضعف هذا الرقم .

ونتيجة حسابية أخرى .. نصل اليها حينما نعلم ان الدولة ، اذا ما أسندت الى شركة خاصة مشروعا بالكامل — قبل قيام القطاع العام للتشييد والاسكان — كانت تحتفظ دائما ، بنسبة لا تقل عن ١٠ فى المائة ، من تكاليف المشروع كله ، على سبيل التأمين والضمان ، الى أن تنتهى مدة الضمان .. ويسقط الحق فى هذه القيمة ، اذا ما ظهر عيب أو خلل فى أى ناحية من نواحى المشروع ..

هذا الشرط ، يكبح جماح شهوات التلاعب والاستغلال ، عند من يريد التلاعب والاستغلال ؛ خوفا من ضياع هذه القيمة .

لكن الأمر يختلف بالطبع ، اذا ما تولت شركة للقطاع العام ، مشروعا من مشروعات البناء والتشييد لحساب القطاع العام .. ثم تسند البعض أو الكثير من عملياته الى مقاولى الباطن .. فان الذى يقوم بتسليم المشروع ، الى أجهزة الدولة فى هذه الحالة ، هى شركة القطاع العام ، فكأنه تسليم من أحد أجهزة القطاع الاشتراكى الى أحد أجهزة القطاع الاشتراكى . واذا حدث خلل أو عيب ، فان شركة القطاع الاشتراكى هى الملتزمة بالتعويض .. وعليها أن تدفع ثمن استغلال واهمال مقاول الباطن ، الذى أسندت اليه عملية من العمليات .. ومقاول الباطن بالطبع متواطىء مع العناصر المستغلة ، ذات النفوذ فى شركة القطاع العام .. وكأنها عمليات استغلال من مقاولى الباطن للقطاع الاشتراكى .. مؤمن عليها ، ومعفاة من أى التزام ..

بعد ذلك نحاول ، التعرف على الاثر المباشر لهذا الاستغلال ، على المجتمع وعلى جماهير الشعب ، التى تناضل من أجل التنمية ، وتسعى الى الحفاظ على كل قرش تدخره ، ليكون جزءا من الاستثمارات التى تدفع عجلة التنمية والتطور ..

الآثار المباشرة على المجتمع والأفراد
نتيجة الاستغلال فى قطاع المقاولات

تفرع بنا الحديث فى شعاب المقاولات والتشييد ، بقدر ما ظهر من طرق خفية ملتوية ومتشعبة ، لنواحى الاستغلال والانحراف فى هذا القطاع ، كشفت عنها تجربة المرحلة الثورية ، التى قطعها مجتمعنا حتى اليوم ، نضالا وايمانا وعملا ..

ويجدر بنا ، أن نحدد معا الآثار المباشرة التى انعكست على المجتمع ، وعلى الجماهير الشعبية ، نتيجة لهذا الاستغلال فى مرحلة واحدة ، من المرحلتين الاساسيتين فى مجال خدمات الاسكان ·· وهى مرحلة اعداد المبانى ، واقامة الوحدات السكنية ·

وابراز هذه الآثار ، وتجسيدها أمامنا ، يزيد من حرصنا على عدم السماح بتكرارها ·· واصرارنا على ازالة كل صور الاستغلال ، واستئصال بقاياه المترسبة فى هذا القطاع أو فى غيره من القطاعات :

أولا : ان المجتمع الذى يدفع من جهده وطاقاته ــ لتوفير اكبر قدر من المدخرات ، يستثمرها فى برامج التنمية والتطور من ناحية ــ يخسر من الناحية الأخرى ، جزءا من هذه المدخرات الوطنية ، بسبب ضياعها وتلاشيها ، فى طوايا الاستغلال والكسب الحرام ··

ان ذلك يقلل دون ريب ، من خطى التنمية ومن حجم الاستثمارات المرصودة لها ، بقدر الأموال المنهوبة من مدخرات الشعب وعائد هذه الأموال ·

ثانيا : ان ارتفاع تكاليف الانشاءات والمبانى السكنية ، بسبب الاستغلال ، يرفع بالطبع مايتكلفه الفرد ، المنتفع بهذه المشروعات والوحدات السكنية ، اذا أراد أن يمتلكها أو يستأجرها ··

فكأن جماهير الشعب ــ وهى صاحبة المدخرات الوطنية ــ وأفراد المجتمع الذين يدفعون سعر التمليك أو الايجار ؛ يقعون تحت طائلة الاستغلال المزدوج··· استغلال للمدخرات القومية يسبب عجزا مقصودا فى برامج التنمية وحجمها ·· واستغلال آخر يدفع المواطنون ثمنه ، أجرا أو سعرا للمسكن ··

ثالثا : حينما نحاول حصر الفئة المستغلة ، فى قطاع التشييد والمبانى ــ وعددها محدود ــ ثم نقدر قيمة الأموال التى تنهبها خلسة ، من حق المجتمع ككل ، ومن أفراد الشعب عن طريق وسائلها الخفية والمكشوفة ، نجد أننا فى مواجهة تراكم لرأس مال مستغل ، يتضخم يوما بعد يوم ، فى يد طبقة ضئيلة العدد ، تستطيع أن تؤثر فى أجهزة الدولة ، وعلى موازين العدالة الاجتماعية ، التى يجاهد شعبنا المصرى من أجل التمكين لها ··

ان كل أثر من هذه الآثار الرئيسية الثلاثة ، يرسم صورة من الاستغلال ، لا يقبلها مجتمعنا ، ويحرم ظهورها فى أى اطار وبأى حجم ··

واذا كنا نسعى لتوفير المسكن الملائم ، بالأجر الملائم للمواطن ، فلا يمكن ان يتحقق ذلك ، مادام هناك استغلال فى قطاع التشييد والمقاولات ، وهو الذى يتولى مهمة انجاز المرحلة الأولى فى خدمات الاسكان ··

ولقد اخذ مجتمعنا الاشتراكي اليوم ، المبادرة ، لتطهير هذا القطاع وغيره من الادران التي عاقت حركته الطليقة الأمينة ، حتى يتمكن من اداء دوره في خدمة المجتمع ·· وان اللجان التي تبحث في وسائل تحصين هذا القطاع ، ومنحه الطاقات والامكانيات اللازمة ، لتهتدى بآراء الجماهير الواعية المتربصة بالاستغلال ، وبآراء العاملين الأكفاء في مجال التشييد والبناء ، ممن يؤمنون بحقوق مجتمعهم ، ويحرصون على قيمه ومثله وشريعته ، وتصدوا لهذه الانحرافات ·· وهالهم أن يروا أموال الشعب ومدخراته ، تستغلها فئة قليلة ، تريد ان تشكل طبقة متميزة عن الجماهير باستغلالها ، بينما هي تعيش في مجتمع يمنع الاستغلال ، ويناضل بالايمان والجهد ، لأقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ، واذابة الفوارق بين الطبقات ·

مفهوم الملكية العقارية لوحدات الاسكان

في المجتمع الاشتراكي

ثم يأتي حديثنا عن المرحلة الثانية لخدمات الاسكان ، وهي علاقة المالك بالمستأجر ·· بعد ان عرضنا للمرحلة الأولى ·· وهي اقامة المباني وتشييد المساكن ··

وقد ذكرت من قبل ، ان كل مرحلة ، تكاد تكون قائمة بذاتها ، من حيث طبيعتها ، وعناصرها ، وظروفها ، والقضايا التي تثار من حولها ، والتي تكشفت خلال المرحلة الماضية ··

وأحب أن أرد هنا ، على تساؤل وجه الى كثيرا ، في ندوات مع الدارسين بالمعاهد الاشتراكية ، وفي بعض اللقاءات الشعبية ·· ومضمونه ((هل يكون امتلاك العقار في حد ذاته ، مؤهلا ، يتيح لصاحبه أن يحمل صفة الرأسمالية الوطنية ·· وأن يكون بالتالي من فئات الشعب العاملة ؟))

ان صفة « العاملة » ، تقترن وتلازم باستمرار ، فئات الشعب وجماهيره ·· أى انها فئات تؤدى عملا ، وقطاعات تمارس مهنة أو لها حرفة ما · وعملها هنا ناتج لجهد أو حصيلة لفن ··

وليس هناك في مجالات العاملين ، ولا في قوائم أصحاب المهن ، أو قطاعات ذوى الحرف ، قطاع له مهنة أو يؤدى عملا ، اسمه « ملكية العقارات » ··· وليس هناك تخصص فنى أو عمل يكتسبه الفرد، نتيجة ملكيته لرأس مال، أقام به عقارا للاستثمار أو اشتراه لانتفاعه الشخصى ·· والا ، فان من يدخر ويضع مدخراته في أحد البنوك لاستثمارها ، نظير ربح عادل ، يستطيع هو الآخر ، ان يكتسب مهنة ، ويكون امتلاك المدخرات في حد ذاته ، جوازا للدخول في فئات الراسمالية الوطنية بين قوى الشعب العاملة··

واذن فليس هناك قطاع ، بين فئات الرأسمالية الوطنية ، يمكن أن نطلق عليه « قطاع ملاك العقارات » ٠٠ خاصة وأن ملاك العقارات والمبانى فريقان : فريق يمتلك المسكن ، للانتفاع الشخصى ٠٠ وهذا الفريق ليست بينه وبين الجماهير، صلات تعامل او علاقات الأخذ والعطاء ، اللهم الا علاقة هذا الفريق بمصلحة الضرائب والأموال المقررة ، وذلك ليس موضوع بحثنا ٠٠

أما الفريق الآخر فهو الذى يمتلك العقار لاستثماره ، والحصول على عائد من ورائه ٠٠ وأحاديثنا فى مجال خدمات الاسكان منصبة على هذا الفريق الثانى من ملاك العقارات ٠٠

ان صاحب العقار ـ فى أغلب الأحيان ـ له مهنة غير ملكية المبنى ٠٠ استطاع أن يدخر بعضا من ماله ودخله ، مكنه من بناء عقار أو شرائه ، حتى يؤجره للاخرين ، ليستثمر بذلك مالديه من مدخرات ، بهدف الحصول على عائد معقول وعادل ، يرفع به من مستوى معيشته دون أى استغلال أو سيطرة ٠٠

وهذا النوع من الاستثمار لمدخرات الأفراد ، لايعترض عليه المجتمع ، ولا يتنافى مع مبادئه أو مصالحه ٠٠ ان مايعترض عليه المجتمع ويتصادم معه ، هو استخدام المدخرات ، كوسيلة من وسائل استغلال الجماهير فى أى صورة ، وبأى قدر ٠٠

وهناك حقيقة واقعة ـ وان بدت غريبة فى مظهرها بمجتمعنا ـ وهى أن شعبنا واجه فى فترة التطور الثورى ، صورة للاستغلال ، فى المرحلة الثانية لخدمات الاسكان ، من ملاك العقارات والوحدات السكنية ، أكثر بكثير من صور استغلال الجماهير فى مجتمعات ماقبل الثورة ٠٠ ويبدو ذلك متناقضا مع المنطق ٠٠ أن تقل صور التحايل والاستغلال فى هذا الجزء من خدمات الاسكان ، طوال عصور الاستغلال والتخلف والسيطرة ، بينما تزداد صور الاستغلال فى عصر قامت فيه ثورة شاملة ، ضد الاستغلال بكل ألوانه ، ويجند المجتمع كل طاقاته ، لازالة الرواسب المتخلفة من العهود السابقة ٠

ان هذه الخدمة ، التى تؤدى للجماهير ، كانت تقوم على أساس العرض والطلب ، حيث لم تكن هناك أية امكانية للمواطن العادى ، تساعده على الخيار للحصول على مسكن فى مستوى ملائم ، أو تعينه على تحسين مسكنه أو حتى على توفير لقمة عيش كريمة ٠٠ ولم يكن المسكن فى نظر المجتمعات القديمة ، خدمة أساسية ، وضرورة لازمة لجماهير الشعب ، كما أصبح اليوم ٠٠ انما الاسكان كان تجارة كاسدة ، نظرا لقلة الطلب ، وعجز الحصول على المسكن الملائم ، نظرا للدخول العاجزة ٠

وما كنا نراه قديما من اللافتات العديدة ، المعلقة على المبانى ، والعمارات ، تشير الى وجود مساكن شاغرة « للايجار » مع التسهيلات فى الدفع ، لانجدها

اليوم ، برغم مضاعفة المباني وازدياد العقارات السكنية بصورة لم يشهدها المجتمع المصرى من قبل ..

واستطيع القول أن هذه اللافتات ، ظهرت بديلة عنها ، اعلانات عن شقق مفروشة بأغلى الاسعار ، واشارات الى وجود شقق يمكن اخلاؤها نظير « خلو رجل » باهظ ، وشروط قاسية ..

ان الذين ارتضوا السكنى من قبل فى أماكن غير لائقة – بسبب انخفاض مستوى معيشتهم ، لايقبلون اليوم الا المسكن الملائم ، بعد التطور الثورى فى دخل الفرد ، وفى مستوى المعيشة ..

وماكان يقبله المواطن مرغما ، حين يعيش فى مأوى مع غيره ، بسبب البطالة أو الحاجة ، اصبح اليوم مطلبا ملحا ومتزايدا ، على مسكن صحى ملائم، بعد أن وضعت الثورة الاشتراكية فى بلادنا، حدودا للاجور ، وفتحت فرص العمل وفرضت تكافؤ الفرص ، وحملت الأعباء الكثيرة من الحقوق الاساسية للمواطنين .

لكن أصحاب العقارات ، لم يؤمنوا بعد ، أن الاسكان بالنسبة للمجتمع الاشتراكى ، خدمة تؤدى للجماهير ، نظير عائد عادل .. انما هم يريدونها تجارة ومزادات للحصول على أكبر كسب ممكن .. فانتهزوا فرصة التطور الثورى والاجتماعى ، وقدرة الجماهير على الدفع ، وارتفاع الدخول ، من أجل ان يحصلوا هم على أبشع أنواع المكاسب ، مستخدمين الوسائل والأساليب المتعددة ، رغم القوانين والتشريعات ، التى تعطى كل ذى حق حقه ، بدون استغلال أو سيطرة ، وتحدد العلاقة بين المالك والمستأجر .. واساليب الاستغلال المبتكرة من ملاك العقارات للجماهير الملحة فى طلب هذه الخدمة .. كثيرة ومتنوعة ..

أصحاب العقارات السكنية انتهزوا فرصة التطور الثورى فى المجتمع لاستغلال جماهير الشعب

لم يقتصر الاستغلال فى خدمات الاسكان ، على مرحلة بناء المساكن وتشييدها ، بواسطة فئات من قطاع المقاولات .. لكن الاستغلال أخذ صورا أخرى ، ومارسته عناصر مختلفة ، فى المرحلة الثانية لخدمات الاسكان .. صور استغلال المستأجرين والمجتمع ، بواسطة ملاك العقارات فى علاقاتهم مع الجماهير المحتاجة الى المسكن ..

فمنذ بدأت حركة التنمية وفتحت فرص العمل بعد قيام الثورة مباشرة ، بدأ الطلب يتزايد على خدمات الاسكان ، حتى أضحت الوحدات السكنية – القائمة

منها والتى تشيد باعداد كبيرة وبتشجيع من الدولة ــ لاتفى بالحاجة المتزايدة للمواطنين الى المساكن ٠٠

والفرق يبدو شاسعا ، بين اليوم والأمس ، حين كانت الوحدات السكنية الشاغرة قبل الثورة ، تظل على حالها من الفراغ شهورا عديدة ، الى أن تجد من يسكنها ، نظرا لضعف المقدرة المادية ، وانخفاض مستوى المعيشة ، عند الغالبية العظمى من جماهير الشعب وقتئذ ٠٠ ولكن الصورة انعكست تماما ، وانعكست كذلك علاقة ملاك العقارات بالمستأجرين ٠٠

أخذ ملاك العقارات يرفعون الايجارات ، بصورة غير مقبولة ، سواء بالنسبة للمساكن الجديدة أو حتى بالنسبة للمساكن القديمة ، التى كان أصحابها ، يتحايلون على طرد المستأجرين القدامى ، لاعادة تأجيرها بأسعار مرتفعة ، اذا لم يقبل الساكن ، تغيير عقد الايجار السابق ٠

وراحوا ــ فوق ذلك ــ يلزمون المستأجر ، بكل أعمال الصيانة ومستلزمات المبنى ، مما كان يتولاه من قبل ، أصحاب العقارات عادة ٠٠

والحاجة الملحة ؛ تدفع المستأجرين الى الرضى والقبول ، كارهين٠٠ووجدت الدولة أن العلاقة بين مالك المسكن والمستأجر من جماهير الشعب ، لم تعد علاقة انسانية عادلة ، بين شخص يستثمر مدخراته ، فى اداء خدمة لازمة وأساسية للمجتمع ، لقاء عائد معقول ٠٠ بل أصبحت ملكية العقار وتأجيره ، وسيلة من وسائل ابتزاز الأموال ، والسيطرة والتحكم ٠٠

والثورة التى قضت على الاقطاع ، واحتكار رؤوس الأموال المستغلة ، وتتصدى لأدوات الاستغلال ، لاتقبل أن تترك عناصر ، أصابها الجشع المسعور ليستشرى استغلالها لفئات الشعب ، وتشكل طبقة جديدة ، تريد أن تتخذ من حاجة الشعب الضرورية ، فرصة لفرض شروطها وسيطرتها ، والحصول على مكاسب باهظة غير مشروعة ٠٠ فصدرت القوانين الثورية ، بتخفيض الايجارات السكنية على التوالى ، وتحددت العلاقة بين المالك والمستأجر ٠٠ وأعطت الدولة فى الوقت نفسه ، التسهيلات العديدة للراغبين فى البناء واستثمار مدخراتهم ، فى اقامة الوحدات السكنية ، حتى تمكنهم من الحصول على مواد البناء ولوازمه ، بالاسعار المحددة ٠٠ وتمنع عنهم استغلال فئات المقاولين وتجار السوق السوداء ٠٠ وحددت نسبة مجزية من تكاليف البناء ، لتكون عائدا عادلا نظير تقديم خدمة الاسكان للجماهير ، دون استغلال ٠

لكن اصحاب العقارات من المستغلين ، أرادوا ان يستفيدوا من القوانين التى تحقق لهم الاستفادة ، وتعمدوا التحايل على القوانين الاشتراكية ، التى تلزمهم بالعدالة ، فى معاملاتهم مع أبناء الشعب ٠٠ بغية الاستغلال وتحقيق استفادة مزدوجة ٠

وبرغم القوانين الاشتراكية ، التى تهدف الى اقرار علاقات سليمة فى قطاع الاسكان ، وبرغم التيسيرات التى وفرتها الدولة لملاك العقارات ·· الا أن أساليب ابتزاز الأموال من الجماهير ، فاقت حدود التصور ··

ولم يكن هذا الاستغلال ، مقصوراً على الجماهير ؛ المحتـــاجة الى خدمات الاسكان وحسب ، ولكنه أمتد كذلك ، الى مدخرات الشعب ، يستغلها اصحاب العقارات لحسابهم ولزيادة ثرائهـم ؛ بدلا من توجيـــه هذه المدخرات ، الى استثمارات تضاعف من خطوات التنمية الوطنية والتقدم للمجتمع ·

هل اوقفت القرارات الاشتراكية ملاك العقارات

عن الاســتغلال وابتزاز اموال الجمـــاهير ؟

كان المجتمع حسن الظن ، حينما حسب أن القوانين الاشتراكية فى مجال خدمات الاسكان ، ستحقق غايتها ، فى اقامة علاقات سليمة وعادلة ، بين مالك العقار والمستأجر ، وانهاء هذه الصورة المتضخمة للاستغلال ، فى قطاع خدمات الاسكان ··

لكن الذى حدث ·· ان الفكر الاستغلالى ، تفتق عن اساليب عديدة وغريبة للكسب غير المشروع ، لايمكن لاحد أن يتناولها ، فى مثل هذا الحيز المحدود ، مهما طال الحديث حول ما ابتكره وابتدعه مـلاك العقارات ، لابتزاز أمـوال الجماهير ··

ان (بدعة) خلو الرجل ، مثلا ، كوسيلة من هذه الوسائل ، تحتـــــاج وحدها ، الى مؤلفات تحكى عن أساليب غريبة ، وقصص متنوعة ومثيرة ، وحوادث متداخلة وقعت ، ولاتختلف عن القصص الخيالية المثيرة ، ان لم تتفوق عليها ، فى نوادرها ومفارقاتها ··

يكفى الاشارة هنا ·· الى أن الاجراءات الثورية الحاسمة ، لرد خلو الرجل ؛ من ملاك العقارات الى المستأجرين ، استطاعت فى محافظة القاهرة وحدها ، أن تعيد أكثر من مليونى جنيه الى مستحقيها ؛ بخلاف ما تم الاتفاق الودى عليه ، بين المالك والمستأجر ، دون الالتجاء الى الأجهزة الرسمية ·

وبلغت شراهة الكثيرين من هؤلاء المستغلين ، ان صاحب العقار ، كان يأخذ قيمة خلو الرجل الذى يفرضه ·· ثم يتعاقد مع طالب المسكن ، عـلى تصميم هندسى للعمارة أو المبنى ·· يرسم خطوطاً وزوايا ودوائر فوق لوحة من الورق ·· وعلى المواطن ، أن ينتظر الى أن يجمع صاحب قطعة الارض تكاليف التشييد

من حصيلة خلو الرجل ، ثم يقيم المساكن ·· وقد يطول ذلك الانتظار والترقب ، قبل أن يتمكن الساكن من الحصول على مسكنه ··

وزاد بعضهم على ذلك ، أنه كان يحصل على خلو الرجل ـ الذى لم يكن يرد بالطبع ـ ويشترط كذلك أن يدفع الساكن ، تأمينا يوازى عاما أو أكثر ، يرد له فى حالة انتهاء عقد الايجار ·· بل أن كثيرين يفرضون ايجارا مرتفعا ، ويدعون ان لجان التقدير ـ ان جاءت ـ ستقوم بتحديد الايجار ·· فاذا بقيت مبالغ للمستأجر فعليه ان يحتسبها ايجارا مقدما لشهور قادمة ··

وكم من مالك لعقار ، يترك للساكن هيكل الشقة ، بغير أدوات صحية ، وبغير البلاط والخشب والزجاج ، ويبدى عجزه عن استكمال هذه المستلزمات ·· وعلى الساكن ان أراد السكنى ، أن يستكمل هو ما ينقص الوحدة السكنية التى سيسكن فيها حسبما يريد ·· وكانت الضرورة ، تدفع طالب السكنى الى أن يتولى استكمال البناء الناقص على نفقته ··

وهذه كلها ، ليست الا اتاوات يفرضها صاحب العقار ··· بينما السكان يسعون بكل الطرق ، لاسترضاء مالك العقار المستغل ، وتلبية كل رغباته وشروطه ·· تماما مثلما يفرض المجرمون ، اتاوات على الجماهير ··

وآخرون من ملاك العقارات ، لايشبعهم (خلو الرجل) ، الذى يدفع مرة واحدة ، رغم المغالاة فى تقديره ·· ولا يرضيهم مجرد الحصول على تأمينات ·· ولا قيام المستأجرين باكمال مستلزمات المسكن على نفقتهم ·· لكن بعضهم تدفعهم الشراهة ، الى وضع اشباح قطع من الاثاث البالى ، ويعرضون الشقق على أنها مساكن مفروشة !! ·· ويطلبون فيها ، ايجارات خيالية ، لاتحددها لجان ، ولا ينص على تقديرها قانون ··

ومما يؤسف له أن الذين يبحثون وراء حرفية القانون ونصوصه ، بغرض التحايل والاستغلال، والنفاذ من بين حروفه والفاظه ، لم تدرك عقولهم وضمائرهم أن القانون يهدف أولا واخيرا ، الى منع الاستغلال بكل صوره ، واقامة علاقات عادلة وانسانية سليمة ، بين اصحاب العقارات ، وبين المستأجرين ·· ولم تكن حرفية القانون يوما هى الهدف ، بقدر ماهى وسيلة للتعبير القانونى، عن الظروف والجوانب ، التى يلمسها المشرع ، فى قضية من القضايا ·· ان منع استغلال الانسان لاخيه الانسان فى معاملاته ، واقامة العلاقات الاجتماعية الانسانية العادلة والقويمة فى المجتمع ، هى الهدف الاساسى من كل القوانين الاشتراكية التى أريد بها ، تحديد العلاقة السليمةبين المالك والمستأجر ·· فاذا لجأ أحد الى التحايل على حرفية القانون والفاظه، للخروج من طائلة العقاب ، أو لممارسة الاستغلال كما يهوى ، فان ذلك لايعنى الا اغراقا فى الانحراف وخروجا على أهداف المجتمع ··

واذا كان أصحاب العقارات قد تسابقوا ، في ابتداع الوان عديدة وغريبة لاستغلال الجماهير ، فان كثيرين منهم ، تدافعوا أيضـــا لاستغلال مدخرات الشعب ، حتى يزيدوا من ثرواتهم ٠٠ في الوقت الذى يسعى مجتمعنا جاهدا ، الى تجميع كل مدخراته وزيادتها ، لدفع خطى التنمية والتقدم في المجتمـــع ، لا لمضاعفة ثراء أصحاب العقارات المستغلين ٠

عناصر مستغلة من أصحاب العقارات السكنية

يستخدمون مدخرات الشعب لمضاعفة ثرواتهم

قدمت الدولة التيسيرات العديدة للافراد ، والجمعيات التعاونية والهيئات والنقابات وغيرها ، لتشجيع استثمار المدخرات الفردية في بناء المساكن ٠٠ حتى يوجه أكبر جزء من المدخرات الوطنية ، الى برامج التنمية في مرحلة ،يلزم ان تتركز كل الجهود والاستثمارات فيها ، لدفع عجلة النمو والانتاج ٠

لكن الكثيرين من أصحاب العقارات السكنية ، ارادوا لثرواتهم الخـاصة التزايد والنمو ، على حساب المدخرات الوطنية والانتاج القومى ٠٠ فهـــداهم تفكيرهم الاستغلالى السقيم ، الى رهن عقار لهم ، لدى البنوك نظير سلفيـــات كبيرة ، تصرف بالطبع من المدخرات والودائع الوطنية التى يملكها الشعب ٠٠ ويقيم الواحد منهم عمارة اخرى أو وحدات سكنية جديدة ، بهذه السلفة ٠٠ ومن حصيلة الايجار ، وخلو الرجل ، والتأمينات ، يتمكن بعد فترة ، من سداد الدين للبنوك ، ويصبح صاحب عمارتين ، ثم يعيد الكرة ، مستخدما المدخرات الوطنية ، وسيلة لزيادة أملاكه وعقاراته ، دون أن يبذل أى مجهود أو عمـــل سوى استغلال المجتمع والقطاع الاشتراكي واجهزته المالية ٠٠

ومع ذلك لم يهتم أصحاب السلفيات أو المدخرات من ملاك العقـــارات ، باقامة وحدات للاسكان تخدم جماهير الشعب ، صاحبة هذه المدخرات الوطنية ، واغلبهم من متوسطى ومحدودى الدخل ٠٠

ان أغلب اصحاب المدخرات الخاصة ، وجهوا اهتمامهم الكلى ، الى اقامة المساكن الفاخرة أو فوق المتوسطة ٠٠ وذلك لايكلف ، اكثر من اضافة بعض المستلزمات الظاهرية فى المبانى ، لتحيلها الى مساكن فوق المتوسطة أو من المستوى الفاخر ٠

قلة وجهت استثمارها الى الاسكان المتوسط ، ونادرا ما يقوم صاحب عقار باستثمار أمواله ، فى مساكن لمحدودى الدخل ، باستثناء أصــــحاب المبـانى القديمة والمتداعية ٠

وحينما وجدت الدولة ، انصراف الافراد عن اقامة مثل هذه الوحـــدات السكنية ، تولت بنفسها هذه المهمة ، واهتمت بتركيز جهودها ، لتوفير أكبر

قدر ممكن من المساكن الملائمة بالاجر الملائم لمحدودى الدخل ، خشية وقوعهم فى براثن أصحاب العقارات المستغلين ·· والفئات محدودة الدخل ، هى أشد الجماهير حاجة ، الى هذه الخدمةالضرورية ، لانتشالهم من المساكن غيرالصحية، ومن عشش الصفيح ، والدهاليز ، والاحكار المتداعية الخربة ، التى كانوا يضطرون الى الاقامة فيها ، ولا يجدون غيرها ، لايجاره بما يتفق مع طاقتهم المادية ··

وبرغم تشييد مئات الالوف من هذه الوحدات السكنية ، بواسطة القطاع العام ، الا أن اعدادها لم تصل بعد ، الى المستوى الذى يجد فيه كل مواطن من أصحاب الدخل المحدود والمتوسط ، أمله فى مسكن صحى ملائم بالاجر الملائم ·· وقد يستغرق تحقيق هذا الهدف بعض الوقت ، برغم الاهتمام البالغ بهذا النوع من الاسكان فى مشروعات القطاع الاشتراكى ··

وحقيقة أن أزمة الاسكان ، تعانى منها كل بلاد العالم ·· لكننا فى بلادنا ، نتطلع دائما الى التغلب على ما يواجهنا من مشاكل وصعاب ·· خاصة اذا كانت مشكلة تتعلق بخدمة اساسية للجماهير العاملة ··

ومن بين الحلول المساعدة التى تبناها المجتمع بالنسبة لمشكلة الاسكان ، اقامة الوحدات السكنية ، ثم تمليكها بأسعار تغرى أصحاب المدخرات أن يتملكوها ، وبذلك تتجمع حصيلة البيع ، وتضاف الى مايرصد فى الميزانية كل عام للاسكان ، لمضاعفة مشروعات خدمات الاسكان الشعبى والمتوسط ·· وبذلك نسير فى طريق ، توفير المسكن الملائم بالاجر الملائم للمواطنين ، بسرعة مضاعفة ··

وحينما يحس اصحاب العقارات ــ الذين يسيئون الى العلاقة الاجتماعية بينهم وبين الجماهير المنتفعة بعقاراتهم ــ ان الوحدات السكنية تتوفر شيئا فشيئا ، ويقل الحاح الجماهير على المساكن ، سيجدون انفسهم ، مضطرين الى تقديم هذه الخدمة للمواطنين ، راضين أو كارهين ، بغير استغلال ، أو تعنت ، وعلى أساس من العلاقات الاجتماعية السليمة ·

مشاكل الاسكان سوف تفرض نفسها

امام المؤتمر الوطنى العام لقوى الشعب العاملة عام ١٩٧٠

يكاد الحديث أن يصل بنا الى نهايته ، حول خدمات الاسكان ، بشطريها الأساسيين ·· وما كشفت عنه سنوات المرحلة الماضية ، من مظاهر استغلال للجماهير ، وللمجتمع ، والقطاع الاشتراكى ، سواء فى مرحلة

الاسكان الأولى ، بواسطة فئات مستغلة من قطاع المقاولات ، أو فى المرحلة الثانية بواسطة أصحاب العقارات واستغلالهم للمستأجرين ..

وحاولت ، ان اعرض لكل شطر منهما على حدة ، حتى تبدو عناصره ، وظروفه ، وطبيعته أمامنا واضحة ومحددة .

ومن البديهى ، أن العناصر والفئات التى استغلت وتحاول أن تستغل ، منتحلة صفة الرأسمالية الوطنية فى قطاع الاسكان بمرحلتيه ، لاتنتمى فى حقيقتها ، الى فئات الرأسمالية الوطنية ، بين قوى الشعب العاملة ، التى تكرس نضالها ، لازالة كل رواسب الاستغلال القديم ؛ والقضاء على أى ظاهرة جديدة له ... حتى تسود العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل الناس.

والذين ينتحلون صفة ، من أجل تحقيق اطماع شخصية ، تتنافى مع مبادىء المجتمع وأهدافه ، لايستحقون شرف تمثيل الجماهير العاملة ، فى التنظيمات الشعبية ، على اختلاف مستوياتها ، بل ولا يمكن أن يرتبطوا بالتحالف الأصيل لقوى الشعب العاملة فى مجتمع مصر اليوم .

فاذا جاز لأحد ـ فى عهود سبقت، أن يسعى لتحقيق أطماعه الفردية ، على حساب فئات الشعب المظلومة ؛ فى مجتمع الطبقة ، الذى سيطرت فيه الرجعية والاقطاع متحالفة مع الاستعمار ضد الجماهير ـ فان مجتمع اليوم يحرم الاستغلال فى شتى صوره وبكل مقاييسه ، ويناضل باصرار لاذابة الفوارق بين الطبقات ..

يبقى بعد ذلك تساؤل هام ، يتردد دائما من الجماهير العريضة ، التى تلمس مشاكل الاسكان وتعانى منها .. وهو : كيف نتغلب على مشكلة الاسكان واختناقاته ؟ . وكيف نزيل منه بقع الاستغلال ، وجيوب الانحراف ؛ مادمنا نعتبر الاسكان فى مجتمعنا الاشتراكى ، خدمة اساسية ولازمة لكل مواطن ، يجب أن تتوفر له ، بصورة ملائمة وبأجر ملائم ؟ ..

وأشير الى هذا التساؤل ـ مجرد اشارة عابرة ـ برغم أنه ليس فى سياق الحديث عن الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات ، أو تمثيلها السليم فى الأجهزة السياسية على اختلاف مستوياتها ..

ومناقشة هذه المشكلة تكون على أساس الواقع الذى تعيشه الجماهير وتفكر فيه ، والآراء التى تستمع اليها من التشكيلات الشعبية .. وقد راحت تحمل مسئولية عملها السياسى بجدارة ، وتلتحم بالقواعد وتتلمس مشاكلها ، وتحاول ان تستخلص لها الحلول العلمية السليمة .

ذلك مكانه فى معرض تساؤلات الجماهير التى تفرض نفسها عام ١٩٧٠ حول شتى القطاعات ، والموضوعات ، التى واجهتها قوى الشعب العاملة ،طوال

سنوات ما بعد الميثاق ، وستطرحها ولا شك ، امام المؤتمر الوطنى العام لقوى الشعب العاملة فى ذلك الحين ، ليرى رأيه فيها ، ويقرر ماقد يدخـــله من تعديلات على جوانب التطبيق فى الميثاق ، بما يحقق للجماهير الخلاص من مشاكلها الملحة ، والقضاء على ما يعوق مسيرة نضالها ، نحو أهدافها النبيلة ، وتدعيم نظريتها الراسخة ، التى صاغتها فى الميثاق الوطنى ، لاقامة مجتمـــع الكفاية والعدل حيث تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ، وتتأكد له العـــلاقات الاجتماعية والانسانية بين الأفراد ، وتزول منه صور استغلال الانســـان لأخيه الانسان .

الراسمالية الوطنية فى خدمات التعليم

ودورها المؤقت فى مرحلة التحول الاشتراكى

منذ بدأت مرحلة التحول الاشتراكى فى مصر ، والخدمات التعـــليمية بمختلف مراحلها ، أصبحت فى اطار القطاع الاشتراكى ، حقـا من الحقـوق الاساسية ، تقدمه الدولة لكل طفل وشاب ، على أســـاس من تكافؤ الفرص ، وتكفله الدولة فى مختلف درجاته وفروعه ، لكل من تبرز قدرته العملية وكفاءته الذهنية ..ويتحمل المجتمع كل اعباء هذه الخدمات الاساسية .. ايمانا منه بان التعليم فى مجتمعنا الاشتراكى ، ليس كما كان قبل الثورة ، سلعة لايقدر على نيلها الا أولاد الأثرياء والموسرين ، وان ضاقت أذهانهم بالدراسة ، وافتقروا الى ملكات التعليم ..

وبدأ المجتمع المصرى ، بعد الثورة يسابق الزمن ، ويقيم المدارس والمعاهد فى القرى والمدن ، بمعدل مدرستين كل ثلاثة أيام على امتداد الجمهـــورية ، ويندفع المجتمع بكل مايملك من قدرة وطاقة ، يقتطع من ميزانيته ، ما يفوق بكثير امكانية أية دولة نامية ، حتى يتمكن من ازالة وصمة الجهـل ، التى طالما كانت صفة ملاصقة ومفروضة على شعبنا ؛ وهو التواق الى نور العلم ..

ولقد وجهت الينا الانتقادات العديدة ، وخاصة من خبراء الاقتصـــاد فى الداخل والخارج ، لأننا ننفق أكثر مما يجب ، على خدمات التعليم وغيرها .. وكان أجدر بنا ؛ أن نوجه هذه الاستثمارات الى مشروعات انتاجية ذات عائد مجز ، ندعم بها القاعدة الاقتصادية السليمة ، بدلا من التوسع فى الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية وغيرهما ..

الا أن سياستنا فى ذلك ، كانت نابعة من ضميرنا ، ومن طبيعة شعبنا ، ومن حقه فى الحصول على هذه الخدمات الاساسية .. وهى سياسة تقوم فى

الوقت نفسه ، على ايماننا المطلق بأن الإنفاق فى مجال التعليم ، هو فى حقيقته انبل أنواع الاستثمار وأغناها عائدا ، حينما نصنع به فى مجتمعنا ، قاعدةبشرية سليمة ، تضم عناصر نهلت من نور التعليم ، وبددت الجهل وظلامه من هذه الارض الطيبة ٠

وبرغم هذه الجهود التى بذلت مضاعفة ، وبرغم ما رصدت الدولة لخدمات التعليم من أموال متزايدة سنة بعد اخرى ، لمواجهة الطلائع المتزايدة يوما بعد آخر ، الا اننا لم نستكمل بعد ، الوسائل الكفيلة بتعميم التعليم وتوفير مستلزماته ، من مبان وفصول وأدوات ومعامل ٠٠ كذلك لم نستكمل بعد توفير الاعداد الكافية من المدرسين والاساتذة ؛ لمراحل التعليم المختلفة وفروعه العديدة بحيث يقومون بهذه المهمة النبيلة ، لتشمل كل المتطلعين الى الالتحاق بالمدارس ومراحلها الأساسية ٠٠

ذلك هدف اذا كان بعيدا ، يوم قامت الثورة ، فانه اليوم قريب المنال ، ويعمل المجتمع على تحقيقه بكل طاقته ، ليتمكن من توفير مكان لكل طفل فى سن الالزام بالمدارس ، حتى يحصل عليه دون عناء أو مشقة ٠

لهذا فان بعض المدارس الخاصة ، التى عملت فى هذا المجال ، ومارسته من قبل ، تقوم اليوم بهذه المهمة ، بجانب المجتمع الاشتراكى ، وتحت اشراف وزارة التربية والتعليم ، نظير ما تتقاضاه من مصروفات يدفعها الطالب ، وما تحصل عليه من اعانة حكومية ٠٠ الى ان يستكمل القطاع الاشتراكى ، كل ما يرجوه فى المستقبل القريب ٠

وهذه المدارس الخاصة ، تمثل الرأسمالية فى خدمات التعليم ، ومصيرها قطعا الى الزوال بالتدريج ، لأنها تقوم بدور مساعد ومؤقت للقطاع الاشتراكى ، الذى ينمو يوما بعد يوم ٠٠

وبعض من أصحاب رؤوس الأموال ، المستثمرة فى خدمات التعليم الخاص انحرفوا عن دور الرأسمالية الوطنية فى المجتمع الاشتراكى ، ومارسوا ويمارسون فى هذه الخدمة النبيلة ، نفس الاسلوب الاستغلالى ، بصورتيه القديمتين فى الخدمات التعليمية ، حينما كان المجتمع كله يقع تحت طائلة العديد من صور الاستغلال والسيطرة فى القطاعات ٠

لخدمات التعليم ٠٠ فى طريقها الحتمى الى الزوال

حينما نذكر ، ان شعبنا بطبيعته ، تواق الى نور العلم ، فاننى اعنى كل ما فى هذه الكلمة من صفـات الرغبة الشديدة والحرص على تلقى العلم ، اذا ما وجدت الجماهير أى فرصة لتحقيق أملها فى هذا المجال ، ولو حملها ذلك المشقة والارهاق ٠

وكم من الآباء والأمهـــات ـ برغم هذه الحواجز ـ أقدموا دون تردد ، على بيع كل ما ملكوا من حطام الدنيا ، حتى لايتركوا أبناءهم من بعدهم ، يرثون الجهل ويتخبطون فى ظلماته ، كما كان يرث أبناء غيرهم الغنى والعــلم ٠٠ واستطاع هؤلاء الآباء والأمهات ، أن يدفعوا بأبنائهم ، الى بعض الدرجات على سلم التعليم ، يوم كانت درجاته لايصعدها الا ابناء الطبقة المستغلة ٠٠

واتخيل الآن ٠٠ لو أن القيادة الثورية ، قبلت براهين خبراء الاقتصــاد ـ فى بداية مرحلة التحول الاشتراكى ـ التى قالت ان التطور الثورى فى دخل الأفراد وفى العمالة ؛ سوف يمنح الناس ولا ريب ، قدرة على تحمل مصروفات المدارس لأولادهم ٠٠ وواجب الدولة أن توجه عشرات المــلايين التى تريد تخصيصها لخدمات التعليم المجانى ، الى مشروعات الانتــاج الاقتصادية ، بدلا من بناء المدارس والمعاهد ٠٠

وأتخيل كذلك ، لو أن التحول الاشتراكى العظيم قد بدأ ، وصـــدرت قوانين يوليـــو المجيـــدة ، من غير أن يكون التعليم ، حقا واجب الأداء ودون ثمن ٠٠

ان نظرة سريعة ـ الى الذين زحفوا الى ساحات العلم ، وهم يتوقون اليه ، حينما أتيحت لهم الفرصة العادلة فى مجتمعنا المصرى ـ تبين هول ما كان يحدث فى خدمات التعليم الخاصة من استغلال ، لو لم يعبىء المجتمع منذ قيام الثورة ، كل ما عبأ من طاقــات وامكانيــات ، لاستقبال هــذه الافــواج المتزايدة ، من الطلائع ، والبراعم التواقين الى نور العلم !؟

كان عدد تلاميذ المرحلة الأولى مثلا ، فى عام ٥٤ ـ مليــــونا و ٤٠٠ ألف تلميذ ٠٠ وتلاميذ المرحلة الاعدادية ، ٣٥١ ألفا و ٨٣٤ تلميـــذا ٠٠ وكان فى

المرحلة الثانوية ١١٠ الاف و ٩٠٠ تلميذ ، وفى الجامعات ٥٤ ألفا و ٨٩ طالبا ٠٠ وكانوا يتلقون التعليم بالمصروفات ٠٠ وقفز هذا العدد ، وتضاعفت بالتالى اعداد المدارس واعداد المعلمين والعاملين فى دور العلم ومستلزمات الدراسة ، سنة بعد أخرى .. اذ وصلت عام ٦٥ ، مع نهاية الخطة الخمسية الأولى الى ٣ ملايين و٤١٧ الف تلميذ فى المرحلة الابتدائية و ٦٠٠ ألف و ٩٥٠ تلميذا فى المرحلة الاعدادية و ٣١٠ الاف و ١٩٥ تلميذا فى المرحلة الثانوية و ١٩ألفا و ٤٤٨ تلميذا فى مدارس المعلمين والمعلمات و١٤٠ الفا و١٤٣ طالبا فى الجامعات ٠٠ وجميعهم يتلقون العلم بالمجان ، على أساس من تكافؤ الفرص ، لا فرق بين تلميذ وآخر الا بالتفوق والتحصيل.

فاذا لم تكن قد توافرت لهذه الاعداد ، خدمة التعليم فى معاهد ومدارس القطاع الاشتراكى ، كانت ولاشك ستندفع نحو المدارس والمعاهد الاهلية والخاصة ، تطلب منها العلم بالحاح وبأى أجر ٠٠

وكثيرون ممن استثمروا أموالهم فى مجال الخدمات التعليمية الخاصة من قبل ، بهدف الربح والكسب الوفير ؛ كانوا لايهتمون بصلاحية مقر الدراسة ، ولا بمؤهلات المعلم وكفاءته على أداء رسالته ، ولا بمدى مايستوعب التلميذ من علم وتحصيل ، بقدر اهتمامهم ، بالشروط التى كانوا يفرضونها على المعلم من ناحية ساعات العمل ، والاجر الزهيد الذى كانوا يقدمونه ٠٠ وبالمصروفات الباهظة التى يحصلون عليها من التلميذ ٠٠٠ الى جانب ماكانوا يجمعون منه على مدار السنة من أموال شتى ، تحت اسماء عديدة ولاغراض متنوعة ، تشكل كلها ؛ حصيلة من الربح لصاحب رأس المال .

هذه الصورة الاستغلالية فى خدمات التعليم الاهلية ، انحسرت اليوم كثيرا ، وانقشعت ظلالها ، التى كانت متفشية فى هذه الخدمة النبيلة من قبل٠٠ وذلك يرجع أولا وأخيرا الى ماهيأته الثورة ، فى مجالات التعليم ، من فرص لطلاب العلم ٠٠ ويرجع كذلك الى ما فرضته الثورة المصرية ، من اشراف محكم للقطاع الاشتراكى والحكومى ، على مناهج التعليم وتدريسها فى المعاهد والمدارس الاهلية والخاصة ؛ ومراقبة كفاءة المدرسين وصلاحيتهم ، وتعديل مكافآتهم حسب المؤهلات ، ومنع رفع المصروفات المدرسية ، ووضعها تحت سيطرة الاشراف الحكومى ٠٠ وغير ذلك من اجراءات سدت الكثير من منافذ الاستغلال ، الذى كانت تمارسه الرأسمالية فى قطاع خدمات التعليم ، وان بقيت بعض من منافذ الاستغلال حتى اليوم ٠

وصورة الاستغلال المتبقية فى هذا القطاع الخاص حتى اليوم ، ولابد ان تزول حتما ، لها جانبان :

الأول : استغلال التلاميذ – وبالتالى الجماهير – عن طريق فرض مصروفات باهظة ، يحصل عليها صاحب رأس المال ، الى جانب ما له من اعانة تقدمها الدولة ، نظير هذه الخدمة ، حتى يأتى الوقت القريب ، ويستكمل القطاع الاشتراكى كل امكانياته واحتياجاته للقيام بكل خدمات التعليم ..

الثانى : استغلال المدرسين والعاملين فى هذه المدارس ، بواسطة صاحب رأس المال .. الذى لايدفع لهم الا أجورا زهيدة ، ويفرض عليهم ساعات عمل اضافية عديدة ..

ومع وجود هذه الصورة الاستغلالية المتبقية من عهود مضت ، فان كثيرا من الذين يقومون بهذه الخدمة النبيلة فى القطاع الخاص ، يدركون دورها ، ويؤمنون أن أغلى مكسب لهم ، واعظم ربح يحصلون عليه ، هو مايكنه المجتمع للمعلم من تقدير .. فهم آباء قبل أن يكونوا أصحاب رؤوس أموال .

الراسمالية الوطنية فى قطاع النقل والمواصلات

كان طبيعيا ، أن تعبر الارادة الشعبية فى ميثاقها الوطنى ، عن وجوب نشر شبكات كافية وقادرة فى أنحاء الوطن ، من السكك الحديدية والطرق والمطارات ، وتدعيم وسائل النقل والمواصلات ، حتى تكون هناك دورة دموية نشيطة وصحية فى هذا المجال ، تخدم المجتمع ومصلحة الجماهير ، وتربط الوحدات الانتاجية للوطن ، بغير عزلة على أى جزء من اجزائه ..

الا أن مجتمع الثورة ، ورث من المجتمعات السابقة ، قطاع النقل والمواصلات ، فى حالة لا أصفها بالسوء وحسب ، بل كانت فى الواقع مهلهلة لا حياة فيها .. كانت الأجهزة والوسائل التابعة للدولة بالية ، تتقطع أنفاسها وتسقط هامدة ، واحدة بعد الأخرى .. ولم تجد الثورة أثرا لخطة أو برنامج مدروس – ولو على الورق – لتجديد هذه الأجهزة ، أو تدعيم وسائل النقل والمواصلات ، وتوسيع حركتها وامتداد نشاطها ..

ووسائل النقل الداخلى ، وشبكات الطرق البرية المهملة ، كانت تدخل فى نظام المزايدات ... ومن يرسو عليه المزاد ، يحتكر تسيير سيارات الركاب ، ولو كان من أثرياء الحرب ؛ الذين كانوا يجمعون أشلاء الهياكل والسيارات القديمة ، ويتولون مهمة نقل المواطنين أو بالأصح ، عذابهم واستغلالهم ... الى جانب ضياع مصالح الناس دون رقابة ولا حساب .. وأصحاب الامتياز ، يهدفون الى الربح فى أبشع صوره وبأكبر قدر مستطاع ، ولا هدف لهم غير ذلك ..

أما خدمات نقل المواد الانتاجية ومستلزماتها ، وايصال المواد التموينية والمحاصيل وغير ذلك من احتياجات المجتمع ، فكانت تحت رحمة أصحاب سيارات النقل وسيطرتهم ، يفرضون عليها أسعارا خيالية ، تتزايد يوما بعد يوم ، مع تزايد حركة الحياة والعمل فى المجتمع ، على أثر قيام الثورة ..

وكان على المجتمع المصرى ، ان يوفر كل مافى طاقاته من امكانيات مادية وفنية ، لتحقيق الخطوات التالية ، لتدعيم هذا القطاع الحيوى الهام ، وللحد من غلواء الاستغلال فيه .

اولا : انقاذ الهياكل الرئيسية للنقل والمواصلات ، التابعة للدولة من الانهيار المحقق ، سواء باصلاح الطرق وشبكات السكك الحديدية وفى صورة شاملة وجذرية ..أو بادخال الأجهزة والوسائل الحديثة للنقل العام والمواصلات .

ثانيا : الحد من تفشى استغلال رأس المال الخاص ، فى وسائل المواصلات البرية وأجهزة النقل ، وضرورة تدخل الدولة فى فرض الرقابة على هذه الأجهزة الخاصة .

ثالثا : تدعيم قطاعات التموين والانتاج ، بوسائل للنقل ، حتى لا تظل تحت رحمة أجهزة النقل المملوكة للقطاع الخاص .

رابعا : العمل على مد الطرق العديدة الرئيسية والفرعية ، التى تصل الى كل مدن وقرى الجمهورية ، حتى لايبقى جزء من أرض الوطن بمعزل عن الاجزاء الأخرى للجسم الواحد ..

وحينما صدرت القوانين الاشتراكية والقرارات الثورية ، اعتبرت أن خطوط المواصلات والنقل الرئيسية والجوية والبرية ، والبحرية والنهرية ، من المرافق العامة ، الى جانب ما كانت تملكه الدولة أساسا ، من وسائل النقل والمواصلات الحديدية والجوية .. وبذلك كان لابد أن يسيطر القطاع الاشتراكى ، على هذه القطاعات الهامة ، وألغيت صورة الامتيازات ، التى كانت تمنح للأفراد أو الشركات الخاصة لتسيير خطوط للنقل والمواصلات ..

لكن المجتمع الاشتراكى ، ترك للقطاع الخاص ، قدرا معينا ، وحدد له دورا يقوم به ، الى جانب القطاع العام فى هذا المجال .. الأمر الذى يزيد من فعالية الرقابة على الملكية العامة للشعب ، فى النقل والمواصلات ، ويخلق نوعا من التنافس ، فى حسن أداء الخدمة ، داخل اطار التخطيط القومى العام ومصلحة الجماهير .

وتحددت ــ فى مرحلة التحول الاشتراكى ــ الملكية الفردية لسيارات النقل البرى ، بما لايزيد على اربع سيارات نقل ، تفاديا للاستغلال ، او رفع الاسعار

والسيطرة ٠٠ بينما يواصل القطاع الاشتراكى فى مجال النقل ، تدعيم أجهزته ووسائله ، مما جعل أسعار النقل تنخفض ، الى أكثر من النصف ، أمام هذه المنافسة ٠

واستطاع المجتمع أن يطمئن الى ضمان نقل المواد الأساسية ، الخاصة بالتموين أو الانتاج ومستلزماته ، دون أن يعتمد اعتمادا كليا على القطاع الخاص المستغل ، الذى كان يحدد أسعار النقل حسبما يشاء ٠

ورغم ذلك ، فان اصحاب سيارات النقل ، ما يزالون يستغلون العاملين على هذه السيارات ، يدفعون لهم أجورا زهيدة ، ويفرضون عليهم ساعات عمل زائدة دون جزاء واف ، ولا يحفظون حقوقهم المشروعة فى التأمينات الاجتماعية ..

ثم ، هم ينتهزون كل فرصة لاستغلال الجماهير ، فى محاولة لرفع أسعار النقل ..

وهنا يبرز واجب أساسى على القيادات الشعبية ، التى تعمل فى كل موقع ، أن تراقب فى يقظة دائمة ، لمنع أى انحراف أو سيطرة أو استغلال ، فى أى صورة ، وبأى قدر ، داخل هذا القطاع ، سواء حدث ذلك على الصعيد المحلى أو الاقليمى أو على مستوى الجمهورية ٠٠ فان الاستغلال ، ممن لديهم نزعة الاستغلال ، محتمل فى أى أسلوب ، برغم تحديد ملكية سيارات النقل وتخفيضها ٠٠

ان هذه السياسة اذن تسير فى اتجاهات ثلاثة :

*** تدعيم وسائل النقل العام التابع للقطاع الاشتراكى**

*** اشراك الرأسمالية الوطنية ، فى نشاط النقل البرى بالقدر الذى يمنعها من السيطرة والاستغلال ٠**

*** دوام مراقبة هذه الخدمة ، للقضاء على أى ظاهرة للانحراف أوالاستغلال**

وذلك كفيل بأن يطهر هذا الجزء من قطاع النقل والمواصلات ، من غلواء المستغلين ؛ ويعطى للرأسمالية الوطنية دورا تؤديه بكفاءة وأمانة فى المجتمع الاشتراكى ٠

لكن الاستغلال فى قطاع النقل والمواصلات ، ما زال يكمن فى الوسائل المحلية ، وسيارات الأجرة التى تعمل داخل المدن أو بينها ٠٠

الاوضاع التى ورثها المجتمع المصرى ، من عهود خلت ، فى مجال خدمـات المواصلات الخاصة ، لم تتغير اليوم كثيرا عما كانت عليه من قبل فى جوانبها الايجابية لكنها زادت سوءا واستفحالا فى الجوانب السلبية ..

فسيارات الاجرة ، التى تمثل جزءا من قطاع خدمات المواصلات الخاصة ، أغلبها ملك لاصحاب رؤوس اموال معدودين . يستثمرون أموالهم ، فى حيازة السيارات ، وتسييرها بالأجر ، سواء فى العواصم الكبرى أو بين المـراكز والقرى والاقاليم .. وكانت دائما عاملا مساعدا للمواصلات العامة ..

لكن هذه الخدمة المساعدة ، تصبح اليوم ، اساسية وضرورية ، فى مجتمع يموج بالحركة والحياة والعمل ، ويقبل الكثيرون على استخدامها بكثرةوالحاح، أمام الضغط الشديد وزحمة المواصلات العامة ، ومع قدرة الافراد على الاستعانة بها ، نظرا للتطور الثورى فى دخول الافراد والمستوى الاجتماعى للجماهير .

واذن فهذه الخدمة ، التى كانت بالامس ، صورة كمالية ، تعتبر اليوم من الخدمات الضرورية والهامة فى مجتمعنا ، وتحتاج الى الاهتمام والدراسـة ، خاصة وان عدد السيارات التى تعمل فى هذا القطاع يبلغ الآن ١٥١٥٨ سيارة للاجرة منها ٥٣٠٣ فى القاهرة و١٤٥٣فى الاسكنـدرية الى جانب ٨٤٠٢ فى الاقاليم .

وكان هناك من قبل استغلال وسيطرة فى هذا القطاع .. الا أن عدم الاقبال عليه ، كان يبقى دائما على صورة الاستغلال محدودة وغير متفاقمة ... اما اليوم ، فان شدة الحاجة الى هذه الخدمة وتزايد الطلب عليها من الجماهير ، أظهر صورا متباينة للاستغلال بقيت ، دون حل جذرى لمشاكل هذا القطاع .. أهمهـا :

أولا — الملكية غير المحدودة لسيارات الأجرة .. وهى تشكل فى حقيقتها ، تراكما رأسماليا فى المجتمع..ولم يشأ القطاع الاشتراكى ، أن يدخل منافسا للراسمالية الوطنية فى هذه الخدمة ، ايمانا منه أن تحديد أجور الانتقـال ، كافية لمنع الاستغلال فيه ، وان الرأسمالية الوطنية ، ستؤدى دورها فى هـذا المجال ، بما يحقق عائدا عادلا ، ويخدم الجماهير بكفـاءة واخلاص ، ويوفر للعاملين والسائقين حقوقهم المشروعة ..

واصحاب هذه السيارات يستخدمون السائقين والعمال ، بأجور لاتتناسب مع الربح الذى يتحقق لصاحب السيارة .. بينما تفرض على العامل ، فترات

عمل دون راحة وبغير الجزاء العادل ·· الأمر الذى يتنافى مع اقامة العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة بين صاحب رأس المال والعاملين معه ·· بل ان الشروط الجائرة التى يفرضها أصحاب رؤوس الأمـوال ، وهم مالكو سيارات الأجرة ، كثيراً ما تؤدى الى حوادث وكوارث ، تنتج غالبا من ارهاق السائق ، وعمله أكثر من طاقته وجهده ·· وهذا لا يعنى أن كثيرا من الحوادث يقع نتيجة الاهمـال ··

ثانيا : دأب أصحاب سيارات الاجرة على فرض نوع من الرهن أوالتأمينات ــ اشبه بالاتاوات ــ يحصل عليها صاحب رأس المال من السائق ، نظير عمله على سيارته ·· وصاحب السيارة يريد فى الواقع ان يحقق كسبا مزدوجا من وراء ذلك ·· فهو يعمل على احتكار السائق ، وضمان استمراره فى خدمتـه وفقا لشروطه الجائرة ··· وهو فى الوقت نفسه ، يستثمر هذه التأمينات ، فى اعمال تجارية أو شراء المزيد من سيارات الاجرة لاستغلالها ··

ثالثا : اصحاب سيارات‌الاجرة فى الاقاليم والمحافظات ، لايلتزمون بالاجور والتعريفات ، المحددة من قبل الادارة المحلية ·· وهؤلاء يمعنون فى استغلال الجماهير عن طريق فرض أجور فاحشة ، وخاصة فى الظروف الطارئة والاوقات غير العادية ، التى قد تتوقف فيها المواصلات العامة ·

رابعا : وجـــود نوع من الاتفـاق والتحالف غير المشروع بين أصـــحاب سيارات الاجرة فى الاقليم الواحد ، ضد العاملين والسـائقين ، بحيث تبقى سيطرة صاحب رأس المال كاملة ، يضمن بها خضوع العمال ، لشروطه‌المجحفة·

خامسا : اهمال أصحاب رأس المال فى هذا القطاع ، كل أنواع الرعـــاية الاجتماعية والصحية ، لهؤلاء السائقين والعاملين ··

وفى مواجهة هذه المشاكل وصور الاستغلال ، ظهـرت آراء ومقترحـات عديدة ، اثيرت بين القواعد الشعبية وفئات العاملين فى هذا القطاع ·· ومن هذه المقترحات مثلا ، وجوب ادخال هذه الخدمة الخاصـة ، فى اطار القطاع الاشتراكى وضرورة سيطرته على وسائل المواصلات الخاصة

ويقينى ، ان دخول القطاع الاشتراكى فى مثل هذه الخدمة الخاصة ، اجراء غير عملى وغير طبيعى ، بل ويخلق التعقيدات العديدة والمشاكل الفرعية ··

ان حل مشاكل هذا القطاع ، حلا عادلا وجذريا ، يقع العبء الاكبر منه على الرأسمالية الوطنية فى هذا القطاع والعاملين فيه ، حتى يؤدى دوره بالصورة المقبولة فى المجتمع الاشتراكى ، وبالاسلوب الذى يحقق العلاقة الاجتماعيـة السليمة ، بين صاحب رأس المال الوطنى من جهة وبين العـــاملين من جهة أخرى ، والجماهير من جهة ثالثة ؛ دون استغلال أو سيطرة ·

ثم ، احاول ــ بعد ذلك ــ ان اعرض للحل الذى نبع من القواعد الشعبيــة الملتحمة بالجماهير فى هذه الخدمة ، لمنع الاستغلال فى هذا القطاع • وهذا الحل تتبناه التنظيمات الشعبية ، التى تجمع كثيرا من أصحاب المصــلحة فى حسن أداء هذه الخدمة وفى اقرار العدالة الاجتماعية •

الطــريق الى ازالة صور الاســتغلال والسيطرة

من قطاع الراسمالية الوطنية لخــدمات المواصلات الخاصة

كثير من الابحاث والمشروعات النظرية ، وضعت موضع الدراسة ، فى محاولات لحل مشاكل خدمات المواصــــلات الخاصة ، والقضاء على صـــور الاستغلال والسيطرة فى هذا القطاع •

لكننى اعتقد ، ان الحل الذى نبع من القواعد الشــــعبية ــ وهى تعيش واقعها داخل هــذا القطاع ، وتؤمن بمبادئ مجتمعها ، وبشريعــة العــدالة الاجتماعية ــ هو اسلم الحلول واكثرها واقعية •

وأحاول ، ان أعرض سريعا لمضمون هذا الحــل واهــدافه ، دون الدخول فى تفاصيله ، التى تدرس الان بواسطة الوحدات المرتبطة بمشاكل هذا القطاع، والقيادات الملتحمة بالجماهير ، المؤمنة بضرورة الوصول بخدمة المواصــلات الخاصة ، الى المستوى المطلوب من الكفاءة ، وتخليصها من كل اساليب الاستغلال والسيطرة المتفشية فيها ، بما يحفظ للعاملين حقوقهم المشروعة ، وللرأسمالية الوطنية عائدها العادل ، وللجماهير الشعبية الخدمة على خير وجه دون أى اســـتغلال ••

هذا الحل ، يكمن فى اقامة جمعيات تعاونية ، تضم السائقين والعاملين ــ بجهدهم وفنهم ــ مع أصحاب سيارات الاجرة برأس المال الوطنى ، فى تشكيل تعاونى شعبى ، متكامل الدعامات ••

ان كثيرين ممن يملكون سيارة ، يعملون عليها أو يشاركون فى ملكيتها ، يفتقرون الى التدعيم الفنى والمادى ، ويفتقدون الأمان الاجتماعى لهم ولأسرهم •• بل ان رزقهم اليومى كثيرا ما يتوقف ــ مدة قد تطول وقد تقصر ــ اذا ما توقفت السيارة ، أو احتاجت الى اصلاح أو تجديد • بل ويعيشون فى ضــياع اذا ما هدد أحــدهم المرض أو دهمته الشيخوخة ••

وكثيرون من السائقين والعاملين ، يتمنون أن يحصـــــــلوا على ناتج عملهم وجهدهم ، والانضمام فى برامج التأمينات الاجتماعية ومشروعات الادخار ، حتى يحسوا بالاستقرار بدلا من الخوف الدائم ، الذى يؤرق حياتهم •

ان هذه الجمعيات التعاونية ـ في المدينة أو القسم ، في المركز أو البندر ، وهي تضم السائقين والفنيين واصحاب السيارات ـ تستطيع دون شك ان تؤدى خدمات منتظمة ، وعلى درجة كبيرة من الكفاءة للجماهير ، دون استغلال .. حتى لاتبقى هذه الخدمة مرتعا للهوى ونزوات الفئات المستغلة .

يستطيع السائق ـ عن طريق الجمعية ـ مثلا ان يمتلك سيارة ، أويشارك في ملكية احداها ليعمل عليها ، ثم تكون له بعد تقاعده كرأسمال وطنى مستثمر ، يحقق له عائدا عادلا ، بجانب مدخراته وحقه فى الضمانات الاجتماعية .. وفى الوقت نفسه يتمكن صاحب السيارة ، ان يستثمر رأس ماله ومدخراته فى خدمة منتظمة ، تكفل له عائدا عادلا ومجزيا بغير استغلال ولا مضاربات .

والجمعية التعاونية للمواصلات الخاصة والتنقلات ـ وهى تضم هذه الطاقات الفنية والبشرية والمادية ، فى جهود متعاونة معا ـ تشكل فى حد ذاتها وحدة اقتصادية متكاملة ، وخلية دائبة ومترابطة ، تؤدى خدمة لازمة للجماهير مدركة لواجبها نحو المجتمع ، ملتزمة بمبادئه واهدافه .. الى جانب ما تستطيع توفيره لأعضائها وأسرهم ، من خدمات اجتماعية واقتصادية ، ورعاية صحية ، وتضمن لكل ذى حق حقه من أعضائها والمشاركين فيها .

ان انتظام هذه الفئات ـ من اصحاب الرأسمالية الوطنية والعاملين معهم ـ وادراكهم جميعا لروح التعاون والتكافل فيما بينهم ، واحساسهم بدورهم فى خدمة الجماهير ، والارتفاع المستمر بكفاءة هذه الخدمة سوف يدفع ولا شك ، الكثيرين غيرهم ، للاسراع فى الانضمام الى مثل هذه التشكيلات التعاونية ،التى يدعمها المجتمع الاشتراكى ، ويعتبرها ، الوسيلة العملية لاقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ، بين افراد المهنة الواحدة ، ولخدمة المجتمع ومبادئه وأهدافه ، وازالة كل صور الاستغلال والسيطرة فى هذا القطاع ..

وهنا ، سوف تنحسر صور الاستغلال القائمة اليوم ، ولن تجد الفئة المستغلة ، مناخا صالحا تفرخ فيه سيطرتها، أو تمارس فيه الاستغلال، لأن سوقها سوف ينفض ، أمام التشكيلات التعاونية المتزايدة .. وكثيرون منهم سوف يشعرون ويؤمنون ، ان استغلال الأفراد والجماهير ؛ ليس له مكان فى مجتمع مصر الاشتراكى ، الذى يناضل من أجل أن يزيل الفوارق بين الطبقات ، ويبدد رواسب الاستغلال الباقية ؛ ويقضى على كل ظواهر السيطرة ، التى قد تتكشف على طريق النضال الثورى المتصل .

ماتزال هناك فئات عديدة ، فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات ، تؤدى دورها فى خدمة المجتمع ، نظير اجر وعائد عادل ، وليست لهـا الاثر الكبير على المجتمع •• وهى تضم عناصر متناثرة ، تقوم بخدمات ثانوية ، لاتحتاج منا ان نقف عندها ، لنستعرضها أو نتناولها بالتحليل ، لأنها لاتمثل مراكز ثقل ، ولا تستطيع أن تشكل نوعا من الاستغلال للمجتمع والجماهير ••

وقد حاولت ان أعطى انعكاسا لاراء الجماهير ، واحاسيس القواعد الشعبية، التى عبرت عنها فى الندوات واللقاءات المتتالية ، وهى تناقش وتتحدث عن أوضاع المجتمع ، وما بدا خلال سنوات التجربة والعمل النضالى ، من ظواهر ايجابية وسلبية ، وما تلمس هذه القواعد من رواسب متخلفة عن عصور خلت، لم يتطهر بعد مجتمعنا من آثارها •

ويبقى بعد ذلك أن نتساءل : من يمثل الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات ، فى التنظيمات الشعبية ، على مستوياتها المختلفة ، وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل ، لاتحتاج منا الى جهد لتحديد خصائص العناصر القيادية ، التى هى اهل لتمثيل فئة من فئات الشعب العامل ، اذا ما القينا مزيداً من الوضوح والضوء ، على مفهوم الخدمات فى المجتمع الاشتراكى ، واهمية ادائها للجماهير على خير وجه •• سواء قامت بها اجهزة القطاع الاشتراكى ، أو تولتها فئات القطاع الخاص •• سواء كانت بالأجر ، أو كانت حقاً مجانيا ، واجب الأداء لأبناء مجتمع مصر اليوم ••

ان المجتمع الاشتراكى ، الذى نرفع بنيانه فوق أرضنا ، يتطلب أن تتضافر كل الجهود والطاقات لتحقيق الكفاية فى الانتاج ، من أجل توفير أكبر قدر من الخدمات للجماهير ، بكفاءة متزايدة ، وبأقل التكاليف ، ان لم تكن بغير أجر •• حقا واجب الأداء ••

وبقدر ما تتمكن القوى العاملة للشعب ، صاحبة المصلحة الأكيدة فى التحول الاشتراكى ، من زيادة الانتاج ، بقدر ما تتزايد الخدمات ، وتتحقق للجموع الشعبية الرفاهية التى يتطلع اليها الشعب ، أملا مرتقبا ، وناتجا لكفاحه ونضاله وجهده وعمله ، داخل اطار التحالف الشرعى للقوى الشعبية العاملة •

وبقدر ما تسوء الخدمات أو تتعثر ، أو يتخللها الاستغلال فى أى جزء ، ومن أى فئة ، وبأى صورة ، فان ذلك يحتاج من مجتمع قوى الشعب العاملة

الى أن يتصدى لكل المعوقات وجيوب الاستغلال ، التى تعرقل مسيرة المجتمع نحو حياة الرفاهية .. الحياة المطهرة من الاستغلال ، الحياة التى يتمناهـا مجتمع مصر الاشتراكى ..

فاذا كنا نطلق صفة « الخدمات » على المسئوليات الملقاة على عاتق قطاعات الصحة والتعليم والاسكان والمواصلات والتجارة وغيرها ، فان هذه الصفـة لاتعنى مطلقا ، أن الخدمات منحة ، تمنح للجماهير أو تمنع عن بعضهـا ، وفق مشيئة الشخص المكلف بأداء الخدمات فى المجتمع .. سواء كانت تقـدم عن طريق القطاع الاشتراكى أو بواسطة فئات الرأسمالية الوطنية .. انما هى فى الحقيقة مسئولية واجبة الاداء ، يلزم أن تؤدى بأحسن الوسائل وأفضلهـا وبأيسر الطرق وأقلها تكلفة .. حتى ولو كانت خدمة مجانية .. لانها بذلك تكون حقا للشعب ولجماهيره العاملة .. التى تدفع تكاليفها ، جهدا ، وعملا ، ونضالا ، وانتاجا وفائضا يخصص للخدمات .. والذين يؤدون هذه الخدمات، عليهم التزام تجاه المجتمع ، وهم يؤدون واجبهم نحو جماهير الشعب .

واذا كان المجتمع المصرى ، يؤمن بوجود الرأسمالية الوطنية ، كدعـامة من دعامات القوى الخمس العاملة للشعب ، التى لها مصلحة أكيدة فى التحول الاشتراكى وبناء مجتمع الكفاية والعدل ، فان فئات الرأسمالية الوطنيـة ــ فى الخدمات أو الانتاج ــ يجب ان تؤكد حسن ظن المجتمع وتقديره .. بـل وتطهر صفوفها من العناصر القليلة المستغلة ، التى تحاول ان تسىء الى الرأسمالية الوطنية والى المجتمع الاشتراكى .

من هنا ، فان العناصر ، التى تنتمى الى الرأسـمالية الوطنية للخدمات ، وتستطيع أن تحمل مسئولية تمثيلها فى التنظيـمات الشعبية واللجنة المركزية لابد وأن تكون ملتحمة بالملايين من القواعد العاملة فى هذا القطاع .. العناصر التى تؤمن بسيادة العلاقات الاجتمـاعية السـليمة فى المجتمع .. العنـاصر المناضلة ، التى تتصدى لازالة كل صور الاستغلال المترسبة عن الماضى، والظواهر السلبية التى تبدو على الطريق فى مسيرة المجتمع نحو أمانيـه .. القدوة التى تحس أن خدمة الجماهير ، شرف وليست تجارة .. وانها واجب قبل أن تكون رغبة ومشيئة فردية .. وأداء الخدمة التزام قبل أن يكون تفضلا وتعاليا .. والخدمات هى مصلحة المجتمع قبل أن تكون مغنما لفرد ومكسبا لفئة .. هى سلوك منزه عن الأنانية ، واحساس بالمسئولية ؛ قبل أن تكون عملية حسابية للأرباح والفوائد الذاتية .. وهى الى جانب ذلك ، عمل مخلص وأمين ومستمر لتطوير الخدمة وتحسينها ، قـبل أن تكون أداء رتيبا ومملا ، لا تطـور فيه ولا تقـدم ..

احاديثنا عن اربع دعامات ، من قوى الشعب العاملـة ، تصل الى خاتمتها ، قبل أن ننتقل الى فئات الجنود ، التى تمثل القوة الخامسة من تحالف الجماهير العاملة ، لمجتمعنا الاشتراكى ..

وفى عرض سريع ، لفئـات العمال والفلاحين ، والمثقفين والرأسـمالية الوطنية ـ على ضوء الواقع الذى عاشه مجتمعنا حتى اليوم ـ قصدت أن أشير بالتفصيل ، الى التناقضات التى ماتزال قائمة حتى اليوم فى كل قطـــاع .. وحاولت ابراز مواطن الاستغلال الكامنة من العصور السالفة ، وماطرأ منهـــا واستجد ، خلال سنوات التحول الاشتراكى .. بينما المحت فى اشارة خاطفة ، الى بعض الجوانب الايجابية ، وصور النجاح الذى تحقق فى هذه القطاعات ..

ذلك أن نظرة كل مواطن ، تتجه دائما ، الى مثل هذه الثغرات والتناقضات والى مراكز الاســتغلال تشير اليها وتحددها ، تجسدها وتنبه الى خطورتها .. لأنها فى جسم المجتمع ، كمثل جروح غيرملتئمة، تنزف وتتسرب اليها الجراثيم والعلل ، التى تصيب قوة الجسم السليم ، وتعوق نموه وحيويته ..

ان كل اعداء مجتمعنا المتربصين به فى الداخل والخارج ، ومحـــاولاتهم المستميتة ، وتصـــديهم للتيار الاشتراكى الذى ينبض بالحق والعدل ؛ يضربون رؤوسهم فى صخر ، اذا لم يجدوا منفذا ، يتسللون منه لطعن المكاسب الثورية التى حققها ويحققها مجتمع قوى الشعب العاملة ..

فالقوى الرجعية والاستعمارية ـ من ناحية ـ تشهر جميع اسلحتها : الظاهرة والخفية ، وتمارس كل محاولات الخسة والتآمر ، لعلها تنجح يوما ، فى تقويض هذا البناء الاشتراكى ، أو تصيبــــه بالاذى ... وتتمنى لو انحسر نوره عن الاشعاع البعيد ..

والعناصر التى لاتؤمن بالجماهير الشعبية ، وحقها المشروع من ناحيـــة أخرى ـ تسعى تلصصا أو تضليلا وخداعا ، لتكسب لنفسها امتيازا طبقيا،وتعيش فى وهم السلطة والسلطان .. وبعض هذه العناصر ، يتمنى أن يرث نفـــــوذ الاقطاع القديم والاستغلال والطبقية ، التى سادت واستعلت على الناس فى عهود ماقبل الثورة ..

هذه وتلك ، لاتجد منافذ لها . تمارس منها الحقد والكراهيـــة والأذى ، ضد مجتمع قوى الشعب العاملة، الا من خلال التناقضات المتبقية ، ومن مواطن الاستغلال ، وبسبب الانحراف الذى يقترفه البعض ـ سواء فى قطاع الانتاج أو

فى قطاع الخدمات ٠٠ وكثيرا ماتدعى هذه العناصر ، انتماءها اسـما ، الى الجماهير الشعبية ، التى يهدف نضالها الى اذابة الفوارق بين الطبقـات ، وازالة استغلال الانسان للانسـان ٠٠ والحقيقة أنها تمثل القوى المضادة لتيار التقـدم ٠٠

ومثل الذين يستهينون بنتائج صور الاستغـلال فى المجتمع الاشتـراكى الصاعد ، مهما كانت ضئيلة ، وفى أى موقع من مواقع العمل الوطنى ٠٠ والذين لايحسبون حسابا دقيقا ، لآثار التناقضات الموجـودة فى المجتمـع الاشتراكى ، دون التصدى لها ، والقضاء عليها ٠٠ كمثـل الذين يستهـينون بالشرر الصغير المتطاير نحو الهشيم ، ثم لايلبثون أن يجدوا أنفسهم فى مواجهة الاخطار الفادحة ، الناجمة عن الاستهانة بصغار الشرر ٠

وواجب القوى العاملة للشعب ــ بجماهيرها وقياداتها ــ أن تتجمع فى طريقها الواحد ، وهى منتظمة الخطى والجهود الثورية ، تدعم من قوتها وتحالفها ومن نضالها المشترك ــ فى مواجهة القوى الرجعية والعناصر الاستغلالية ، التى لاتؤمن بمجتمع العدالة الاجتماعية ولا بشريعة الحـق ، حتى يتمكن من مجتمعنا أن يقضى على التناقضات أولا بأول ، ويزيل كل بقعة باقية للاستغلال ، ويواصل اندفاعه بالثورة الاجتماعية ، حتى يصل الى غايات التحول الاشتراكى ٠٠ وهى تحقيق مجتمع الرفاهية ، مجتمع الكفاية والعدل ، الذى تنتفى منه كل صور استغلال الانسان للانسان ٠

بعد هذا ، يمكن أن ننتقل الى الحديث عن الجنود ٠٠ كدعامة رئيسية من دعامات قوى الشعب العاملة الخمس ٠

ويحين الوقت ليبدأ حديثنا عن الجنود ــ فى سياق عرض قضية تمثيل قوى الشعب وفئاته ، فى التنظيمات السياسية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، ومشاركتهم نضالا ومصيرا ، فى التحالف الشرعى الذى يضم قـوى الشعب العاملة فى مجتمع مصر اليوم ٠

كذلك ، أرى من الضرورى ، أن اتعرض لبعض الفئات الاخـرى ــ ذات الطابع الخاص ــ التى جاء ذكرها فى الميثاق ، ولها هى الاخرى دورها الايجابى ، ومكانتها فى المجتمع الاشتراكى ٠٠ وأقصد بذلك ــ رجال القضاء ، والفئـات العاملة فى هذا المجال ٠٠

ثم أحاول ، بعد هذه الاشارة للقوى المضادة للمجتمع ومسيرة جماهيره ، أن اتناول الجنود ٠٠ الذين هم قوة فى مجتمع الكفـاية والعـدل ، ودعامة فى تحالف يسعى الى تحرير الانسان من كل أثر للاستغلال والسيطرة ٠٠ وهم جزء من القوى النضالية لثورة مصر ، التى تكافح بالحق والعدل ، لسيـادة العلاقات الاجتماعية السليمةوالانسانية بين كل الناس ، ولتوفير الكرامة والعزة والأمان للانسان ٠

الجنود فى مجتمع قوى الشعب العاملة

الحديث عن الجنود ، دائما يشد انتباه ابناء مصر . وله في قلب جيلنا المعاصر خاصة ، وفي وجدانه ، الصدى العميق ، والأثر البالغ .

والجنود في أى مجتمع - مهما كان نظامه الاجتماعي وايا كانت اهدافه - هم طليعة من ابناء الشعب ، تمثل القوة المدافعة عن هذا النظام الاجتماعي . ضد كل اعتداء يقع عليه ، في الداخل أو من الخارج ، وتتصدى هذه القوة لكل عدو متربص بالمجتمع الذى ينتمي اليه الجنود .

واقصد بالجنود في أحاديثى هنا .. رجال القوات المسلحة . ورجال الشرطة والأمن .

ومنذ التاريخ القديم ، والجيوش او رجال الامن في أى دولة من الدول. هم طلائع يحملون السلاح ، ويحملون في قلوبهم الايمان بالقضية التى يدافعون عنها .. لايبالون بالتضحية وما يواجههم من اخطار ، في سبيل نصرة مبادىء مجتمعهم ، والحفاظ على منجزاته ومكاسبه ..

وحينما صاغت الارادة الشعبية ، في الميثاق الوطنى ، ان الجنود في مجتمعنا الاشتراكي الجديد ، هم عنصر من العناصر الخمسة التى يتالف منها تحالف قوى الشعب العامل في مصر ، انما كانت تصوغ الواقع وتؤكد الحقيقة من جديد .

واذا كانت هذه الحقيقة ، في حاجة الى ادلة لاثباتها ، في بعض المجتمعات الأخرى ، والدول التى لا يرتبط الجنود فيها بمجتمعهم ، فان عصور التاريخ المتعاقبة ، منذ مهد البشرية حتى اليوم ، لم تسطر في صفحاتها ؛ مثلما سطرت من أحداث خالدة وبارزة لوفاء جنود مصر وأبنائها ؛ الذين ارتبطوا دائما وأبدا بهذه الارض الطيبة ، ومثلها العليا ، برباط الدم والحياة والمصير .. فهم دائما من الشعب وله ، ومن أجل أمانيه وأهدافه .

ان النظم المختلفة التى مرت بها البشرية ، كانت حريصة ، ان تضع في أذهان الجنود ، المبادىء التى يؤمن بها شعب من الشعوب ، وتجسد لهم الأهداف التى يتطلع اليها المجتمع .. وبعضها كان يملأ عقول الجنود بالشعارات ، حتى يزيد من حماسهم في معاركهم ، وفي أداء واجبهم . وبالطبع لايدخل في احاديثنا المرتزقة من شتات الجيوش الأجنبية ونفايات المعارك الاستعمارية الذين يستأجرهم البعض ، لمساندة عرش أو نظام يهتز

ويتداعى أمام ارادة الشعوب : فهؤلاء ليسوا فى عداد الجنود .. ولا ينتمون الى المجتمع .

والمجتمع المصرى اليوم ، ينظر الى الجنود كقوة من قوى الشعب العاملة ، سواء أولئك الذين يرابطون على الحدود ، لصد أى اعتداء خارجى ، ام الذين يحرسون أمن الجماهير ويحفظون فى الداخل نظام المجتمع ومبادئه .

ولا يمكن لقوة ، أن تتصدى لحماية ارض المجتمع وسمائه وبحاره وتدافع عن منجزاته ، وتواجه أى خطر او عدوان خارجى ، الا اذا كانت مؤمنة كل الايمان ، بمبادىء هذا المجتمع ونظمه وبأهدافه وتكون نابعة من جماهير الشعب ، مرتبطة بها ، رباط الحياة والدم والمصير ..

كذلك ، فلا يمكن لقوة من الجنود ، ان تقف حامية لأمن المجتمع ، ونظمه الداخلية ، وتعمل فى خدمة جماهير الشعب ومثلها العليا ، الا اذا كانت مؤمنة بهذه المثل ، وبالطريق الذى اختاره الشعب للوصول الى أهدافه .

لذلك ، فان الدور الذى يقوم به الجنود ــ من القوات المسلحة ومن قوات الشرطة والأمن ــ فى مجتمعنا الاشتراكى ، ينبع اساسا من ايمان هذه القاعدة من قواعد الشعب العاملة ــ بمبادىء المجتمع وباهدافه ، وبطريق نضال الجماهير الشعبية التى تضم الجنود والعمال ، والفلاحين والمثقفين والراسمالية الوطنية وهم جميعا اصحاب المصلحة الاكيدة فى التحول الاشتراكى ، وفى اقرار العلاقات الاجتماعية العادلة والسليمة بين كل ابناء الشعب ، وفى منع استغلال الانسان لأخيه الانسان ، واقامة مجتمع الكفاية والعدل .

لم تنجح كل محاولات العهود السابقة

فى فصل الجنود عن جماهير الشعب المصرى وقواعده

لم تكن قوى الغزو ــ التى حاولت احتلال مصر على طول الزمن ــ ولا كانت قوى الاستبداد والسيطرة ، التى ارادت ان تفرض على شعبها ، صنوف الظلم الاجتماعى ، وصور الإستغلال ــ بغافلة عن الحقيقة الدامغة ، التى تؤكد ان الجنود من ابناء مصر ، يؤلفون جزءا من جماهير المجتمع المصرى ، لايمكن فصله او عزله عن منبته ومنبعه الاصيل .

وقد لجأ بعض الغزاة ــ ممن استوطنوا هنا ، وارادوا ان يستقر لهم الحكم والمقام فى مصر ــ الى تشكيل قوات لهم وجنود من الموالى أو الاتراك والمماليك أو من الالبانيين والشراكسة والدخلاء ، المستوردين من الخارج ،

ايمانا منهم ، ان الجنود من بين ابناء مصر ، لن يكون ولاؤهم الا لاهلهم ولاوطانهم ، وللجماهير التى تعانى من الاحتلال والتخلف والاستغلال .. ولا بد ان تنعكس كل احاسيس الشعب المصرى وجماهيره العريضة ـ فى الريف والمدن فى الوادى وفى الصحراء ـ على الجنود الذين هم من بين القواعد الجماهيرية فى مصر .

وفى عهود ما قبل الثورة ، ارادت قوى الاستعمار والاستغلال ـ بكل السبل المضللة ، ان تسخر جهود القوات المسلحة والشرطة ، لحماية الاوضاع الظالمة الفاسدة ، التى سادت مجتمعنا قبل الثورة ، ولتأمين تحالف الاقطاع وراس المال المستغل على حساب الجموع الشعبية .

استخدمت الفئات الحاكمة والمسيطرة ، الاساليب العديدة ، فى الترهيب والترغيب .. فى الاغراء والقهر ؛ لعلها تضمن حماية الجنود لها ، ولنظام الطبقة التى كانت تستبد بمقادير الامة وثروتها .. وارادت بذلك ان تعزل الجنود عن اصلها وواقعها ، وتنزعهم عن منبتهم الجماهيرى ، وتجعلهم اداة طيعة فى يدها ولمصلحتها ..

وبلغ بالعهود التى سبقت الثورة مباشرة ـ على سبيل المثال ـ ان أقامت مدرسة خاصة لتخريج ضباط للجيش ، لايستطيع ان يلتحق بها او ينتسب اليها ، الا أبناء من هذه الطبقة المستغلة ، من الحكام والاقطاعيين والرأسماليين المستغلين ، حتى يكون خريجو هذه المدرسة ، نواة لقيادات فى الجيش تدافع عن مصلحة الطبقة التى تنتمى اليها ، والمرتبطة بها واقعا ومصيرا .

وعاشت هذه القوى المستغلة ؛ المتحالفة معا ضد مصالح الشعب وأمانيه ، فى وهم انها استطاعت بالفعل ان تعزل الجنود عن جماهير الشعب وقواعده، وان تضمن ولاءهم .

وشاءت مفارقات القدر وحكمته البالغة ، أن يقدم الجنود ـ من القوات المسلحة نفسها ـ للمجتمع ، طليعة ثورية تقود ثورة سياسية واجتماعية شاملة ؛ ضد الاستعمار والفساد والطغيان والاستغلال والتخلف .. اريد للجنود من قبل ان يكونوا اداة فى يد الطبقة المستغلة ، فوضحت الحقيقة والبينة ، أن الجنود ليسوا الا قوة فى يد الشعب وطليعة ثورية له ، تقدم اغلى ما تملك فى الوجود ، من اجل امل الجماهير وحقها فى الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، وفى سبيل ازالة الظلم والظلام المفروض عليها من عهود الاستعمار والسيطرة الطويلة ..

وقبل الثورة بشهور ، عبر رجال الشرطة والامن ، عن سخطهم وتمردهم ضد قوى الفساد والاستبداد ، حين وقفوا فى يومهم المشهود، فى صف الشعب وجماهيره الغاضبة ، لافى صف القوى الحاكمة المستبدة ..

هكذا اثبتت الايام والاحداث على مر التاريخ دائما ، ان الجنود ابنـاء مصر، هم من جماهير الشعب ومعها ، ولها ، يتفاعلون بأحاسيسها وبآمالهـا ، ومشاكلها وطريق نضالها ..

واذن فان هذه الطلائع ، لابد ان تكون على مستـوى من الفهم الواعى ، باهداف المجتمع ومنجزاته .. ويلزم ان تكون الرؤية واضحة ، فى اذهانهم بالنسبة لخطوات المجتمع الاشتراكى ، وحركة نضاله وهو يندفع بكل طاقاته وجهود قوى الشعب العامل فيه ، لتحقيق الرفاهية ، وتأكيد العـلاقات الاجتماعية السليمة ، ومحو كل صور الاستغلال وظواهره .

ولقد لمست خلال لقاءاتى مع تنظيمات الجنود ، سواء فى القوات المسلحة او فى الشرطة ، هذا الحرص الامين ، على التفاعل الايجابى بحركة الجماهير ونضالها ، والاحساس بالمسئولية الكبيرة ، الملقاة على عاتقهم ، للمحافظة على منجزات امتنا ، ومكاسبها ، والدفاع عن شريعة الحق والعدل ، التى يؤمن بها مجتمع مصر اليوم ..

الجنـود فى المجتمـع الاشـتراكى

وارتباطهم المصيرى بجماهير الشعب العاملة

حينما نضع قواعد الجنود وجماهيرهم ، امام النظرة الكاشفة ، ثم نتساءل: الى اى الفئات تنتمى هذه العناصر ؟ .. ستجد الاجـابة الواضحة ، انها عناصر تمثـل الفئات الاجتماعية العاملة .. فهم اما من فئات العمـال أو من فئات الفلاحين ، أو من الراسمالية الوطنية أو من المثقفين .. أو أنهم ينتمون انتماء البنـوة والدم الى هذه الفئات من قوى الشعب العـامل ؛ التى ترتبط مصلحتها وقدرها ، بالتحول الاشتراكى وبمجتمع العدالة الاجتماعية .

واذن ، فان الجندى الذى يؤدى دوره فى المجتمع الاشتراكى مدافعـا عن حدود الوطن ، أو حارسا على أمنه الداخلى – انما هو يدافع فى موقعـه هذا ، عن التحالف الشرعى لجماهير الشعب ، ويقوم بدور رئيسى فى حماية نضال القوى العاملة فى المجتمع ومنجزاتها ومكاسبها ضد أعدائها فى الداخل أو الخارج .. ويكفل الأمان لشريعة الحق والعدل حتى تسود بين كل الناس .

فالجنود بحكم انتمائهم الطبقى ، الى فئات الشعب العامل ، وبحكم ارتباطهم المصلحى بالتطور الاشتراكى ، يؤدون دورهم ، ويقدمون التضحية والجـهد ، ويواجهون الاخطار ، بكل الشجاعة والامانة .. لأنهم فى الواقع يدافعون عن شريعـة يؤمنـون بها .. ويؤمن بها المجتمع المرتبط بهم والمرتبطون به ، ولهم فيه مصلحة واليه ينتمون .. بخلاف المجتمعات السابقة ، التى كانت الجماهير

ـ والجنـــود منهم ــ تبذل الجهد كله والتضحية كلها ٠٠ أما ثمرات الجهود والتضحية فكانت نهبا للطبقة المستبدة التى لاتبذل أى جهد ، الا جهد التحكـم فى الشعب واستغلاله ٠

ولم يكن غريبا ، ان المس فى كل لقاء لى مع الجنود ، فى ندوات القـوات المسلحة أو الشرطة ،الحـــرص الشديد من الكثيرين ، وشـعورهم بالرغبة الملحة ، فى شرف المشاركة الايجابية فى العمل السياسى اليومى ، بأية صورة لخدمة الجماهير وللعمل من أجل تدعيم مبادىء المجتمع واهدافه ٠٠ وهم على استعداد ، لأن يقوموا بهذا الواجب ، خارج أطار مسئولياتهم العســـكرية أو الرسمية ، سواء فى الجيش أو الشرطة ، مهما كلفهم ذلك من جهد اضـــافى وعمل مضاعف ٠٠

ان هذا الاحساس والحرص ، امر طبيعى بالنسبة للجنود فى الجيش او الشرطة ، لانتمائهم العضوى والمصلحى ، بجماهير الشعب ، بواقــع المجتمـع وبطريق نضاله المتحرر ، لتحقيق أهدافه ومثله العليا ٠

بل ان ذلك يؤكد من جـديد ، الحقيقة التى ذكرتها من قبل ، وهى أن الجنود ــ فى تشكيلاتهم ومواقعهم ــ على الحدود أو فى الداخل ، انما يمثلون تجمعات ، لعناصر من قوى الشعب العامل ٠٠ وليس اندفاعهم هذا ،للمشاركة فى العمل السياسى اليومى ــ بالاضافة الى واجبهم فى الجندية كاملا ــ الا انعكاسا صادقا وامينا لهذه الحقيقة ، وتعبيرا عن تفانيهم من اجل خدمـــة منبتهم الجماهيرى الذى نبعوا منه ويرتبطون معه مصيريا ٠٠

أما كيفية اشتراك الجنود فى العمل السياسى اليومى ، فلابد ان تكـون موضع دراسة مستفيضة وشاملة ، حتى تتفق وتتلاءم مع دور القوات المسلحة او قوات الأمن فى المجتمع المصرى اليوم ــ وهو دور رئيسى وهام ،بالنسبـة لمجتمع ، يتعرض لعداوات من الخارج ومن الداخل ، ولتيارات الحقد المحموم من اعدائه المتربصين به ٠٠ وفى الوقت نفسه تحقق هذه المشاركة اهـــداف العمل السياسى وتأتى بالنتائج الايجابية ، فى خدمة الجماهير ونضالها من اجل بناء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع متحرر من كل قيد منطلق بكـــل طاقاته الثورية ، مجتمع تسود فيه العلاقات الاجتماعية السليمة ، وتنتفى منه صور استغلال الانسان لأخيه الانسان ٠

تفرض الحياة العسكرية ، ونظامها ، وطبيعتها ، أن يكون انتماء الجنود الى تشكيلات الاتحاد الاشتراكى ، ذا طابع خاص ، ويتم ذلك بأسلوب يتلاءم مع دور الجنود ، ومهمتهم ومع طبيعة عملهم الأساسى .. بحيث تستطيع هذه التشكيلات ، أن تؤدى واجبهـا العسكرى ودورها السـياسى ، بكفاءة وايجابية...دون تعارض أوسلبية ، قد تبدو اذا ماطبقنا تلقائيا ، مايجرى اليوم فى التشكيلات العادية للاتحاد الاشتراكى ؛ بنفس الأسلوب المتبع ، فى تمثيـل قوى الشعب العاملة .

ومهما يكن من شيء ، فان الثقافة العامة ، والتوجيه المعنوى ، والتثقيف السياسى ـ سواء فى القوات المسلحة أو فى الشرطة ـ أصبحت اليوم برامج لازمة وأساسية فى تدريبات الجنود والحياة العسكرية .

ذلك يمنح الجندى ، زادا متجددا ، من المعرفة الصحيحة ، وايضاحا كاملا ، لكل مايجرى من أحداث فى المجتمع .. وادراكا للحقائق كلها بالنسبة للتيارات من حولنا ، وفى عالمنا المعاصر .. ثم ، هناك مشاركة فعلية فى العمل السياسى اليومى ، عن طريق الندوات واللقاءات ، التى تعقد فى الوحدات والتشكيلات المختلفة للجنود .. وهناك أيضا التحام مسـتمر بين القواعد والقيادات ، مما يحقق الوحدة الفكرية بين الجنـود ، ويعمق الوعى بمبادىء المجتمع واهدافه وبخطى نضاله عن طريق الثورة المتصلة ، لتحقيق الكفاية والعدل ، واقامة العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل الناس ، ومحو كل صور الاستغلال .

ومن ناحية اخرى ، فقد بدات الزيارات المتبادلة بين قيادات ومجموعات من الجنـود ، لتنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وبالعكس ، حيث يجرى حوار مفتوح ومناقشـات ، وتبادل مشترك للافـكار ، للتعرف على خطوات العمل السياسى ، وتعميق التفاعل بين فئات الجنود ومع جماهير الشعب .

يبقى بعد ذلك المشاركة السياسية والجماهيرية ، وبذل الجهد اليومى فى العمل السـياسى مع ممثلى قوى الشعب العاملة الأخرى ، فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ..

ان الجنود ، ممثلون الآن اصدق تمثيل ، على اعلى مستويات التنظيمات السياسية والشعبية للاتحاد الاشتراكى .

أما تمثيل الجنود فى المستويات الأخرى ، لتشكيلات الاتحاد الاشتراكى ، واسلوب هذا التمثيل ، ووسيلة المشاركة فى العمل السياسى اليومى .. فأمر معروض للبحث والدراســـة المستفيضة ـ كما قلت ـ حتى تتمكن فئـات الجنود ـ كقوة من قوى الشعب العامل فى مجتمعنا الاشتراكى ـ ان تؤدى دورها الطليعى والنضالى ، فى حماية الوطن ، والذود عن ســلامته وأمنه ، والحفاظ على تقاليد الجندية ونظمها الأساسية ذات الطبيعة الخاصة .. وفى الوقت نفسه ، تستطيع المشاركة الايجابية ، فى العمل السياسى ، مع ممثلى قوى الشعب العامل الأخرى ، دون معوقات أو تنـاقضات ، سواء فى واجبها الأســـاسى ، لحماية مجتمــع قوى الشعب العاملة ، أو فى الدور السياسى المشاركة فى خدمة الجماهير الشعبية .

الفئـــات ذات الطابع الخاص

لا يصعب على اى مواطن في مصر اليوم ـ وهو يمعن النظر في القواعد الجماهيرية ، والعناصر التى يضمها مجتمعنا الحاضر ـ ان يعرف انتساب اى عنصر ، وكل قطاع من الجمـــاهير ، الى واحدة من قوى الشعب العامل الخمس .. ويستطيع بغير جهد ، أن يتبين واجبها ويحس بدورها فى العمل السـياسى اليومى ، وكيفية مشـاركتها وتمثيلها ، فى تنظيمات الاتحـاد الاشتراكى .

غير ان هناك فئة ، لها طبيعـة خاصة فى المجتمـع ، وعليهـــا مهمـة جليلة بالغة الأهمية ، ومع ذلك ، فلا تزال غير ممثلة ، فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي .. بل ولا تشارك في العمل السياسى ، وتكاد تكون بمعزل عنه .. وتلك هي فئة رجال القضاء والنيابة .

ولوجه الحقيقـة ، فان هذه العزلة الغريبة ، والانفصال القائم بين فئـة قيادية فى المجتمع ، وجماهيره والعمل السياسى فيه ، ليس نتيجة ظاهـرة ، نشأت واستجدت فى عصرنا الحاضر .. لكنها وضع موروث ، عن عصور خلت قام أول ماقام هنا ، على شعار منقول ومستورد ، ساد فى الاوضاع السابقة . ودعا الى الفصل التام بين السلطات فى المجتمع الواحد ... وقد أريد لهـذه الـدعوة ، أن تتأكد قولا وتطبيقا ، من أجـل منفعة الطبقة صاحبة السيطرة حينئذ ، والتى دعت أن تكون كل من السلطة القضـائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بمعزل عن الأخرى ، وكلها معا تكون منفصلة ومنعزلة عن القواعد الشعبية وجماهير المجتمع .

ومن عجب ، أن هذا الشعار ـ ومفهومه الخاطىء ـ نقله مجتمع مصر السابق ، نقلا لفظيا من نظريات غريبة عنا ، وغير واقعية ، وليست مطبقة فى اى مجتمع من المجتمعات ... بل وليست مطبقة فى المجتمعات التى استوردت مصر منها هذا الشعار ، ونقلت عنها فكرة الانفصال والانعزال هذه .

فاذا نظرنا الى اى مجتمع فى الدول الراسمالية ، نجد أن رجال القضاء فيه ، ينتمون دائما ، الى الطبقة صاحبة المصلحة في المجتمع ـ انتمـاء الحياة ، والفكر ، والتفاعل .. وهم فى أدائهم لمهمتهم ، يطبقون بالطبع القوانين التى تضعها فئات الطبقة صاحبة السلطة والسيطرة والمنفعة .. وهم فى أدائهم لمهمتهم كذلك ، ينظرون فى تطبيق العدالة والقانون ، بمفهوم هذه الطبقة ، بحكم انتمائهم الطبقى اليها وارتباطهم واقعيا ومصلحيا بها .

واذن ، فنظرية انفصال القضاء عن السلطات الأخرى فى المجتمع ، هى فى حقيقة أمرها ، ليست الا شعارا ، لا يتحقق ولا يطبق فى الواقع العملى .. ومن ثم ، نجـــد أن ما فرض على مجتمعنا فى الأزمان الماضية ـ وورثناه فى مجتمع اليوم ، من شعارات ونظريات عن فصل السلطات ـ لا تمارس عمليا ، حتى فى المجتمعات التى استوردت مصر منها هذه النظريات .

وما دمنا فى مجال استكشاف جوانب مجتمعنا ، وحركته الثورية ـ على هدى التجربة والممارسة فى المرحلة الماضية ـ لنعرف ما أمكن لشعبنا ان يحرزه من نجاح ، وما يواجهه فى طريق النضـــال ، من ظواهر ورواسب ومعوقات .. اجد من الضرورى ان نحاول استكشاف هذا القطاع الهام ، فى مجتمعنا الاشتراكى .

وقبل ان نتعرض لجوانب قطاع القضاء والنيابة ، نطرح معا ـ بادىء ذى بدء ـ هذا السؤال الهام ، ونحاول ان نجيب عليه .. ((لمن تكون العـــدالة .. ولمصلحة من يكون حكم العدل والقانون فى المجتمع ؟)) .

ان هذا السؤال ، يثير قضية أساسية ، تنير طريق الاستكشاف امامنا ، لجوانب فئة هامة فى المجتمع ، لها دور من اقدس المهام واعظمها جلالا وقيمـــة فى المجتمع .

تطبيق القـــانون روحـــا ونصـــا
والتفاعل مع حركة النضال للمجتمع

لا اظن ان احدا يختلف فى الرأى ، ان العدالة يجب ان تتوفر للشعب وتتحقق له . فجماهير الشعب العـــامل فى مجتمع اليوم ، هى صاحبـــة المصلحة ، تملك زمام أمرها ومقاليد مجتمعها .. كذلك ، فلا جدال فى ان القوانين ، ما وضعت نصوصها ، الا لخدمة المجتمع ، وتدعيم قيمه واهدافه .. فالقانون ليس مجرد الفاظ مرصوصة ، وكلمات خالية من الروح والمضمون ، ولا هو عبـــارات ذات وجوه متباينة ، يمكن ان يفسرها المرء ، كما يشاء له التخريجات والتاويلات ، حسبما تســـتطيع براعته أن تنفـــذ بين الحروف والألفاظ ، للوصول الى هدف فى نفسه ولصالحه .

وتطبيق نصوص القانون ـ أمانة فىحد ذاتها ـ وتجسيد عملى ، وممارسة منزهة ، تعكس على الأحداث والواقع ، مفاهيم المجتمع ، ومبادئه ، ومثله العليا .

بذلك ، تتحقق سيادة القانون ، وتتأكد خدمته لأهداف المجتمع وأمانيه .. ومن هنا ، تظهر لنا الحقيقة التى لامراء فيها ، وهى أن القانون لابد ولن

يطبق وينفذ بروحه ونصه ، لمصلحة الشعب وبمفاهيم مجتمع قوى الشعب العاملة على هدى من أهداف هذا المجتمع ولخدمة أمانيه ٠٠ وخلافا لذلك ، فان نصوص القانون ومواده وألفاظه ، تصبح قيدا ، يحجب قيم المجتمع ، ويفقدها بدون شك ، المضمون الذى وضعت من أجله ، والهدف الذى أراد المشرعون التعبير عنه .. فالالفاظ والعبارات ، ليست الا أداة تعبير ، عن مفهوم لأهداف كامنة ، وراء هذه النصوص ٠

فاذا قلنا ان القانون ، يجب أن يطبق وينفذ نصا وروحا ، وبنظرة عميقة تستكشف ما وراء الالفاظ من مضمون، فذلك لان التعبير اللفظى ، يمكن أن يكون جامدا ، ويقصر عن شمول المعانى والمفاهيم والأهداف المطلوبة للمجتمع .. أو أنها تتسع لتفسيرات قد تتضارب وقد تختلف وتتباين ، اذا لم يكن فى ذهن المفسر لها ، المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية ، والاتجاهات السياسية للمجتمع بكل ابعادها ، والتى من اجلها صاغ رجال القانون ، هذه العبارات والالفاظ .

وبديهى ان الهدف من القانون ومن تطبيقه ، فى مجتمع مصر اليوم .. بل ان كل التشريعات التى تلتزم بها الأجهزة والسلطات ، سواء منها ما له طبيعة خاصة ومنفردة ، وتلك التى لها طابع العموم .. هى جميعا فى خدمة مجتمع قوى الشعب العامل ، ولمصلحة جماهيره ، وتدعيم مبادئه ومثله ، وتحقيق امانيه ، حتى تسودفى هذا المجتمع ، العلاقات الاجتماعية السليمة ، وتنتفى منه صور الاستغلال بكل أشكالها ومستوياتها ٠٠

واستطيع بعد ذلك أن أنتقل الى القضية التى تثيرها قواعد الشعب العامل وقياداته السياسية ، حول وضع رجال العدالة ــ الموروث من عهود سبقت ــ بالنسبة لحركة الجماهير ونضال المجتمع وعمله السياسى ٠

اذ كيف يستطيع رجل العدالة . أن يجعل من نصوص القانون ، تعبيرا حيا ، عن مفاهيم المجتمع ، ووسيلة واقعية ، لتحقيق مصلحة قوى الشعب العامل ــ تستمد حدودها وأبعادها من مبادىء المجتمع ومن أهدافه ، حتى تخدم بحق ثورة الجماهير ونضالها ، وتمكن لطريقها نحو الكفاية والعدل ، وتدعم حريتها السياسية والاجتماعية ــ اذا ظل مفروضا على رجال العدالة هذا الوضع الموروث ، وانعزالهم عن قوى الشعب العاملة وجماهيرها ، بعيدين عن حركة نضال الشعب اليومية ، لا يشاركون فى العمل السياسى ، ولا يتفاعلون مع مسيرة المجتمع ، وعلى طريق الثورة والكفاح ، بكل مايحيط مسيرته من مشاكل وظروف ؟!

تلك هى القضية التى تثيرها الجماهير اليوم ، وهى تعرف ايضا ان رجال العدالة ، يضعون عصارة حياتهم وعقولهم وضمائرهم مع القانون ومضمونه٠٠ لكن الوضع الحالى ، المتمثل فى دعوى فصل السلطة القضائية عن بقية السلطات

وعن جماهير الشعب وتنظيماته السياسية ، هو ما يدفع القواعد الشعبية الى هذا التساؤل الذى يفرض نفسه فى كل الندوات السياسية واللقاءات الشعبية ومجال البحث المتصلة بجوانب المجتمع الاشتراكى الذى نقيمه بالحق والعدل .

الانفصال السياسى بين رجال العدالة والواقع اليومى

للجماهير يخلق التباعد الفكرى وظاهرة تضارب الاحكام

يستطيع كل من يطلع على قانون لأى مجتمع من المجتمعات ، أن يرسم فى ذهنه ، قسمات هذا المجتمع ، ومعالم الطريق المحدد أمام فئاته وجماهيره ، والمبادىء الملزمة لكل فرد من أفراده ، والأهداف التى يتطلع الى تحقيقها هذا المجتمع .

والمشرعون ـ وهم يضعون نصوص القوانين ، والأسس الفقهية ، انما يعبرون بذلك عن مبدأ يؤمن به المجتمع ، ويراد له ان يتحقق وان يسود فيه .. أو هم يستنكرون سلوكا أو جرما ، يراد له ان يزول بسلطة القانون ، وعلى هدى من مفهوم المجتمع وضميره .

لذلك ، فان كل نص قانونى ، انما يعبر فى الحقيقة عن فكرة ومبدأ ، ويرمى الى تحديد الحقوق والواجبات ، سعيا الى هدف اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى .

والمشرع دائما ، يعبر عن ارادة الشعب وأهدافه ، والمفاهيم التى يرتضيها ، يضعها فى قوالب قانونية ، ونصوص فقهية ، لتكون سندا للشعب ، وتأكيدا لمشيئته ، وتوضيحا لطريق نضاله ، وسياجا يحمى هذا الطريق من العبث او الانحراف .

وفى مجتمعنا المصرى ، نجد أن قوى الشعب العامل ، حددت طريق نضالها الواضح ، وانطلقت فى مسيرتها الثورية نحو أهدافها النبيلة .. وهى تعلم علم اليقين ، ان طريق التحول ، من مجتمع رأس مالى ـ ظالم ـ متخلف ومحتل ، الى مجتمع اشتراكى ـ عادل ـ متقدم ومستقل ، هو طريق الصعب .. وخاصة ، اذا ما تم هذا التحول بأسلوب انسانى سلمى وفريد ، اختاره وارتضاه شعب مصر وثورته وقيادته .

واذن ، فهناك مشاكل عديدة ، قد تظهر على طريق النضال اليومى والتقدم .. منها ما هو متخلف عن عهود مضت ، ومنها ماقد يستجد ويبدو ، مع ظروف التطور واحداثه .. لكن وعى الجماهير وقياداتها الملتحمة معها فى كل موقع ـ ومنها بالطبع رجال العدالة ـ هى القادرة ـ بالتفاعل والدراسة والالتحام بحركة النضال الدائبة ـ على حل هذه المشاكل والقضاء على كل

المعوقات والانحرافات .. والقوانين التى صاغتها جماهير الشعب العامل عن طريق ممثليهـا ، وهى ـ كما قلت ـ تعبير أمين عن قسمات المجتمع وطريق نضاله ، ومبادئه وأهدافه ، التى التزمت بها الجماهير عملا وسلوكا .

وفى حديث مع بعض رجال القضاء والنيابة ، وكان رايهم معبرا عن واقع ملموس يحسون به ، ويخشون من عواقبه .. أنه « اذا ظل هذا الانفصال السياسى ، بين الذين يطبقون القوانين على أفراد المجتمع ، وينفذونها بين القواعد الشعبية من ناحية ـ وبين واقع الجماهير ، وحركة نضالها اليومية وظروفها وتطورها على طريق الكفاح ـ من ناحية أخرى ـ فان ذلك ، لن يؤدى الا الى خلق عزلة فكرية ، تباعد بين المجتمع وحياته اليومية ـ بآلامها وآمالها ـ وبين رجال العدالة وهم فى عزلتهم هذه .. » .

وذلك يجيب على تساؤل ، كثيرا ما يتردد ، حينما تلمس الجماهير ، أن احد القوانين الثورية ، التى وضـعها الشعب وصـاغها ، تعبيرا عن ارادته ومصلحته ، تطبق ـ فى بعض الأحيان ـ ولا اقول فى كل الأحوال ـ عكس ارادة الجماهير ولغير مصلحتها .. لأنها تفسر لمصلحة فئة مستغلة أو عناصر منحرفة .

وذلك يوضح لنا ايضا ، ظاهرة عجيبة ، قد تبدو فى بعض الاحيان .. حين يصدر حكم ـ حول احداث وظروف ما ، فى قضية معينة .. ثم يصدر ازاء نفس الأحداث ، والظروف المطابقة لسابقتها تماما ، حكم يتناقض كلية مع الحكم الأول ـ ولا اقول يختلف عنه اختلافا بسيطا .

وهذا التناقض ـ وان ظهر فى حدود ضيقة ـ الا انه يحتاج منا ان ندرسه ونستعرض أسبابه ووسائل علاجه .

الحاجة الى اسس وضـمانات ، يضعها رجال العـدالة والقـانون

لتكون العـدالة سـندا لمفاهيم المجتمع الاشتراكى ومبادئه العادلة

ان انفصال رجال العدالة عن العمل السياسى وواقع الجماهير ونضالها ، يخلق من غير شك تبـاعدا فكريا بين الذين يطبقون القوانين وينفذونها على الجماهير ، وبين المجتمع وظروفه ، وهو يشق طريقه ، لتحقيق أهداف التحول الاشتراكى .

وقد انعكس ذلك ، فى ظاهرة اصدار بعض الاحكام المتناقضة ، حول قضايا متشابهة فى ظروفها واحداثها .. وفى مجتمع يعيش فى ظل قوانين ثورية ، معبرة عن ارادة قوى الشعب العاملة ونضالها .. ومرد هذه الظاهرة

ـ وان وقعت فى القليـل النادر ـ الى ان تطبيـق القوانين ، والنظرة الى نصوصها ، ووضع حيثيات الأحكام فى القضايا المختلفة ، أمر متروك للجهـد الفردى ، والانفعال الشخصى لرجل العدالة ..

فاذا كان رجل العدالة ؛ غير منعزل عن واقع الجماهير الشعبية ، وليس متباعدا ، عن حركة نضالها اليومية وظروفها ، متفاعلا مع المفاهيم والمبادىء التى يريد المجتمع لها أن تتدعم .. فان الحكم دون شك يجىء تدعيما للعلاقات . التى يراد لها أن تتأكد وأن تسود ، وتوضع الحيثيات المستندة الى آمال الشعب وأهـدافه .. وقد وضعت هذه القوانين والتشريعات لخدمة هذه الأهداف النبيلة العليا .

أما اذا كان رجل العدالة ، يميل الى الفئة المستغلة فى المجتمع ، بحكم انتمائه الطبقى والفكرى لها ، فقد يضع الحيثيات ، التى تتلاءم مع مصلحة هذه الفئة ، ولغير مصلحة المجتمع وأهداف الجماهير .

وقد لا يكون ذلك عن قصد وتعمد . . انما يحدث هـــذا ، بناء على نظرته الذاتية للأحكام ، وتفسيره لنصوص القانون ... وهى أمور متروكة للاجتهاد الشخصى ، والانفعال الفردى كما قلت . بينما رجل العدالة قد يحس أن حكمه هذا ، يقف الى جانب العدالة .. وذلك شعوره الذاتى .. والمرء لايستطيع أن ينفصل عن ذاته ونفسه وواقعه .

ولئن حدث ذلك فى القليل النادر من القضايا ـ كما قلت ـ الا أن مجتمع مصر اليوم ، يرى بالضرورة وجوب وضع الأسس ، التى تكفل للعدالة أن لا تكون متروكة للانفعال العفوى للشخص . يفسر القانون ويطبقه كما يهديه احساسه ، وبصوره فكره وحسب .

وفى المناقشات التى دارت بينى وبين بعض رجال العدالة ، من قضاة واعضاء النيابة .. قلت لهم ، ضمن ما قلت ، تعقيبا على هذه الظاهرة ، وعلى القضايا التى اثاروها : ان رجال العدالة والقانون ـ الملتحمين بواقع الجماهير وظروفها ، وبحركة نضـال المجتمع ـ هم القادرون على وضـع الأسس والضمانات ، التى تكفل تفسير القوانين ، على هدى مبادىء المجتمع ، المتمثلة فى سيادة العلاقات الاجتماعية السليمة والانسانية بين الناس ، وفى ضرورة العمل على اذابة الفوارق بين الطبقات .. وفى منع استغلال الانسان لأخيه الانسان .. كما تضمن هذه الأسس اصدار الأحكام ، بحيث تساند أهداف المجتمع .. وقد وضعت جماهيره هذه القوانين ، لتأكيد هذه الأمانى ، وتدعيم نضالها نحو مجتمع الرفاهية والعدالة .

ولقد صدرت بعض الأحكام ، فى العهود الماضية ، واحكام فى الظروف الحـــاضر ، نتيجة لهذه التفسيرات الفردية ، والأحكام النابعة من الانفعال الشخصى لرجل العدالة .. فنحاول أن نعرض لبعض نماذج لهـــا .. وأثر ذلك فى المجتمع .. وردود الفعل على الجماهير الشعبية .

استطاع القضاء في مصر على مر العصور ، أن يحتل مكانة التقدير والاحترام ، في قلوب الجماهير من أبناء الشعب المصرى .

ومرجع ذلك ، أن كثيرا من رجال القضاء المصرى قبل الثورة ، كانوا من العوامل المساعدة ـ وهى نادرة حينئذ ـ فى تخفيف حدة العذاب وألوان الاستغلال ، التى سلطت على أبناء الشعب من قبل الطبقة المستبدة ، المتمثلة فى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل والفساد السياسى .. حين كانت تصدر بعض الأحكام القضائية ، تعطى واحدا من أبناء الشعب حقه المغتصب .

والذى يدرس بعضا من هذه القضايا ، يجد تفسيرا واضحا لهذه الحقيقة التاريخية .. وهى أن كثيرا من رجال العدالة ـ سواء فى القضاء أو النيابة ـ كانوا متفاعلين باحاسيس الشعب ومعاناته .. منهم من كان يلمس صور هذا الظلم ، تقع على واحد من أهله ، أو أقاربه أو ممن يرتبطون به من قريب أو بعيد .. لذلك كان يتلمس فى ثنايا القوانين الظالمة ونصوصها ، مخرجا يستطيع منه أن يقف فى صف المظلومين من أبناء الشعب الذين عاشوا تحت وطأة الاستغلال والاستبداد . واحكمت من حولهم حلقات الادانة زورا وبهتانا .

وكم من صيحات للنفوس المكبوتة ، ارتفعت قبل الثورة ، من وراء القضبان ، تحيى رجال العدالة ، حينما كان يصدر حكم قضائى ، يعيد الحق او بعض الحق الى صاحبه من أبناء الشعب .. أو كان حكم العدالة يبرىء شخصا مغلوبا على أمره ، من تهم ألصقت به ، وجيء لها بشهود عديدين ، وأراد بها أصحاب القدرة والسيطرة حينئذ ، أن يمعنوا فى عذاب من يرفع صوته ، أو يعترض على صور الظلم الاجتماعى ، الذى فرض على حياة الملايين .

وكانت الجماهير تتابع هذه القضايا وغيرها ، وتتمنى لو جاءت كلمة القضاء منصفة للشعب ، ممثلا فى أحد أبنائه ، ومخففة من قبضة الطبقة المستغلة على الفئات الجماهيرية ، وقد كانت تعانى من وطأة العذاب والحرمان .

الا أن هذا التفاعل ، لم يكن قاعدة مطلقة .. بل كان تفاعلا على نطاق فردى .. فرجل النيابة أو القضاء ـ الذى كان يعرف بميله الطبيعى والوجدانى ، نحو جماهير الشعب وحقوقهم ـ لم يكن ينجو بدوره ، من صور العقاب والتشريد ، بالوسائل العديدة ، التى كانت متفشية حينذاك .. هذا ، بينما كانت العهود الماضية ، تهيىء الفرص السانحة ، وتحتضن الذين كانوا

يضعون حيثياتهم ويصدرون أحكامهم وتفسيراتهم ، تأييدا للسلطة ، وتدعيما لسيطرة الطبقة .

واذ جاءت الثورة ، أعادت للشعب حقوقه المسلوبة ، لتصبح السلطة الاقتصادية والسياسية ، فى يد تحالف جماهير الشعب العامل ، لا فى يد حفنة من الاقطاعيين والرأسماليين المستغلين .. وسقط التحالف الطبقى القديم،ليقوم تحالف شرعى لقوى الشعب العاملة..فجرى التحول الشامل فى المجتمع .. ومضى التطور الثورى ، يقطع مراحل الثورة السياسية والاجتماعية فى حزم وايمان .. ووجدت جماهير الشعب أن ارادة الحياة الكريمة العادلة ، ليس لها من طريق آخر غير الحل الاشتراكى .. فاندفعت فى مسيرة التحول العظيم مهما كلفها ذلك من نضال وعمل وجهد .. يضمها تنظيم سياسى – يعبر عن تحالف القوى العاملة للشعب، من فلاحين وعمال ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية – يحقق ويضمن وضع سلطة الدولة ، ومقاليدها فى يد هذه القوى المتحالفة ديمقراطيا ، وفقا لمفاهيمها ومبادئها ، لتكون فى خدمة مصالحها وأهدافها الشرعية .

واذن ، فالابقاء على الانفصال القائم حتى اليوم ، بين رجال العدالة ، من ناحية وبين مشاركتهم فى العمل السياسى لقوى الجماهير العاملة من ناحية اخرى، بسبب عزله عن جماهير الشعب وعن آمالها ونضالها وآلامها.. وبالتالى لاتستطيع القواعد الشعبية ،أن تجد تفسيرا ، لبعض الاحكام التى صدرت بعد الثورة مثلا ، وفيها تعارض واضح مع مفاهيم المجتمع وحركة نضاله .

ثم نحاول : أن نعرض لأسباب هذا التناقض – وان ظهر فى عدد قليل من القضايا – الا أنه يشكل ظاهرة ، تثير التساؤلات ، وتفرض ضرورة القاء المزيد من الضوء عليها ، حتى يضمن المجتمع، أن تكون العدالة دائما للشعب.. ولمبادئه وأهدافه ، وعلى هدى من مفاهيمه ومثله العليا .

تساؤلات القواعد الشعبية حول بعض القضايا

التى تمس مفاهيم المجتمع والمال العام للشعب

خلال مرحلة التطور الثورى ، وبعد أن انتقلت السلطة الى تحالف قوى الشعب العامل – صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة فى التحول الاشتراكى – فصل القضاء فى كثير من حالات الانحراف والاستغلال التى تمس اقتصاديات المجتمع ومدخراته ..

وتلك الحالات فى نظرة المجتمع الاشتراكى ، تعتبر اهدارا لثروة الشعب ، وتبديدا لجهد أبنائه ، واعتداء على قيم المجتمع ، وتعويقا لحركة نضاله ..

فالمجتمع يؤمن أن المال العام ، له حرمة تفوق وتسمو على حرمة المال الخاص .. ذلك لأن المال العام ، يمثل حصيلة للجهد الوطني كله ، وناتجا لنضـــال الجماهير ، ويؤلف قاعدة الاقتصاد القومي .. واذن فحماية هذا المال العام ، بواسطة الذين يحملون مسئولية الحفـــاظ عليه وتنميته ، واجب مقدس ، لا يقل في قدسيته ، عن واجب حماية الوطن والحفاظ على قيمه الراسية . والتفريط في هذا الواجب ، أو اهداره ، والخروج عليه ، هو جريمة ، تستوى مع جرائم خيانة الوطن وقيمه ونضاله تماما ..

وكذلك، أثارت القواعد الشعبية في كثير من اللقاءات والمؤتمرات، تساؤلات عديدة حول بعض الأحكام القضائية ، التي صدرت في صالح بعض العنـــاصر الانتهازية والمنحرفة ، ويرى الشعب أنها مسئولة مسئولية مباشرة عن هذه الجرائم .. وكانت على قمـــة بعض الأجهزة ، وحملت مسئوليتها الوطنية ، التي ترتبط باقتصاديات الشعب أو مدخراته وبنائه الاشـــتراكي .. ثم ، لم تحافظ هذه العناصر على المال العام وقدسيته ، بل لم تكن امينة عليـــه .. واستهانت بواجبها ، أو تسببت في ضياع ثروة وطنيـــة وجهد قومي ، أو سلكت سبل الاستغلال الملتوية التي يتبعهامحترفو الاستغلال .. وهم يعرفون مقدما الوسائل المتقنة في هذا المجال ، دون أن يتركوا وراءهم عادة ، بصمات الادانة والأدلة القاطعة على انحرافهم واستغلالهم . لكن الدليل القاطع عند المجتمع ان مال الشعب قد اضير ، وتلك العناصر كانت قائمة على حراسته ..

تلك نظرة القواعد الشعبية تجاه القضايا التي صدرت الأحكام فيها لصالح مستغل أو عنصر من عناصر الخيانة والانحراف .. بل لقـــد صـــدرت أحكام قضائية ؛ تشيد ببعض تلك العناصر ، التي كانت تحمل مسئولية حماية المال العام في بعض الأجهزة الاشتراكية ؛ وقد ضاع وتبدد من ثروة الشعب فيها ماضاع ، خلال فترة مسئوليتها ، وحفاظها على المال العام ..

وحيثيات مثل هذه الأحكام الفردية القليلة ، تستند الى القرائن الشـــكلية والتفسيرات الحرفية للقانون ، دون ما نظرة عميقة ، لمضمون هـــذه القوانين والأهداف التي يقصدها الشعب من ورائها ، لتكون في خدمة مصـــالحه ، وللمحافظة على قيم المجتمع الذي يبنيه ..

ولقد رددت الجماهير في تساؤلاتها الملحة ، عبارات استندت اليها مثل هذه الأحكام ، التي صدرت في مصلحة المستغلين والمنحرفين .. « لعدم ثبـــوت الجريمة حيث أن التفتيش كان باطلا » .. أو « لعدم كفاية الأدلة للادانة » . وغير ذلك من التبريرات؛ التي أصدرها بعض القضاة من قبل في حالات المنازعات الفردية القديمة ؛ والتي لاتقبل كتبرير ازاء القضايا العـــامة ، التي تمس اقتصاديات مجتمع يبني نفسه ، وتمس ثروة شعب وجهد أبنائه ونضالهم ..

ولست اشك أن الجماهير ، سوف تثير مثل هذه التساؤلات ، وتفرضها امام المؤتمرات العامة لقوى الشعب العاملة للاتحاد الاشتراكى ، لترى فيها رأيها ..

الا أننى أوضح هنا حقيقة ملموسة فى مجتمعنا ، وهى أن الكثير من القوانين ، المعمول بها حتى اليوم ، والتى مازالت نصوصها تلزم القضاة ورجال العدالة ، فى أداء مهمتهم النبيلة ، صيغت وأقرت فى المجتمعات الرأسمالية المستغلة السابقة ·· وكانت تتمشى مع طبيعة المجتمع القديم ، وتمكن لقوى السيطرة فيه .. واذن فهناك أولا .. تخلف عندنا فى تقنين كثير من الاجراءات والمبادىء ، التى قامت وأرساها نضال المجتمع المصرى ..

واذا كانت تساؤلات الجماهير واستفسارات القواعد الشعبية قد تركزت أكثر ما تركزت ، على القضايا المتصلة بتطبيق القوانين الثورية ذاتها ــ وقد ظهرت بعد الثورة وبعد التحول الاشتراكى ــ فيقينى انه لو كان هناك التحام وتفاعل مستمر ··· ولو لم يكن هذا الانفصال القائم بين رجال العدالة ، وبين حركة الجماهير وعملها السياسى ··· لوجدنا فى مجتمعنا الاشتراكى اليوم ، ثمرة تطور ثورى للقوانين ، واختلافا جذريا فى النظرة الى القضايا العامة ، التى تمس المجتمع وقيمه ودعائمه الراسية ..

وهذا التطور الثورى فى القوانين ، هو جزء أساسى من دور رجال العدالة والقانون فى المجتمع الاشتراكى ·· وليس أقدر منهم حينما يكونون ؛ ملتحمين بالجماهير وآلامها ونضالها وتنظيماتها الشعبية ، على صنع هذا التطور الثورى، الذى يتمشى مع مفاهيم المجتمع ، ومثله وقيمه العليا ، حتى تكون العدالة دائما للشعب ، ولحقوقه الشرعية ، ولصالح مجتمع الكفاية والعدل ، الذى تسود فيه العلاقات الاجتماعية السليمة ، وتنمحى منه صور الاستغلال والانحراف ··

مسئولية رجال العدالة

فى المجتمع الاشتراكى

نظرة المجتمع الاشتراكى لرجال العدالة فيه ، ليست قاصرة على مجرد اصدار الأحكام ، تطبيقا لتفسيرات النصوص القانونية ، أو استنادا الى حيثيات فقهية قائمة وحسب ·· فمهمة رجال العدالة فى مجتمع ثورى متطور ، أكثر ايجابية ، واوسع شمولا من هذا الأطار التطبيقى الضيق ·

ان رجال العدالة ــ بفئاتهم العديدة ، ومن خلال ممارستهم لمهمتهم الجليلة ؛ فى مواجهة القضايا ، النابعة من واقع المجتمع ومشاكله ؛ والظواهر التى تبدو مع حركة التطور ــ هم أقدر الفئات على تطوير القوانين ، بحيث

تصبح نصوصها وتفسيراتها ، لمصلحة المجتمع وقيمه ومبادئه ·· وتكـون في الوقت نفسه ، رادعة لأعداء المجتمع ، حامية لنضاله ومنجزاته ·

فليس من شك ، أن التطور الذى يحدث فى المجتمـع المصرى ، والتحـول الثورى الذى يجرى فوق أرضنا ، قد نبتت فى طريقه ، ظواهر عديدة معوقة اصطنعتها واختلقتها العناصر المستغلة والمنحرفة فى محاولات للابقـاء على سيطرتها ، وامتيازها الطبقي ، بشتى الطرق والوسائل ··· بل ان العنـاصر المعادية للمجتمع ، تحاول عادة أن تغلف جرائمهـا ، بأقنعة تبدو قانونية ، لاضفاء شرعية زائفة على جرائمها وانحرافاتها ·· وقد تتلمس هـذه العناصر ، فى نصوص القانون وتفسيراته ، ثغرات تستطيع أن تنفـذ منها ، لتمارس جرائمها ضد المجتمع وقيمه ومفاهيمه ·

ورجال العدالة والقانون ـ الذين يتفاعلون مع نضال الجماهير الشعبيـة وأملها ، ويشاركون فى العمـل السياسى ـ عليهم مسئولية تطوير هذه النصوص القانونية ، بما يتلاءم مع التطور الثورى والتحول الاشتراكى أولا بأول ·· بما يضمن باستمرار ، القضاء على أى قصور فى نص القانون ، وسد كل الثغرات التى قد تظهر فى الممارسة الواقعية ، وتستطيع منها العناصر المستغلة والمنحرفة أن تنفذ ، محتمية وراء واجهة شرعية مستمدة من النص الجامد أو صيغة قانونية ··

واذن فصياغة القوانين وتطوير نصوصها ، لابد وان يشارك فيهـا رجال العدالة ، المؤمنون بأهداف المجتمع وقيمه ، المشاركون فى حركة نضاله ، ممن يلمسون نواحى القصور ، وهم يعرفون قبل غيرهم ، دروب التحايل ، ووسائل الانحراف والاستغلال ···

ورجال العدالة والقانون فى هذا الجانب ، عليهم مسئولية ملاحقة خطوات التطور الثورى ، التى يقطعها المجتمع المصرى ، ليضعوا مشروعات القـوانين الجديدة والتعديلات للقوانين القائمة ، التى تكفل لهـذه المبادىء الاشتراكيـة والخطوات الثورية أن تتأكد بحكم القانون ، كما تحققت بارادة الشعب ·

لذلك فان المجتمع الاشتراكى ، يحمل رجال العدالـة وفئـاتهم المختلفة : مسئولية تطوير القوانين ثوريا ، بحيث تعبر نصوصها دائمـا : عن القيـم الجديدة فى مجتمعنا ···

ولا يزال الكثير من المواد والنصوص فى القوانين ، التى تحكم علاقاتنـا فى مجتمع اليوم ، متبقية من مجتمع متخلف ، سيطر عليه تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، ووضعت هذه القوانين ونصوصها لتعبـر عن روح المجتمع السابق ؛ لتخدم أصحاب السيطرة والسلطة حينئذ ·

ولا يمكن أن يعبر القانون عن العدالة فى مجتمع تحالف قـوى الشعب العاملة ، الا اذا استمدت هذه النصوص حدودها ، من أوضاع المجتمع الثورى المتطور ، حتى يساير القانون ، حركة الاندفاع الى التقدم ، ولا تكون صياغته وألفاظه ؛ فى أى مرحلة من مراحـل التطـور الاشتراكى ، قيدا ، يعوق تدعيم القيم الانسانية الجديدة فى حياتنا ، وارساء دعامات العلاقات الاجتماعية السليمة فى المجتمع ، الذى يلزم أن تتأكد فيه السلطة لتحالف قوى الشعب العاملة ، وتزول منه كل صور استغلال الانسان لأخيه الانسان •

حول قضية مشاركة رجال العدالة

فى العمـل السـياسى

حاولت أن اعرض لمسئوليات رجال العدالة فى المجتمع الاشتراكى ، الذى نقيمه فوق أرضنا بالحق والعدل •• ويمكن أن نحدد هذه المسئوليات الرئيسية فيما يلى :

أولا ــ تطبيق القانون وتفسيره ، عـلى هـدى من الأهـداف التى وضعت القوانين من أجلها •• حتى تتعمق قيم المجتمع وتتأكد مبادئه ••

ثانيا ــ المشـاركة فى وضع النصـوص القانونية ، التى تساير اندفاع التقدم ؛ مستمدة حدودها من أوضاع المجتمع المتطورة ••

ثالثا ــ تطوير القوانين القائمة ، بحيث تواجه ظروف المجتمع ومتطلباته ••• وتمكن للعلاقات الانسانية أن تسود وأن ترسخ ؛ حتى لا تكون هناك ، فى نص القانون ثغرات ؛ يمكن أن تنفذ منها العناصر المنحرفة والمستغلة ، التى تستند الى حرفية القانون وليس الى مضمونه •

وأى من هذه المسئوليات الثلاث ، لا يمكن أن يلازمها النجاح فى أدائهـا ، قبل أن يتوفر لها شرط هام ، وعنصر حتمى •• يكمن فى التفاعـل مـع الجماهير ، والارتباط بهـا واقعا ومصيرا •• فصياغة القانون ونصوصـه لاتكون تعبيرا امينا، عن أهداف المجتمع وواقعه وظروفه ، الا اذا تمت على أيدى رجال العدالة المتفاعلين بأحاسيس المجتمع وجماهيره ••

كذلك فان الحيثيات التى يضعها رجل العدالة ، ويبنى حكمـه عليهـا ، لا تكون انعكاسا لمفاهيم المجتمع الاشتراكى ، وتطبيقا لمبادئه على الواقع الحى ••• بغير هذا التفاعل والارتبـاط ؛ والمشاركة فى النضال مع قوى الشعب العـاملة •

ومن ناحية أخرى ، فان المشاركة فى العمـل السياسى وتلمس مشاكل الجماهير، يحفز رجال العدالة دائما ، الى المبادرة بتطوير هذه القوانين، والتصدى

لتعديل نصوصــــها ؛ حتى تتمشى مع خطى نضال المجتمع ؛ لكى تكون العدالة دائما للشعب ، ولقيمه ، وتكون كلمة القضاء سندا لمبادىء المجتمع ومفاهيمه •

والمشاركة فى العمل السياسى ؛ تعطى للعنــــاصر القيادية ؛ طاقة لتلمس مشاكل الشعب والتعرف على مواطن الاستغلال . التى قد تكون متخلفة عن الماضى ، والتى قد تظهر فى طريق النضال الشعبى •

من هنا ؛ فان رجال العدالة ؛ لن يتمكنوا من القيام بدورهم الأساسى الهام فى المجتمع الاشتراكى ، وهم يقفــــون على بعد ، من التنظيمات السياسية ؛ والقواعد الشعبية ؛ منعزلين عن العمــل السياسى ؛ متباعدين عن نضال قوى الشعب العاملة •

واذا كانت القاعدة العريضة ، من رجال العدالة بفئاتهم المختلفة ، تطالب بالحاح وباصرار ؛ أن يكون لها شرف المشاركة فى خدمة الجماهير ، وتثير قضية وجودها وتمثيلها فى العمل السياسى والتنظيمات الشعبية على كافة مستوياتها •• فانني أقول هنا دون تردد ، « ذلك حق لها ، يلزم ان يكفله ويوفره لهـا المجتمع الاشتراكى ••• وعلى كافة مستويات التنظيمات السياسية • »

ويجدر بى أن أشير هنا الى حقيقة هامة •• وهى أن استقلال القضاء ، والمحافظة على قدسية العدالة وجلالها .. لا يعنى أبدا ، انعزال رجال القضاء عن المجتمع وواقعه ، أو انفصالهم عن خطى نضاله ومشاكله وآماله وآلامه ••• فذلك لايؤدى فى النهاية ، الا الى تكوين طبقة من هذه الفئــــات ، يزداد بعدها وانفصالها عن المجتمع على مر الأيام •

وهــذا الانفصال القائم اليوم ؛ جاء نتيجة لدعوى فصل السلطات ، التى ورثناها فى الماضى واستوردها مجتمعنا السابق ، عن نظم اجتماعية أخــــرى ونقلها نقلا لفظيا جامدا •• بالرغم من أنها غير واقعية •• بل وليست مطبقة ، حتى فى هذه المجتمعات التى نقلناها عنها ••

والابقاء على تبـــاعد رجال العــــدالة ؛ عن المشاركة فى الجهد الســـياسى ؛ والتفاعل مع الجماهير وواقعهم ونضال قوى الشعب العاملة •• لا يتمشى فى الوقت نفسه ؛ مع أمل المجتمع فى توفير العدالة للشعب ، عن طريق تطبيق القوانين بمفاهيمها وأهدافها بواسطة رجال العدالة أنفسهم •

ان مشاركة هذه الفئات ـ ذات الطابع الخاص ـ فى العمل السياسى ، وفى خدمة الجماهير ، والحفاظ على مكاسب الشعب ومصلحته ـ الى جانب انه حق لها وشرف ـ فهو أيضا ، تدعيم لنضال القوى العاملة للشعب واشراك لكل العناصر العاملة والاستفادة بكل طاقات أبناء الشعب وفئاته من أجل اقامة مجتمع الكفاية والعدل ؛ حيث تســـود فيه العلاقات الانسانية السليمة بين الناس ؛ وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات •

آراء رجال العدالة لها أهميتها فى تحديد

طريقة تمثيلهم فى التنظيمات الشعبية

اصبح واضحا ، ان تمثيل رجال العدالة فى التنظيمات الشعبية ، على كافة مستوياتها ، ومشاركتهم فى العمل السياسى ، ضرورة ملحة ، يقتضيها الدور الهام الذى يؤدونه فى المجتمع ، والمسئوليات الملقاة على عاتقهم ٠٠ سواء كانوا من رجال القضاء او النيابة ٠٠

لكن النظرة العميقة الى أجهزة العدالة، من ناحية أسلوب عملها،وطابعها الخاص والتقاليد التى تلتزم بها ، تفرض من الناحيــة الأخرى ، أن يكون الطريق الى تحقيق هذا الهدف ، غير الطريق المتبع فى تمثيل فئات الشعب ؛ ذات الطابع العام فى قوى الشعب العامل ٠٠

وسبق لى فى الحديث عن تمثيل الجنود مثلا ــ كقــوة من القــوى العاملة للشعب ــ فى التنظيمــات السياسية حتى مستوى اللجنـــة المـــركزية ، أن ذكرت أن أسلوب التمثيل ، يدرس الآن دراسة مستفيضة نظرا للطبيعـة الخاصة ، فى عمل الجنود ومهمتهم الأساسية ، حتى نضــمن للعمل العسكرى سواء فى القوات المسلحة ، أو فى الشرطة ؛ ايجابيته والمحافظة على نظمـــه وطبيعته ٠٠٠ وفى الوقت نفسه يكون التمثيل فى التنظيمات السياسية تنظيما فعالا ؛ يحقق أهداف العمل السياسى كاملة ٠

كذلك الحال بالنسبة لتمثيــل فئة العاملين فى القضاء والنيابة ؛ كقطاع له طبيعته الخاصة ٠٠ لكن هذا لايعنى أن مشاركة رجال العدالة فى العمل السياسى ، وتمثيلهم فى التنظيمات الشعبية ، سيكون شبيها بتمثيل الجنود ، أو بممارستهم للعمل السياسى كما يجرى الآن بالفعل ٠٠ على العكس ٠٠ ان فئة العاملين فى أجهزة العــدالة من ناحية ٠٠ والجنود كقوة من قوى الشعب الاساسية من ناحية أخرى ، وان كان لكل منهما طابع خاص ، الا انهما مختلفان فى طبيعة عملهما ؛ وفى الدور الذى يؤديه كل منهما ٠

ويلزم لنا بالنسبة لرجال العدالة ، ان نضمن تحقيق هدفين أساسيين :

*** الأول : أن نحافظ على استقلال القضاء وجلاله ، ونحفظ له تقــاليده ونظمه الأساسية ، حتى يؤدى رسالته فى المجتمع ، محاطا بسياج من الضمانات الكفيلة بنجاحه وزيادة ايجابيته ٠**

*** والثانى : أن تكون مشاركة رجال العــدالة فى العمــل السياسى ، وتمثيلهم فى التنظيمات الشعبية ؛ خطوة فعالة لها قيمتها فى العمل السياسى وفى النضال الوطنى ، ولا تكون مجرد اجراء شكلى ٠٠**

لذلك ، فان أسلوب تمثيل رجال العدالة ؛ فى التنظيمات الشعبية ، أمر يحتاج الى دراسة خاصة بها ...

لكن رجال العدالة ــ المؤمنين بمبادىء المجتمع ؛ وبطريقه الاشتراكى ، واهدافه ، الملتحمين بجماهير الشعب ؛ المتفاعلين بنضالها من أجل اقامة البناء الاشتراكى ــ هم أقدر الناس على المشاركة الفعالة فى هذه الدراسة وفى جوانبها العديدة ، حتى تساهم آراؤهم وأفكارهم وخبرتهم وعلمهم ، فى تحديد الطريق الصحيح ، الذى يضمن مصلحة المجتمع ؛ ويثبت دعائم العدالة ، ويؤكد للقضاء قدسيته ومكانته ، ويكسب اشتراك هذه الفئة ــ الموجودة فى مجال له أهميته ــ فى النضال الشعبى ... ويحقق استقلال القضاء ــ ولا أقول انفصال القضاء ، أو انعزال رجاله ؛ عن حركة النضال الشعبى ، فى مجتمع الكفاية والعدل ؛ والذى تسعى جماهيره العاملة ، الى اذابة الفوارق بين الطبقات فيه ونقيم العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة لتسود بين كل أبنائه .



مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر

(مطابع شركة الاعلانات الشرقية)

الثمن ٢٠ قرشا